Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche Scientifique

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Mustapha Stambouli Mascara

جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

كلية العلوم الإقتصادية, العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص: اقتصاد و تسيير عمومي

تحت عنوان

المتغيرات المؤسساتية، رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)

Les Variables Institutionnelles, le Capital Humain et la Croissance Economique En Algérie (Essai D'évaluation)

من تقديم الطالبة: بصدار زوليخة

تحت إشراف : د.مختاري فيصل

لجنة المناقشة:

أ.د. آيت زيان كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة خميس مليانة	رئيسا
د.مختاري فيصل	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	مقررا
أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
أ.د. بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
د.تشيكو فوزي	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	عضوا
د.عدوكة لخضر	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	عضوا

السنة الجامعية 2016/2015

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيكون علينا لزاما وواجبا أن نشكر من كان له الفضل الكبير في إنجاز هذه
الأطروحة الأستاذ الفاضل **الدكتور مختاري فيصل**
الذي أرشدنا للعلم ولم يبخل علينا بنصائحه العلمية وتوجيهاته
وحرصه الدائم على متابعة هذا البحث في مختلف مراحله،
فكان نعم المشرف الحريص على أمانة البحث العلمي،
فلك منا أستاذنا كل الامتنان والشكر والتقدير والاحترام و جزاك الله كل الخير.

كما أتقدم بأسمى معاني التقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين
تحملوا عبء قراءة ومناقشة هذه الأطروحة.

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى أمي، أبي و إخوتي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.....1

قائمة الجداول.....6

قائمة الأشكال.....8

المقدمة العامة.....10

الفصل الأول: المقاربة النظرية للاقتصاد المؤسساتي.....16

مقدمة الفصل.....17

1. المدرسة المؤسساتية القديمة L'ancienne Ecole Institutionnelle.....18

1.1 تحليل Thorstein Veblen.....18

2.1 تحليل John Commons.....22

3.1 تحليل Clarence Ayres.....24

2.المدرسة المؤسساتية الجديدة La Nouvelle Ecole Institutionelle.....25

1.2 الاقتصاد المؤسساتي الجديد.....26

1.1.2 تصنيف المؤسسات.....26

2.2 نظريات الاقتصاد المؤسساتي.....27

1.2.2 نظرية تكاليف المعاملات.....27

2.2.2 نظرية الوكالة.....31

3.2.2 نظرية حقوق الملكية.....35

3. المقاربة المؤسساتية في النمو الاقتصادي " مساهمة NORTH D .C ".....39

1.3 نظرية D.North للمؤسسات.....40

2.3 التغيير المؤسساتي اطار للتحليل.....41

3.3 المؤسسات والأداء الاقتصادي.....44

خاتمة الفصل.....50

الفصل الثاني: المؤسسات ورأس المال البشري في نماذج النمو الاقتصادي.....51

مقدمة الفصل.....52
1. الإطار النظري للنمو الاقتصادي 53
1.1 مصادر النمو الاقتصادي.....53
2.1 تقدير وقياس النمو الاقتصادي 54
3.1 نظريات النمو الاقتصادي.....58
2. الإطار النظري لرأس المال البشري 68
1.2 مفاهيم عامة لرأس المال البشري 68
2.2 دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي.....71
3. المؤسسات و رأس المال البشري في نماذج النمو الاقتصادي.....73
1.3 المؤسسات ضمن العوامل المفسرة للنمو.....73
1.1.3 نموذج(solow 1956) 73
2.1.3 النموذج الذي يعتمد على المؤسسات بإعتبارها العامل المحدد للنمو الاقتصادي.....74
3.1.3 النموذج الذي يعتمد على العوامل الجغرافية بإعتبارها العامل المحدد للنمو الاقتصادي ...74
2.3 رأس المال البشري في نماذج النمو الاقتصادي.....78
خاتمة الفصل 86
الفصل الثالث: دور المتغيرات المؤسساتية في تحقيق النمو الاقتصادي 87
مقدمة الفصل.....88
1. دور المتغيرات المؤسساتية في تحقيق النمو الاقتصادي.....89
1.1 مؤشرات الحوكمة 89
2.1 مؤشرات ممارسة أنشطة الاعمال.....92
3.1 مؤشرات الحرية الاقتصادية.....95
2. دور المؤسسات في النمو الاقتصادي من خلال الدراسات السابقة 97
3. التغيير المؤسساتي من خلال التجارب الدولية.....108
1.3 تجربة كوريا الجنوبية 108

2.3 تجربة ماليزيا 111
3.3 تجربة تركيا..... 113
4.3 تجربة جورجيا 115
5.3 تجربة مصر 119
6.3 تجربة الأردن..... 121
7.3 تجربة المغرب..... 124
8.3 تجربة تونس 127
خاتمة الفصل 130
الفصل الرابع: تطور المتغيرات المؤسساتية،رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الجزائر 131
مقدمة الفصل..... 132
1.تطور المتغيرات المؤسساتية في الجزائر 133
1.1 تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر 134
2.1 تطور ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر..... 138
3.1 تطور الحرية الاقتصادية في الجزائر..... 140
2. تطور معدل النمو الاقتصادي ومؤشر رأس المال البشري..... 142
1.2 تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر..... 142
2.2 التطور الكمي لمؤشر رأس المال البشري في الجزائر..... 144
1.2.2 تطور عدد المسجلين في التعليم 144
2.2.2 تطور الانفاق على التعليم في الجزائر 147
3. مقارنات دولية مختارة للمتغيرات المؤسساتية 148
1.3 مقارنة الدول من خلال مؤشرات الحكم الراشد 149
2.3 مقارنة الدول من خلال مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال..... 156
3.3 مقارنة الدول من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية 158
خاتمة الفصل 160

الفصل الخامس: دراسة قياسية لتأثير نوعية المؤسسات ،رأس المال البشري والنمو الاقتصادي 161
مقدمة الفصل 162
1. النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل 163
1.1 نموذج التأثيرات الثابتة 164
2.1 نموذج التأثيرات العشوائية 164
3.1 إختبار هوسمان Test Hausman 165
2. الدراسات السابقة لدور المؤسسات في النمو الاقتصادي باستعمال بيانات البانل 167
3. القياس الاقتصادي لتأثير المؤسسات ،رأس المال البشري والنمو الاقتصادي 172
1.3 منهجية الدراسة والنموذج المستخدم 172
1.1.3 نموذج مستخدم 172
2.1.3 وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة 173
3.1.3 وصف عينة الدول المستعملة في الدراسة 177
2.3 خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج 185
1.2.3 مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات 186
2.2.3 تقدير النموذج إما بالتأثيرات الثابتة أوالعشوائية 187
3.2.3 تفسير نتائج نموذج التأثيرات العشوائية 188
2.2.3 دراسة الاستقرارية واختبار التكامل المتزامن 187
4.2.3 إختبار سببية جرانجر Granger Causalité 195
5.2.3 نتائج الدراسة 198
خاتمة الفصل 202
الخاتمة العامة 203
قائمة المراجع 211
الملاحق 220

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الجدول (3-1): درجة التغيير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لكوريا الجنوبية **108**

الجدول (3-2): درجة التغيير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لماليزيا **111**

الجدول (3-3): درجة التغيير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لتركيا **113**

الجدول (3-4): درجة التغيير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لجورجيا **116**

الجدول (3-5): درجة التغيير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لمصر **119**

الجدول (3-6): درجة التغيير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للاردن **122**

الجدول (3-7): درجة التغيير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للمغرب **125**

الجدول (3-8): درجة التغيير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لتونس **127**

الجدول (4-1): ترتيب الجزائر على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال **140**

الجدول (4-2): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية في الجزائر **141**

الجدول (4-3):مقارنة دولية من خلال مؤشر مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال 147

الجدول (5-1): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات **186**

الجدول (5-2): معلمات نموذج الدراسة المقدرة بإستخدام النماذج الثلاثة **187**

الجدول (5-3): نتائج إختبار **Hausman** **188**

الجدول (5-4): معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام التأثيرات العشوائية **189**

الجدول (5-**5**): نتائج إختبار **IPS.ADF.LLC** لدراسة الاستقرارية **192**

الجدول (5-**6**): نتائج إختبار علاقات التكامل المتزامن **195**

الجدول (5-7): دراسة العلاقة السببية بين نوعية المؤسسات ورأس المال البشري **196**

الجدول (5-**8**): العلاقة السببية بين نوعية المؤسسات ،رأس المال البشري والنمو الاقتصادي **198**

قائمة الأشكال

الشكل (1-1): شرح نظرية الوكالة 33

الشكل (1-2): مشاكل نظرية الوكالة 35

الشكل (2-1): المحددات العميقة للدخل 75

الشكل (3-1): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لكوريا الجنوبية 109

الشكل (3-2): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لكوريا الجنوبية 110

الشكل (3-3): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لماليزيا 112

الشكل (3-4): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لماليزيا 112

الشكل (3-5): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لتركيا 114

الشكل (3-6): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لتركيا 115

الشكل (3-7): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لجورجيا 117

الشكل (3-8): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لجورجيا 118

الشكل (3-9): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لمصر 120

الشكل (3-10): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية مصر 121

الشكل (3-11): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية للاردن 123

الشكل (3-12): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية للاردن 124

الشكل (3-13): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية للمغرب 126

الشكل (3-14): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية للمغرب 126

الشكل (3-15): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لتونس 128

الشكل (3-16): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لتونس 128

الشكل (4-1): مؤشر فعالية الحكومة 133

الشكل (4-2): مؤشر ضبط الفساد 134

الشكل (4-3): مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات 135

الشكل (4-4): مؤشر سيادة/حكم القانون 136

الشكل (4-5):مؤشر التمثيل والمساءلة 136

الشكل (4-6): مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.....137
الشكل (4-7): تطور معدل النمو الاقتصادي.....142
الشكل (4-8): تطور عدد الطلبة في التعليم الأساسي.....144
الشكل (4-9): تطور عدد الطلبة في التعليم الثانوي.....145
الشكل (4-10): تطور عدد الطلبة في التعليم الجامعي.....146
الشكل (4-11): تطور الإنفاق على التعليم في الجزائر.....148
الشكل (4-12): مقارنة دولية من خلال مؤشر التمثيل والمساءلة.....149
الشكل (4-13): مقارنة دولية من خلال مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.....150
الشكل (4-14): مقارنة دولية من خلال مؤشر فعالية الحكومة.....152
الشكل (4-15): مقارنة دولية من خلال مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات.....153
الشكل (4-16): مقارنة دولية من خلال مؤشر ضبط الفساد.....154
الشكل (4-17): مقارنة دولية من خلال مؤشر سيادة/حكم القانون.....155
الشكل (4-18): مقارنة دولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.....158

المقدمة العامة

مقدمة عامة :

تتفق معظم الدراسات الاقتصادية والأبحاث على الأهمية الكبيرة للمؤسسات في مسيرة النمو والتنمية و تعرف المؤسسات في الأدبيات التطبيقية للاقتصاد على أنها القوانين التي تحكم اللعبة في المجتمع بمعنى كل أنواع القيود التي يبتدعها البشر لضبط التفاعل بينهم وتتكون من قواعد رسمية كالدساتير والقوانين وقواعد غير رسمية تمثل في الأعراف والعادات و التقاليد, فإذا كانت السياسات هي رسم الأهداف و صياغة آليات تنفيذها وتوقع نتائجها فان المؤسسات هي القواعد التي تحكم مختلف الأطراف والتنظيمات أثناء عملية تطبيق هذه السياسات .

تحتل الأبعاد المؤسساتية أهمية كبيرة في فكر التنمية الاقتصادية وبالرغم من تعدد محاولات تضمين الأبعاد المؤسسية في الفكر الاقتصادي إلا أن مصطلح الاقتصاد المؤسسي الجديد ترسخ من خلال كتابات R .Coase بإعتباره الملهم الأساسي لأعضاء ومفكري هذه المدرسة حيث وضعت مقالته "طبيعة المنشأة" الأسس الأولى للاقتصاد المؤسسي الجديد وان كانت تسميته بالاقتصاد المؤسسي الجديد ترجع إلى ويليامسن (Williamson 1975)فهو الذي أطلق هذا الاسم حول هذا الأدب المتشعب وقد وصفه ب "الجديد" تمييزا له عن المدرسة المؤسسية القديمة.

نوعية المؤسسات و الأداء الاقتصادي أصبحت رابطا قويا يدافع عنه من قبل الاقتصاديين المعاصرين ويشهد على ذلك الحاصلون على جائزة نوبل في الاقتصاد مؤخرا منذ سنوات التسعينات

Ronald Coase(1991)RobertFogel Et Douglasss C North (1993)ElinorOstrom Et Oliver Williamson(2009) .و يرى North أن المؤسسات تتكون من قواعد رسمية وهي دساتير وقوانين وقواعد وأنظمة تصنعها الحكومات وتتكون أيضا من قواعد غير رسمية ، وهي سلوكيات و أعراف و أخلاقيات وهي مساوية في الأهمية لكنها أكثر صعوبة إذ أردنا تحليلها أما المكون الأخير فهو التطبيق .

من بين البحوث الاقتصادية التي تعرضت للدور المهم الذي تلعبه المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصاديبحث Robert J.Barro(1996)والذي قام باختبار جودة الإطار المؤسسي وعبر عنه باستخدام مؤشر سيادة القانون الصادر عن دليل المخاطر السياسية وكانت نتائج الدراسة أن مؤشر سيادة القانون يرتبط ايجابيا بشكل قوي بالنمو الاقتصادي ,حيث تم تقدير التغير بانحراف معياري واحد في مؤشر سيادة القانون يؤدي إلى زيادة معدل النمو بنحو 0.5%.كما توصل الباحثان Acemoglu et Robinson(2012) من خلال دراسة معمقة إستغرقت حوالي 15 عاما إلى أن بناء المؤسسات السياسية و الإقتصادية المختلفة في الدول هو المدخل الرئيسي لتطورها وإزدهارها لاحقا،

مع أهمية أن تكون هذه المؤسسات شاملة جامعة لكل أطياف المجتمع، أي لا يسيطر عليها ويديرها حزب واحد .

كما أكدا الباحثان أنهما لم يجدا دليلا على أن أي قيم ثقافية أو دينية بعينها يمكن أن تؤدي أكثر إلى التطور السياسي أو الإزدهار الإقتصادي، بل يظهر من تحليلاتهما للأدلة التاريخية أن المؤسسات السياسية والاقتصادية التي يصنعها البشر هي الأكثر قدرة على تحقيق النجاح للدولة.

و يؤكدNorth أن الاختلاف في مسارات النمو بين البلدان يكمن في الاختلاف في مؤسساتها إذا كانت البنية تتوافق مع الجانب المادي للاقتصاد فان المؤسسات توفر جانب البرمجة.

يسهم North أيضا في توضيح كيف تؤثر المؤسسات على الأداء الاقتصادي،المؤسسات تحقق قبل كل شيء الأمن وتقلص من عدم اليقين المرافق لكل أنواع المعاملات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فهي تولد بعض الحوافز للأعمال الاقتصادية.

وجاءت تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم والتي تصدر سنويا لتؤكد في أكثر من إصدار أهمية النواحي المؤسسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وقد تضمن أحد هذه التقارير نتائج مسح ميداني تم إجراءه في 69 دولة ليؤكد أن معظم الدول تفتقر إلى الركائز المؤسسية الجوهرية اللازمة لتطوير السوق مثل حماية الملكية الخاصة والحماية من الإجراءات الحكومية التعسفية والحماية من الفساد وحرية تدفق المعلومات وبنفس هذا المعنى جاء تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم والصادر في 2002 .

كأحد أبرز الدلائل على الأهمية المتزايدة للمؤسسات كمدخل للتنمية الاقتصادية حيث صدر هذا التقرير بعنوان بناء المؤسسات لدعم الأسواق ووفقا لهذا التقرير فان الإخفاق المؤسسي متمثلا في ضعف النظم القانونية والقضائية وشيوع الفساد وضعف أنظمة الائتمان وشيوع عراقيل الاستثمار يمثل عاملا أساسيا في عدم تحقيق النمو الاقتصادي.

ويذكر North الشرط الرئيسي الذي يجب استيفاؤه هو رفع مستوى معرفة ومهارات الفقراء فالدول التي نجحت في الانتقال من التخلف إلى النمو الاقتصادي حققت ذلك برفع مستوى أداء كل طبقات المجتمع الفقيرة والوسطى والثرية وتعد تايوان وكوريا الجنوبية مثالا على ذلك وقد حققت ذلك بضخ استثمارات مهولة في حق التعليم والمهارات البشرية وهكذا مع نمو الإنتاجية تقاسم تجميع فئات المجتمع ثمار التطور.

يلعب رأس المال البشري دورا مهما في إحداث النمو الاقتصادي وهذا ما أثبتته عدة بحوث تجريبية Barroو (1993) Barro And Lee كما يساهم تراكم رأس المال البشري في تحسين نوعية المؤسسات وهذا ما أثبتته دراسة (2002) Edward Gleaser والذي قام باختبار ما إذا كانت المؤسسات تسبب النمو و ما إذا كان تراكم رأس المال البشري يؤدي إلى تحسين الإطار المؤسسي وأظهرت نتائج الدراسة

إرتباطا قويا بين متوسط تقييم جودة الإطار المؤسسي ومعدل النمو كما نتج أن رأس المال البشري هو المصدر الأساسي للنمو أكثر مما هي المؤسسات.

وفي دراسة T.Strobel (2010) أظهرت النتائج أن كفاءة رأس المال البشري تعمل على تحسين جودة المؤسسات حيث أن معظم البلدان تعمل على تحسين نوعية مؤسساتها وضخ أموال لتحسين نوعية رأس المال البشري وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي.

وتسعى الجزائر كباقي الدول إلى تحسين نوعية مؤسساتها وذلك من خلال الإصلاح فيما يخص المجالات المتعلقة بمحاربة الفساد،حماية حقوق الملكية ، خلق قطاع خاص متين قادر على المنافسة وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،تحسين الترتيبات التنظيمية لممارسة أنشطة الأعمال،تسهيل الحصول على التمويل،تسهيل الحصول على العقار الصناعي،وما يتعلق بالمنافسة وتوفير المعلومات.

ونظرا للأهمية الكبيرة لرأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي فالجزائر تعمل على زيادة فعالية وكفاءة رأس مالها البشري وذلك من خلال الزيادة في عدد الطلبة والزيادة في الإنفاق على التعليم.

ومن خلال هذا التحليل للأهمية الكبيرة للمؤسسات وإلزامية رفع مستوى رأس المال البشري من اجل زيادة فعالية المؤسسات وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

ومن خلال ما سبق فان هدف دراستنا هو **دراسة تأثير نوعية المؤسسات وتراكم رأس المال البشري على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

وإلى جانب الإشكالية تتفرع تساؤلات فرعية والتي سنحاول الإجابة عنها من خلال هذا البحث:

- ماهي طبيعة العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل تراكم رأس المال البشري يعمل على تحسين نوعية المؤسسات في الجزائر؟

فرضيات البحث :

وللإجابة على الأسئلة المطروحة فقد وضعنا الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ايجابية بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- تراكم رأس المال البشري يحسن من نوعية المؤسسات في الجزائر.

وتظهر أهمية هذه الدراسة في أنها من أهم المواضيع الحديثة التي يتزايد الاهتمام بها في الوقت الحاضر حيث أشارت أراء مفكري الاقتصاد المؤسسي إلى أنه بصرف النظر عن مدى كفاءة السياسات

الاقتصادية فإن الأداء الاقتصادي في الغالب ما يكون مرتبطا بنوعية المؤسسات حيث أن كل الدراسات السابقة ركزت على تحليل دور المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي في حين هذه الدراسة تحاول تحليل العلاقة مدى مساهمة كفاءة تراكم رأس المال البشري في التحسين من نوعية المؤسسات وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

يتمثل مجال الدراسة في الجانب التطبيقي في تحليل بيانات بانل، فالإطار الزمني للدراسة يغطي الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2013 ،أما الإطار المكاني فهو يشمل عينة متكونة من 20 دولة.

منهجية البحث :

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول مسبوقة بمقدمة عامة وتليها خاتمة عامة وهي على النحو التالي:

في الفصل الأول تطرقنا إلى المقاربة النظرية للاقتصاد المؤسساتي وذلك من خلال عرض الإطار النظري للمدرسة المؤسساتية القديمة و الإطار النظري للمدرسة المؤسساتية الجديدة كما يتضمن هذا الفصل المقاربة المؤسساتية في النمو الاقتصادي من خلال مساهمة D.North وذلك من خلال التعرض إلى مفهوم north للمؤسسات وأهميتها في تحقيق الأداء الاقتصادي الجيد .

أما في الفصل الثاني سنخصصه إلى الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وذلك بعرضنا لنماذج النمو الاقتصادي كما سنتناول الإطار النظري لرأس المال البشري وذلك من خلال التطرق الى مختلف المفاهيم والخصائص و المكونات و تطرقنا الى دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي و دور المؤسسات في النمو الاقتصادي .

وفيما يخص الفصل الثالث نتناول فيه الإطار المفاهيمي للمتغيرات المؤسساتية و الدراسات التجريبية السابقة التي قامت بتحليل دور المؤسسات في النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على المؤشرات المؤسساتية كما قمنا بعرض التجارب الدولية وتطور مؤشراتها المؤسساتية والمتمثلة في كل من تجربة كوريا الجنوبية ،تجربة تركيا ،تجربة ماليزيا ، تجربة الأردن،تجربة المغرب ، تجربة تونس.

نتناول في الفصل الرابع تطور الاقتصاد الجزائري وفقا لكل مؤشر من المؤشرات المؤسساتية والمتمثل في كل من مؤشرات الحكم الراشد والمتمثلة في فعالية الحكومة ،مؤشر ضبط الفساد ،مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات، مؤشر سيادة/حكم القانون، مؤشر التمثيل والمساءلة .والى ترتيب الجزائر من خلال مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال. وكذلك الى مؤشرات الحرية الاقتصادية والمتمثلة في حرية العمل ،الحرية النقدية، حرية التجارة ،حرية الاستثمار، الحرية المالية ،حقوق الملكية، الحرية من الفساد ،الحرية الجبائية، الإنفاق الحكومي ،حرية الأعمال.

كما نتناول في هذا الفصل التطور الكمي لمؤشرات التعليم والمتمثلة في عدد الطلبة المسجلين في كل من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتعليم العالي كما نتطرق الى تطور الإنفاق على التعليم في الجزائر وكذلك إلى تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، كما نرى في هذا الفصل مقارنات دولية مختارة تتمثل في الجزائر، المغرب ،تونس، ماليزيا ، و تركيا من خلال المتغيرات ولقد تم إختيار هذه الدول نظرا للتشابه بين هذه الاقتصاديات.

أما الفصل الخامس فقمنا بالدراسة القياسية لدور المؤسسات ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل على عينة تتكون من 20 دولة خلال الفترة الممتدة من عام 1996 الى عام 2013 وتناولنا في بداية الفصل التعريف بالإطار القياسي المتبع في التحليل ثم ننتقل الى الدراسات التجريبية السابقة التي استعملت في دراستها القياسية بيانات البانل وفي الأخير قمنا بقياس دور المؤسسات ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي.

أما خاتمة هذه الدراسة فتجمع أهم النتائج التي توصلنا إليها كما حاولنا إثبات صحة أو نفي الفرضيات السابقة .

الفصل الأول : المقاربة النظرية للاقتصاد المؤسساتي

مقدمة :

أصبحت للمؤسسات أهمية كبيرة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في أي بلد من الأمور شبه بديهية وبالفعل فقلما نجد ورقة بحثية حول النمو أو التنمية الاقتصادية لا تلقي الضوء على محور المؤسسات.

فالأبعاد المؤسساتية تحتل أهمية كبيرة في فكر التنمية الاقتصادية وبالرغم من تعدد محاولات تضمين الأبعاد المؤسسية في الفكر الاقتصادي إلا أن مصطلح الاقتصاد المؤسسي الجديد ترسخ من خلال كتابات R .Coase بإعتباره الملهم الأساسي لأعضاء ومفكري هذه المدرسة حيث وضعت مقالته "طبيعة المنشأة" الأسس الأولى للاقتصاد المؤسسي الجديد وان كانت تسميته بالاقتصاد المؤسسي الجديد ترجع إلى ويليامسن (Williamson 1975)فهو الذي أطلق هذا الاسم حول هذا الأدب المتشعب وقد وصفه ب "الجديد" تمييزا له عن المدرسة المؤسسية القديمة.

وخلاصة الفكر المؤسسي تتمثل في محاولة تحديد دور المؤسسات في تعزيز النمو الاقتصادي وسنتطرق في هذا الفصل إلى عرض الإطار النظري للمدرسة المؤسساتية القديمة وذلك من خلال عرض أفكار اهم رواد هذه المدرسة كما سنتناول الإطار المفاهيمي للمدرسة المؤسساتية الجديدة وسوف نقوم بتحليل المقاربة المؤسساتية في النمو الاقتصادي من خلال مساهمة D.North.

1. المدرسة المؤسساتية القديمة L'ancienne Ecole Institutionnelle

تم ظهور المدرسة المؤسساتية القديمة L'ancienne Ecole Institutionnelle مع أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة إلا أنها تمتد إلى المدرسة التاريخية الألمانية.

تمثلت بداية هذا الفكر في المواجهة المباشرة مع الفكر الكلاسيكي والنيوالكلاسيكي، وتمثل في مبدأ أساسي وهو أهمية العوامل التاريخية والاجتماعية والمؤسساتية وهذا ما أسماه الاقتصاديون الكلاسيك "القوانين الاقتصادية" متوقفا أساسا على هذه العوامل . وفي نفس الوقت فان عجز مبادئ المدرسة النيوكلاسيكية عن علاج المشاكل التي حصلت كان بمثابة الأرض الخصبة لظهور المدرسة المؤسساتية والتي يمكن القول أنها كانت تمثل محاولة لإحلال المدرسة النيوكلاسيكية إلى الحد الذي دفع البعض إلى اعتبار أن هذا هو الهدف الأساسي من قيامها[1].

كما رفض المؤسسيين استنتاجات الكلاسيك بأن الاختلالات في الحياة الاقتصادية تمثل انحرافات عن الوضع التوازني العادي ولكنهم أكدوا على العكس من ذلك أن هذه الاختلالات هي الوضع الطبيعي في ظل التطور الدائم للمؤسسات القائمة في المجتمع. وتقوم دراسة المدرسة المؤسسية القديمة بإسهامات كل من : Thorstein Veblen، John Commons ، Clarence Ayres.

1.1 تحليل Thorstein Veblen(1857 - 1929)[2]

ينظر إلى Veblen باعتباره المحرض الرئيسي لتيار الفكر المؤسسي [3]،قام بتقديم إسهامات اقتصادية كثيرة تمتد من سلوك المستهلك إلى المفهوم الشائع حاليا باسم "تكاليف المعاملات" بالإضافة الى تأكيده على دور المعرفة ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أفكاره عن "قصور رشادة الفرد" [4]

تعددت إسهامات Veblen في مجالات الفكر الاقتصادي لكن إسمه غالبا إقترن بالفكر المؤسسي باعتباره مؤسس المدرسة المؤسسية القديمة كما يقترن دوره كذلك بكتابه " نظرية الطبقة المترفة دراسة اقتصادية للمؤسسات 1899 " والذي يعتبر كذلك البداية الحقيقية للاقتصاد المؤسسي. ويشير Veblen في كتابه لملحوظة أن "مؤسسة الطبقة المترفة " تكون في أبرز صورها مع تقدم المجتمعات كما

[1] North, Douglass C, The new institutional economics and development, Washington Univesity, St. Louis, 1991, P. 1.

[2] عالم اقتصادي واجتماعي أمريكي ومكتشف النظرية التطورية التي استعملها في العلوم الاجتماعية لتوضيح بعض الظواهر الاجتماعية التي إهتم بدراستها ومعظم كتاباته تدور حول أفكار ونظريات الفعل الاجتماعي وهو الدي أوجد المدرسة المؤسسية القديمة .

[3] Hedoin Cyril , les théories institutionnalistes du comportement économique de T.veblen et J.R.commons :éléments d'une approche réaliste et évolutionniste en économie , université de reims ,2005, p.66.

[4] Chavance Bernard ,l'économie institutionnelle, la découverte paris, 2007, p.28.

في المجتمعات المتقدمة .و في مثل هذه المجتمعات فان الفروق بين الطبقات تكون واضحة وكبيرة وتمتد حتى لتشمل طبيعة الوظائف التي يشغلها الأفراد فأفراد الطبقة المترفة عادة ما يحضون بوظائف شرفية.

وقام Veblen بتوضيح الفرق بين " الأنشطة الصناعية"و "الأنشطة المالية" باعتبار أن الأنشطة الصناعية هي الأنشطة التي تقوم بتجميع بعض المدخلات لإنتاج منتج جديد، بينما الأنشطة المالية تمثل في جوهرها أنشطة غير حقيقية أو مفتعلة. وبنفس المفهوم فرق Veblen أيضا بين مفهوم "التاجر" و "العامل" . ووفقا لرأي Veblen فان ظهور الطبقة المترفة إرتبط بتطور الملكية والتي تعتبر بداية ظهور "الترف المستفز".

قام Veblen في كتابه بتعريف المؤسسات على أنها " أنماط الفكر السائدة والتي تحكم طبيعة علاقات الأفراد ووظائفهم في المجتمع ومجموع المؤسسات السائدة في المجتمع في لحظة معينة أو في مرحلة معينة من مراحل التنمية والتي يمكن أن توصف بأنها نظرية الحياة أو الاتجاه العام للمجتمع".[1]

ومع تعدد إسهامات Veblen وكتاباته فإنه من المفيد أن نحدد أهم أفكاره فيما يتعلق بالاقتصاد المؤسسي فيما يلي :

المؤسسات بإعتبارها العادات الفكرية للإنسان هي نتيجة لما ترتب على الأحداث الماضية و بالتالي فهي خاضعة للتغير المستمر بحكم أن المجتمعات نفسها في حالة تغير مستمر.

المجتمعات في تغيرها المستمر وتشكلها حسب المواقف التي تمر بها فإنها تقوم بطبيعة الحال بتغيير المؤسسات السائدة ومن هنا فان دراسة المؤسسات هو علم تطوري ولا يمكن إخضاعه لنظرية ثابتة وإنما يمكن القول أن مواقف اليوم هي التي تشكل مؤسسات الغد من خلال عملية تصحيحية تخضع لها المنظومة الفكرية للأفراد.

يرى Veblen بخصوص الربط بين المؤسسات والاقتصاد أن أي مجتمع يمكن النظر اليه على أنه ألية اقتصادية وهيكل هذه الآلية المجتمع عبارة عن ما يمكن أن نسميه المؤسسات الاقتصادية.

المؤسسات الاقتصادية هي العادات والأنماط الفكرية التي تحكم سلوك الأفراد في أنشطتهم اليومية وفي التعامل مع الموارد والبيئة المحيطة وكذلك في التعامل مع الجماعة المحيطة وبنفس المفهوم أيضا فإن هذه المؤسسات الاقتصادية تكون عرضة للتغير المستمر مع تطور المجتمع ونضوجه .

[1] Veblen Thorstein, The theory of the leisure class, An Economic Study in the Evolution of Institutions , Macmillan ,1899, online version http:xroads.vitginia.edu .

قام Veblen بإستخدام مصطلح "الهيكل الاقتصادي" كمرادف للمؤسسات الاقتصادية وقد كان يشير بشكل أساسي الى الهيكل الطبقي للمجتمع مشيرا إلى الطبقة المترفة والتي لا يعتبرها منتجة و إنما هي مستحوذة وإن كان هذا لا يقلل من أهميتها في الحياة الاقتصادية وقد كان Veblen يعمد في كثير من الأحيان الى التفرقة بين الطبقتين على أساس أن هناك من ينتج وهي التي أطلق عليها الطبقة الصناعية وهناك من يملك او الطبقة المالية و ان كان هذا لا يقلل شأن أي منهما ولا أهميته.[1] قبل أن يستقر Veblen في الأذهان كقائد للمدرسة المؤسسية ،استقرت مكانته كناقد للمدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية سواء في مقالاته المنشورة قبل ظهور كتابه الشهير أو حتى في متن كتابه ففي حين أن الاقتصاد الكلاسيكي يقوم على مبدأ رشادة الفرد بإعتبار أن الفرد يبحث دائما عن أقصى قدر من المنفعة ، أشار Veblen الى لاعقلانية تصرفات الأفراد بعد تغير التركيبة الاجتماعية دون إعطاء الأهمية لمصلحتهم أو منفعتهم واستخدم مصطلح المحاكاة على سبيل المثال و يعني محاولة لتقليد أفراد من مستويات أخرى من أجل إختلاف مظهر أفضل لأنفسهم على الرغم من إمكانية وجود بدائل أرخص من شأنها تخفيف أعبائهم المالية في حين اعتبر Veblen أن المدرسة النيوكلاسيكية تفترض إطارا مثاليا غير واقعي هذا بالإضافة الى نقد نظرية الإنتاجية الحدية حيث يذهب Veblen إلى أنه اذا كانت كل وحدة جديدة من نفس السلعة تقل في منفعتها عن الوحدة السابقة لدى المستهلك فان المنتج على العكس تزيد لديه قيمة كل عنصر جديد مضاف لعملية الإنتاج لكن يطبق النيوكلاسيك المنفعة الحدية على الإنتاج ويقيمون نظرية في الإنتاج الحدي ويعتقدون أن كل عامل مضاف الى العمال السابقين يكون إسهامه اقل في الانتاج وبالتالي يكون أجره اقل وهم بذلك يبررون خفض الاجور في العالم الحقيقي يتم خفض الأجور لا لان إسهام العامل المضاف يكون أقل من سابقة بل للمحافظة على هامش ربح مناسب لرأس المال [2].

وكشف Veblen عن مسلمة ضمنية في نظرية المنفعة الحدية بتناوله لصيغتها لدى المدرسة النمساوية وخاصة لدى مؤسس المدرسة Carl Manger اذا افترضت ان المنتج بائع مباشر للمستهلك والمشتري مستهلك مباشر وأخير للسلعة وهذا في نظر Veblen يلغي دور السوق وينظر الى المعاملات النقدية على أنها مجرد وسيط للتبادل و بالتالي تأتي نظرية المنفعة الحدية وتقول أن سعر السلعة بما يتضمنه هذا السعر من تكاليف إنتاج ، يتحدد بالقياس على أقل سعر لأخر وحدة منها و أقل سعر هو أقل ما

[1] Corei Thorstein,l'economie institutionaliste les fondateurs ,ed economica, 1995 ,P. 22.

[2] Veblen Thorstein, The theory of the leisure class, An Economic Study in the Evolution of Institutions , Macmillan ,1899, online version http:xroads.vitginia.edu .

يمكن أن يدفعه المستهلك فيها وهي بذلك تفترض أن المنتج هو الذي يباشر عملية البيع مباشرة للمستهلك وهذا غير صحيح هذا الإلغاء للسوق باعتباره وسيطا بين المنتج المباشر والمستهلك الأخير يتم على مستوى النظرية فقط والواقع عكس ذلك تماما لكننا نستطيع تطوير وجهة نظر Veblen هذه ونقول أن الاحتكار يعمل على اختزال المسافة بين المنتج المباشر والمستهلك الأخير لأنه يعمل على السيطرة على كل مراحل دوران السلع فالاحتكار هو أن يسيطر المنتج، الذي هو الشركة الاحتكارية على السوق وعلى حركة النقود والسيطرة الاحتكارية على السوق تعني الغاءه باعتباره مجالا محايدا لتحديد السعر.

قام Veblen بإنتقاد نظرية المدرسة النيوكلاسيكية المعروفة ب "سلوك المستهلك " والتي تنص على أن الهدف النهائي لنظام الانتاج هو بيع السلعة للمستهلك وبذلك يكون هو النقطة الأخيرة و المحطة النهائية لكل العملية الاقتصادية و السعر يتحدد بناء على درجة احتياج المستهلك للسلعة وبالتالي تتحدد تكاليف الإنتاج بناء على السعر الذي يقبل أن يدفعه المستهلك أي أن المستهلك بقراره الشرائي هو الذي يحدد كل عملية الانتاج وبذلك تكون له السيادة والحقيقة التي يراها Veblen هي أن المستهلك في ظل الانتاج الصناعي ليست له تلك السيادة المدعاة لأنه مجبر على تطويع احتياجاته مع ما يطرحه الانتاج إذ تتعرض السلع الاستهلاكية لتوحيد المقاييس وعلى المستهلك ان يتكيف معها وسلوكه تابع دائما لهذه العملية ولكل تجديد أو تغيير في السلع وليس سلوكه مستقلا أبدا تجاه الانقلابات التي تحدثها فنون الانتاج على السلع ومن هنا خلص Veblen الى أن فكرة سيادة المستهلك خرافة لان السيادة الحقيقية للمؤسسة الاحتكارية وما تنتجه من سلع ليس سلوك المستهلك سوى نتاج الممارسات التسويقية للشركات من دعاية وإعلان و ما يصاحبها من دراسات في علم النفس وعلم التسويق .

قام Veblen بتوضيح أن نظرية سلوك المستهلك بإعتبارها أنها تكشف عن التحيز الفردي للاقتصاد النيوكلاسيكي ونزعته النفعية ويقول في ذلك "إن نظرية دقيقة للسلوك الاقتصادي لا يمكن استقاؤها من الفرد ببساطة حتى للأغراض الاحصائية لأنها لايمكن أن تستنتج بمفردات الطبيعة البشرية ذلك لان الاستجابة التي تشكل السلوك الإنساني تحدث في ظل معايير مؤسسية (إجتماعية) وتحت مثير ذي طابع مؤسسي [1].

[1] Chavance Bernard, op cit ,p.30.

ويوضح Veblen ان الافكار والتصورات الموجودة لدى البشر ليست واحدة أو عامة أو ثابتة عبر الزمن حيث تتغير وفقا للظروف المادية والتقنية وحيث تؤثر هذه الظروف على الأفكار والتصورات الكامنة في ذهن الافراد فهذا يؤثر بالتالي على قرارات وسلوكيات الأفراد.

ويرجع الفضل ل "Veblen " في النظر الى التحليل الاقتصادي كعملية تراكمية وتطورية ومرتبطة كذلك بتطور المجتمع و من أهم اسهامات Veblen كذلك كتابه "نظرية مؤسسة الأعمال " وفيه يوضح وجود نزاع واضح بين المهنيين ذوي الكفاءة الانتاجية ورجال الأعمال المهتمين بالربح أساسا وبالتالي يهدد فان ذلك بفقدان قيمة عظيمة نتيجة لسيطرة رجال الاعمال على المهنيين لضمان تحقيق مستوى أعلى من الأرباح حتى لو تطلب هذا كبت مواهب العلماء والابقاء على مستويات الاسعار أعلى مما هو ممكن .

تتمثل أفكار Veblen فيما يتعلق بالاقتصاد المؤسسي فيما يلي :
المؤسسات هي أنماط الفكر السائدة والتي تحكم طبيعة علاقات الأفراد ووظائفهم في المجتمع.

بالرغم من أن المؤسسات لا تزول إلا أنها تتطور وتتغير مع تطور المجتمعات مع تغيرها الدائم والمستمر لا يصبح هناك معنى لما يسميه الاقتصاديون الكلاسيك والنيوكلاسيك بنقطة التوازن

مع تعدد أشكال وعوامل تغير المؤسسات في المجتمع، يبقى التغيير مدفوعا بالعوامل الاقتصادية في كل الحالات تقريبا.

تمثل المؤسسات العنصر الحاكم في المجتمع بإعتبارها هي التي تحدد سلوك الأفراد وبالتالي فلابد من صياغة منظومة المؤسسات بما يخدم السلوك البشري ويعظم الاستفادة منه.

2.1 تحليل John Commons (1862- 1945)

قدم Commons في كتابه "الاقتصاد المؤسسي 1934" أهمية المؤسسات في تفسير الأداء الاقتصادي وذلك باعتبار أن الاقتصاد هو مجموعة من العلاقات المتداخلة بين وحدات مختلفة الأهداف والمصالح وبالتالي تكون المؤسسات هي الإطار الحاكم لهذه المعاملات.[1]
يشار إلى Commons باعتباره مؤسس المدرسة المؤسسية القديمة بالتوازي مع Veblen، ففي حين كان تحليل Veblen ينصب بشكل أساسي على الجوانب الإنسانية والسلوكية،كان تحليل Commons

[1] Corei Thorstein, op cit ,P. 24.

ينصب على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية. وقد كان Commons كذلك أكثر ارتباطا بعلم الاقتصاد ونظرياته على عكس Veblen الذي وضع النظريات المؤسسية من منظور اجتماعي في الأساس وقد كان Commons في كل كتاباته يؤكد على ميوله الرأسمالية وقد أوضح في إحدى مقالاته أن هدفه " هو الحفاظ على الرأسمالية بجعلها جيدة"[1] و باعتباره أكثر المؤسسيين القدامى ارتباطا بالاقتصاد فعادة ما يعتبره البعض أقرب المؤسسيين القدامى الى المدرسة المؤسسية الجديدة والتي عادة ما يشار اليها باستخدام الادوات والمنهجيات الاقتصادية بشكل أعمق و أدق وبشكل موجز فان أهم أفكار Commons فيما يتعلق بالاقتصاد المؤسسي تتمثل فيما يلي :[2]

-يعرف Commons المؤسسات بأنها "السلوك الجماعي الموجه بما يؤدي الى تحرر وتوسع السلوك الفردي" وقد ربطها كذلك بالإرادة الجماعية التي تمثل الإطار المحدد للتصرفات والقرارات الفردية.

-يرى Commons الاقتصاد كمجموعة من العلاقات الإنسانية وليس مجموعة من السلع ومن هنا يكون ما يحكم هذه العلاقات والتعاملات هو مايحدد الأداء الاقتصادي.

-تؤدي المؤسسات الرسمية وبشكل محدد القضائية منها ، الدور الرئيسي في حوكمة علاقات الوحدات المختلفة داخل المجتمع .

-يركز Commons بشكل خاص لمحاولة تحديد كيفية تأثير المؤسسات السياسية على الاداء الاقتصادي وذلك باعتبار أن الدولة والقضاء هي اللاعب الرئيسي في تشكيل المؤسسات .

-يعتقد Commons أن تطور المؤسسات أمر إختياري في النهاية باعتبار أن هناك جهة أو جهات محددة تقوم بالدور الأكبر في تشكيل المؤسسات.

-ومن ضمن التطبيقات ايضا التي ساقها Commons للتدليل على أهمية تدخل الدولة لإحداث وتوجيه التغيير المؤسسي هو الصراع المستمر بين العمال ورأس المال حيث يجب أن يتم احتواؤه بايجاد اطار يحقق الاستفادة للطرفين بشكل مرض ومستديم في حين أن صراع الطبقتين لو ترك بدون مثل هذا الحل فإنه سيستمر كصراع غير مثمر وقد يؤدي كذلك الى النهاية الماركسية الثورية.

-وقد أوجد Commons تغييرات أيضا في مستويات التحليل الاقتصادي فعند المدرسة الكلاسيكية تعد السلعة التي يتم إنتاجها لإشباع رغبات المستهلكين أصغر وحدة تحليل حيث يتم التركيز على دراسة علاقة الإنسان بالسلع أما عند المدرسة المؤسسية القديمة فتمثل المعاملة بكل أطرافها أصغر

1 Malcolm Ruthereford ، ترجمة نادر إدريس التل، المؤسسات في علم الاقتصاد ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ،الاردن ، 2009 ، ص29 .

2 Whalen .Charles. J, John R. Commons and John Maynard Keynes on Economic History and Policy: The 1920s and Today, Journal of Economic Issues, 2008, P. 226.

وحدة تحليل حيث يتم التركيز على علاقة الإنسان بالإنسان والتفاعلات التي تنشأ بين الأفراد أو بين وحدات المجتمع.

-وكخلاصة لأهمية دور المؤسسات فيمكن القول أن Commons كان يرى أن أي معاملة تحتوي في داخلها على ثلاثة أبعاد هي : مساحة من الصراع أو المصالح المتعارضة بين الأطراف المتعاملة ومساحة من المكاسب المشتركة بينهم وأخيرا مجموعة من القواعد التي تحكم إتمام المعاملة ومن ثم يصبح دور المؤسسات هو حوكمة المعاملات، بمعنى صياغة القواعد التي تحكم كل معاملة بما يقلل من مساحة الصراع ويسمح بتحقيق المصالح المشتركة.[1]

-وبالرغم من تعدد العوامل التي تناولها Commons في كتاباته الا أن هناك أربع أقسام رئيسية تتمثل في :

- العوامل الثقافية
- المؤسسات القانونية
- المؤثرات الدينية
- العادات الاجتماعية

و يعتبر Commons من مؤسسي اقتصاديات العمل إلى الحد الذي يعتبره البعض مساهما في كل نظرية أو حتى تشريع يختص بالعمال كما أنه له نظريات خاصة بتكاليف المعاملات وسلوك المنظمات.[2]

3.1 تحليل Clarence E ayres(1862- 1954)

يعتبر Ayres أحد المؤسسين للاقتصاد المؤسسي القديم ،وبالرغم من تعدد إسهاماته فان نظريته عن "التقدم الاقتصادي" هي أكثر النظريات تعبيرا عن مضمون الفكر المؤسسي وتعتبر من المكونات الأساسية لفكر المدرسة المؤسسية القديمة وقد ظهرت أول مرة في كتابه "نظرية التقدم الاقتصادي.[3]

وقدم Ayres كتابه بقوله أنه يهدف لصياغة طريقة جديدة للتفكير في المشكلات الاقتصادية ففي الوقت الذي نرى فيه أن جذور كل الارتباك الاقتصادي و العجز الفكري الذي أدى الى فقدان الاقتصاد للسمعة الجيدة هو سيطرة نظرية تحديد الاسعار والتحليل النظري للاقتصاد .

[1] Chavance Bernard , op Cit, p.34.

[2] Corei Thorstein, op Cit ,P. 29.

[3] Ayres Clarence. E, The theory of economic progress a study of the fundamentals of economic development and cultural change ,university of north Carolina ,press first edition ,1944 ,P. 8.

وانتقد Ayres ألية الأسعار كوسيلة لتحديد القيمة وبالرغم من اعترافه بأهمية الأسعار في منظومة الاقتصاديات الحديثة الا انه عاد وأكد على أن السعر لا يعبر عن القيمة ولا حتى عن المنفعة وإنما نظرية Ayres عن القيمة تقوم على أن الأفراد هم من يقومون بتحديد منفعة سلعة معينة وهو ما يعتمد أيضا على طريقة التفكير والتي هي في الأساس نتاج عملية اجتماعية في الأساس أما قيمة السلعة فيحددها قيمة الإنتاج "أو بالأحرى عناصر الإنتاج" الموضوع فيها ويرى Ayres أن الفكر المؤسسي لا يمكن حصره في مبادئ معينة وأنه اذا كان هناك مبدأ واحد أجمع عليه المؤسسيين فهو " عدم الرضاء" عن الفكر الكلاسيكي وبخاصة نظرية السعر.

كما أوضح Ayres أن الاقتصاد ما هو إلا طريقة التفكير حيث أن طريقة تفكير الفرد أو المجموعات هي التي تحدد الاداء الاقتصادي ككل وطريقة التفكير هذه نتاج عملية اجتماعية يشارك فيها المجتمع ككل وقد تطرق Ayres الى مفهوم الثقافة والتي يعرفها على أنها المجموعة المنتظمة من السلوكيات التي تحدد النشاط الاقتصادي وهنا يعود Ayres لينتقد المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية من جديد مهاجما مبدأ "التعميم " الذي اتبعه الاقتصاديون من كلا المدرستين فعندما يتعلق الأمر بالثقافة فلا يمكن تعميمه على المجتمع ككل ولا على فئة بعينها.

وتتمثل أهم أفكار Ayres بخصوص المؤسسات تتمثل في :

إن المؤسسات تقاوم التغيير من ناحية بسبب الارتباط العاطفي من أفراد المجتمع مع المؤسسات القائمة، ومن ناحية أخرى فان أفراد المجتمع أيضا يخشون من فقدان أوضاعهم الحالية في حالة تغيير المؤسسات القائمة .

يرى Ayres إن تاريخ الإنسانية هو عبارة عن صراع مستمر بين قوى التغير (الديناميكية) متمثلة في التكنولوجيا و القوة المناهضة للتغير متمثلة في المؤسسات.

يرى Ayres أن الثورة الصناعية لم تحقق من خلال تغير مؤسسي و إنما التغير في التكنولوجيا وطرق الإنتاج هو الأساس وكان من الضروري بالتبعية أن يحدث تغيير في الهيكل المؤسسي.

يرى Ayresأن التكنولوجيا تمثل العنصر الحاكم في التغيير المؤسسي وذلك باعتبار أن التطور التكنولوجي يجعل من تغير الهيكل المؤسسي أمر ضروري.[1]

2 . المدرسة المؤسساتية الجديدة La Nouvelle Ecole Institutionelle

يمكن وصف الاقتصاد المؤسسي الجديد بأنه برنامج بحثي يؤمن بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات في التأثير على الأداء الاقتصادي ومن ثم فهو يدرس العديد من الموضوعات الاقتصادية مع إدخال

[1] Corei Thorstein,Op Cit ,P. 48.

الجانب المؤسسي في التحليل بهدف تقديم فهم أفضل لعمل النظام الاقتصادي. والواقع أن الفكر المؤسسي الجديد لا يمثل نظرية واضحة المعالم أو يمكن عرضها من خلال مجموعة من الافتراضات والمبادئ[1].

1.2 الاقتصاد المؤسساتي الجديد

على خلاف المدرسة المؤسسية القديمة فان الاقتصاد المؤسسي الجديد لا يرفض النظرية النيوكلاسيكية وإنما يرفض فقط بعض فروضها غير الواقعية وعلى رأسها:

- توافر المعلومات والحقائق الكاملة
- غياب تكلفة المعلومات
- الرشادة التامة للأفراد
- إنعدام تأثير القوى التاريخية والثقافية والقيم الدينية (أي إستبعاد ما يشار إليه بالمؤسسات غير الرسمية)

وفيما عدا ذلك فان الاقتصاد المؤسسي الجديد يرتكز على النظرية النيوكلاسيكية مع التعديل والتوسع فيها لتصبح أكثر واقعية [2]بل الأكثر دقة أن المؤسسيين الجدد استخدموا أدوات المدرسة النيوكلاسيكية لتحليل المؤسسات. والواقع أن الفكر المؤسسي الجديد يقوم على المبدأين الأساسين التاليين:

- وجود تكاليف ضخمة لإتمام المعاملات في جميع الأنشطة الاقتصادية وبالتالي يصبح أطراف العملية الاقتصادية الباحثون عن الربح بحاجة إلى دراسة كيفية تقليل هذا النوع من التكاليف بخلاف تكاليف التحويل / الإنتاج نفسها ،وهذا على خلاف المدرسة النيوكلاسيكية والتي تعنى فقط بتكاليف التحويل / الإنتاج.
- تكلفة الحصول على المعلومات تكاد تكون هي الجزء الأكبر من تكاليف المعاملات وذلك على خلاف افتراض حرية الحصول على المعلومات الذي تقوم عليه المدرسة النيوكلاسيكية.

1.1.2 تصنيف المؤسسات

لقد قام D .North بوضع تمييز مهم بين المؤسسات والمنظمات إذ جعل لكل منهما مجالا محددا

[1] محمد رياض الغنيمي، التنمية الاقتصادية وقضاياها المعاصرة ،القاهرة ،2010، ص .99.

[2] North Douglass.C, The New Institutional Economics And Development, op cit , P. 3.

المؤسسات : تحدد الإطار العام للحوافز الموجهة للأفراد والمنظمات لحل مشكلة الندرة والنشاط الجماعي، كما تفرض المؤسسات قواعد اللعبة الموضوعة من طرف المجتمع والأفراد وتعترض السلوكات النفعية المحتملة بين الأفراد.

وتنقسم المؤسسات الى رسمية وغير رسمية

- المؤسسات الرسمية تشمل العناصر التالية :

1. تتضمن القواعد السياسية والقانونية التي تنظم القواعد العامة للحكم ولدور الأفراد في علاقاتهم مع الدولة (الدستور ،الإطار القانوني العام)
2. حقوق الملكية يمكن أن تكون حقوقا خاصة أو حكومية أو جماعية على ملك ما :كالعقار أو الماء. وهي مؤسسات ضرورية لوجود الاسواق ولتبادل السلع.
3. العقود الفردية : تشير الى هيكل الحوافز الموجودة ضمن العقود الرسمية وغير الرسمية، وعادة ما تتميز هذه العقود في المجتمعات العصرية بأنها معقدة وغير مكتملة.

- المؤسسات غير الرسمية : تستمد هذه المؤسسات مشروعيتها من الثقافة والإيديولوجية ومن التقاليد والدين ،فسلوك الأفراد وعلاقاتهم في المجتمع والأسرة والأنشطة الاقتصادية التي يزاولونها عادة ما تكون نتيجة لأعراف وقيم اجتماعية مشتركة (غير رسمية).

المنظمات : تتكون من مجموعة متعاملين الذين يتعاونون في إطار عمل ما (الانتاج)،مجموعة أفراد لهم اهداف مشتركة : المؤسسات الاقتصادية والقوانين والخدمات الاجتماعية والاحزاب السياسية والبنوك والجامعات .

فالمقاربة المؤسساتية تقوم بوضع تمييز مهم بين اللاعبين والقواعد التي تحكم اللعبة (المؤسسات)[1].

2.2 نظريات الاقتصاد المؤسساتي:

تتمثل النظريات الجزئية المؤسساتية في نظرية تكاليف المعاملات ، نظرية الوكالة، نظرية حقوق الملكية.

1.2.2 نظرية تكاليف المعاملات: La Théorie Des Coûts De Transactions

تعد تكاليف المعاملات محور اهتمام الاقتصاد المؤسسي الجديد حيث ينظر إليها على أنها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي فهي الآلية التي تمكن من جني ثمار التخصص وتقسيم العمل والتطور التكنولوجي والتبادل التجاري كما أنها تعتبر المكون الأساسي لهيكل حوافز الاستثمار وبالرغم من تعدد

[1] ناجي بن حسين ،دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 2007 ،ص. 58.

محاولات إبراز مفهوم تكاليف المعاملات منذ السبعينات على يد كل من Williamson. Oو H.Demestez إلا ان أهمية مفهوم تكاليف المعاملات ودوره في تفسير الاداء الاقتصادي تعود الى Ronald Coase [1]. يعترف ب Coase كمؤسس علم اقتصاد تكاليف المعاملات حيث جادل في ورقته The Nature Of The Firm سنة 1937 أن وجود تكاليف المعاملات يؤدي إلى ظهور للشركة ولكن الآثار منتشرة في الاقتصاد[2].

إن نظرية تكاليف المعاملات مرت بعدة مراحل قبل أن تأخذ شكلها النهائي وقد إعتبرWilliamson المرحلة من 1930 الى 1970 هي المرحلة الأولى والتي وصفها بكونها غير محدودة وقد فسر كذلك طول المدة التي استغرقتها هذه المرحلة الأولى بسببين رئيسين:

- أنها تمثل خروجا ملحوظا عن الفكر الاقتصادي التقليدي .
- أنها تشتمل الى جانب الاقتصاد على القانون وكذلك نظريات سلوك المنظمات وبالتالي فهي تعتبر مفهوما متعدد العلوم.

وبالرغم من ان نظرية تكاليف المعاملات تمثل تغيرا عن الفكر التقليدي والذي يختزل الأمور فينظر إلى الشركات على أنها مجرد جهاز إنتاجي وينظر إلى الأسواق باعتبارها مجرد مكان لتبادل السلع المتماثلة عند سعر التوازن[3] ، الا أن الفكر الكلاسيكي تضمن أيضا نظرية تكاليف المعاملات وإن كانت بمسمى أخر كعدم اليقين وكذلك في المدرسة النيوكينزية ثم أصبحت بشكل واضح في المدرسة النقدية تحت إسم "تكلفة الاستثمار"[4].

جاء بنظرية تكاليف المعاملات R.Coase و قام بتطويرها O.Williamsonمعتمدا على التحليل المؤسساتي المقارن الذي يرى أن عملية الإنتاج يمكن ربطها بالسوق، هذا المفهوم التقليدي لـ Warlas أو عن طريق المؤسسة التي تستطيع تفصيل وإدخال مهمات وعوامل تحذف تكاليف المعاملات النسبية في السوق (أي البحث عن المؤسسات أين تكون فيها تكاليف المبادلات أقل ما يمكن، وقد ركز على دور المعلومات في السوق التي بقيت المرجع الوحيد للفعالية وذلك من خلال إدخال عوامل سلوكية

[1] http://nobelprize.org/nobel_prizes/economics/laureates/1991/index.html

[2] Menard.C. Shirley ,Handbook Of New Institutional Economics, springer , printed in the Netherlands , 2005, p.35.

[3] Williamson. Oliver. E ,The New Institutional Economy,Taking Stock. locking ahead, Journal of Economic literature, September 2000, P.604.

[4] Klaes Matthias , the history of the concept of transaction costs: neglected aspects ,journal of history economic thought, volume.22 ,2000 ,p.195.

(الرشادة المحدودة، السلوكيات الانتهازية) وأخرى منظماتية (التكاليف الناتجة عن التصرفات البيروقراطية، الرشوة)، فأي استعمال لنظرية تكاليف المعاملات يجب معرفة شيئين يتمثلان فيما يلي [1]:

- مضمونها هو إجراء المعاملات باعتبارها وحدة التحليل الأساسية.

- إننا نبحث عن طبيعة التسيير الجيد الذي يسمح بتقليل تكاليف المعاملات إلى حد أدنى.

إن لجوء العمال إلى سوق العمل بشكل يومي فتكون لديه قناعة بحصوله على عقود العمل لمدة طويلة، تكاليف أقل، وهذا ما زال يطبق في الدول التي تتبع طريق النمو.

نظرية تكاليف المعاملات تدرس من طرف O.Williamson فحسب Williamson فلتحقيق الأداء الجيد للمؤسسة هناك ثلاث وسائل تتمثل في السوق، العقود والتسلسل وذلك بالتركيز على ثلاث فرضيات سلوكية واقعية وهي:

مبدأ الرشادة المحدودة: لا يمكن للفرد الاقتصادي معالجة مجموع المعلومات أو التنبؤ بالحالات الممكنة عند إجراء العقود وبالتالي الرشادة هنا ليست مطلقة لكن محدودة باعتبار أن الصفقات ليست آلية وإنما تتم عبر الزمن.

السلوك الانتهازي: يتمثل في البحث عن أهداف ومصالح شخصية.

نوعية الأصول: إن بعض الأصول يمكن أن تتكون في عملية التبادل في حين أن البعض الآخر يتم استبداله مرة واحدة، فنوعية الفاعلين تخلق علاقة ارتباط شخصية بين طرفي العقد (وهذا ما يؤدي إلى زيادة المشاكل المتعلقة بالسلوك الانتهازي) إذ أن نوعية الأصول هي السبب الأساسي لوجود المؤسسة والتي تتخللها التردد والشك في قيام المعاملات والقائم على الأعوان الآخرين وكذلك من تكرر المعاملات[2].

أساليب الحكم:

السوق: نظرا للاتجاهات المختلفة لمفهوم السوق فإنه في بعض الأحيان هناك الكثير من المفاهيم الخاطئة للسوق بالنسبة للشركاء لإبرام الصفقة، نتخذ السوق كمكان لإبرام التعاملات كي تنجح، أي

[1] Colette Neme ,La pensée économique contemporaine depuis Keynes, économica, 2001, p.193.

[2] Baudry Bernard, l'pport de la theorie des organisation à la conception néo institutionnelle de la firme, une relecture des O.Williamson , revue économique ,vol 50 N°01 ,1999, P.60-61.

أن المؤسسة مثلا في هذه الحالة زبون في السوق، إذن السوق يقدم مجموعة من الزبائن، إستراتيجيا، السوق إما ثنائي (سلعة – زبون)، أو ثلاثي (تكنولوجيا – سلعة – زبون)، المؤسسات تواجه مسألة اتخاذ أحسن زبائن وموارد فنظرية تكاليف المعاملات هي التي تقوم باتخاذ أحسن المتعاملين باستعمال المفاهيم والمعاني الغامضة لمفهوم السوق للاقتصاد النيوكلاسيكي أي نظام الأسعار، والمؤسسة هي دالة للإنتاج في السوق، والمؤسسات لا تستطيع التنافس في مركز السوق على الزبائن والموارد بطريقة البيع والشراء، وبما أنها تبيع مواد أو تقدم خدمة، فهذا يتعلق بشكل العقود والتعهدات في الأجل القصير أو الطويل[1].

التسلسل:

التسلسل هو مصطلح استعمل من طرف Williamson (1995) للحديث عن ما يسمى بالمؤسسة ومفهوم التسلسل يتميز بالتنظيم ، وأصحاب نظرية التنظيمات Bernard(1938)،(1947, 1991) Simonأو Minzberg (1966) اعتبروا المنظمة كمكان تسكنه الجهات الفاعلة ذات الهدف المشترك والأهداف الفردية المختلفة Simon(1947) .

يستشهد North (1990) بالعديد من الكتاب لشرح دور التنظيم Marglin (1974) الذي يرى أن هناك إستغلال العمال ومشاركتهم في اتخاذ القرار، في حين أن Williamson أكتفى بأداة لحل مشاكل تخصيص أصول الفرص البديلة ، حسب Williamson للتمييز بين أنماط الحكم المذكورة وهي السوق، التسلسل وكذلك الأشكال المختلطة ،يمكن بسهولة إستبدال هذا الوصف القديم بدلا من المنظمة مع طبيعة العقد: عقد للتسلسل الهرمي ، عقود تجارته على حساب السوق، وعقود متكررة عند الاقتضاء كاملة عن طريق المشاركة المالية للأشكال المختلطة، وبدون تنشيط للتحليل المنفصل لأنماط الحكم الذي اتخذها Williamson (1991) العقود في الواقع تقدم مساحة لقرارات المتعاونين الاقتصاديين داخل المؤسسة (التسلسل) لعقود العمل والعلاقات بين المؤسسات، للعقود الفورية على المدى القصير والعقود والتحالفات المتكررة ، ونوع العقد يكفي لقياس حدود الشركة.

الأشكال المختلطة:

قامت نظرية تكاليف المعاملات بمعالجة شكلين متناقضين، التسلسل والأشكال المختلطة وكذلك هناك مهتمين للدراسة بدراسة التسلسلات والفروع المشتركة Hennart (1993) أظهرت أن

[1] Ghertman Michel, applications pratique de la théorie des couts de transactions , Groupe HEC,France,1998 p.10.

الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي يرتكز على قاعدة الأشكال المختلطة، إذ السوق يقدم حصة قليلة جدا للنشاط الاقتصادي، وهذا ما وضحه North (1990) والمعاملات المتبقية ضمن التسلسل الهرمي ، الأشكال المختلطة هي كذلك تستعمل في الناشئة مثل معالجة الفضلات، فهي تتميز بتغيير بعدم اليقين للقوى الخارجية، النوع التنظيمي، القانوني، الضريبي والتكنولوجي .

يستعمل اقتصاد تكاليف المعاملات مفهوم الفعالية لأكثر دقة، فعالية مقارنة بالأشكال المصورة للحكم المحدود عن طريق اتخاذ تكاليف المعاملات الأكثر تدني لتعيين مجموعة من المعاملات للمتعاونين، والاقتصاديين يريدون اختيار وسيلة، هذا نمط الحكم ومؤسسة اقتصادية يسمح بتحقيق الأدوار المتجانسة، إذن لا يوجد أفضلية لنمط الحكم على الآخر، إذن المؤسسات مصلحتهم اختيار الحكم الذي يقلل تكاليف المعاملات وهذا في إطار دراسة اقتصاد التنظيمات كما فرضها Morgam et Goshal (1996) بتقديم تراجع نظري وتطبيقي ضخم ، اقتضت الإمكانية للمؤسسات لاختيار نمط الحكم، وفي حالة الجماعات الكبرى، ستكون هناك أشكال مبدئية، وفي هذا الاتجاه إن الأكثر نفعا لتطبيق المؤسسات نظرية تكاليف المعاملات، وهي جدير بالتطبيق، وهي ليست مثل افتراض Morgam et Goshal (1996) وهم ملزمين للنظرية بما أنهم لم يأخذوا الهدف الأكبر لنظرية تكاليف المعاملات، ومعرفتهم لا تطفوا على مفهوم الفعالية، وفي الوقت نفسه ملزمين للنظرية وبدون مصلحة فيما يخص التطبيق، وإصدار Williamsonلنظرية تكاليف المعاملات تقدم أيضا بالنسبة لأطروحة Simon(1994) الذي لا يرى إلا نمطين من الحكم، السوق والتنظيمات (التسلسل) . [1]

2.2.2 نظرية الوكالة La Théorie De L'agence

ظهرت نظرية الوكالة بفضل مساهمة الباحثان"Michael Jensen et William Meckling" والمقصود بالوكالة أن شخصا يسند مصالحه لشخص آخر كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة عند قيام المساهمين بإسناد مهام التسيير إلى المدراء، تعمل هذه النظرية على تفسير العلاقة بين المسيرين والمساهمين في إطار حوكمة المؤسسات كما تشمل النظرية أصحاب المصالح المتعاملين مع المؤسسة مما لهم من قدرات في التأثير على القرارات الإستراتيجية. [2]

[1] Ghertman Michel , op cit , p11-12.

[2] د.العربي عطية، شريفة جعدي ،المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل حوكمة الشركات، ص.12 .
manifest.univ-ouargla.dz.

تعتمد نظرية الوكالة على العلاقات القانونية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الموكل / الوكيل)، حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل. وعلى ذلك فانه يمكن النظر إلى الشركة على إنها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالمالكين، وعلاقة الإدارة بالعاملين، وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي الخ ، وبذلك فان علاقة الوكالة هي بمثابة عقد يشغل بموجبه شخص أو أكثر (الأصيل) شخص آخر أو أكثر (الوكيل) لإنجاز أعمال معينة لصالحه يتضمن ذلك تخويله صلاحية اتخاذ بعض القرارات[1].

فروض نظرية الوكالة :

ترتكز نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات الأساسية من أهمها:

-إن أطراف الوكالة (أصلاء ووكلاء) يتمتعون بالرشد نسبياً وأن تصرفاتهم مؤسسة على تعظيم منافعهم الذاتية.

-إن أهداف الأصيل والوكيل غير متوافقة تماماً وأن هناك قد ا رً من التعارض في المنافع بينهما.

-أنه بالرغم من وجود تعارض في أهداف الوكلاء والأصلاء فإن هناك حاجة مشتركة للطرفين في بقاء العلاقة أو المنشأة قوية في مواجهة المنشآت الأخرى.

-عدم تماثل المعلومات بين الأصل والوكيل ، حيث الأخير يمتلك الخبرة العملية والسيطرة على المعلومات المحاسبية ولديه خبرة فى الاختيار من بين السياسات والتقديرات المحاسبية مما يعظم دالة منفعته على حساب الأصيل .

-يترتب على ما سبق ضرورة توافر قدر من اللامركزية للوكيل يمكنه من إتخاذ بعض القرارات والقيام ببعض التصرفات دون الرجوع للأصيل.

[1] د. بتول محمد نوري ، د. علي خلف سلمان ،حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة ،ملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة العراق. ص 13.

-إن الأصيل لديه الرغبة في تعميم عقود للوكالة تلزم الوكيل بالسلوك التعاوني الذي يعظم منفعة طرف الوكالة ويحول دون تصرف الوكيل على نحو يضر بمصالح الأصيل[1] .

الشكل رقم (1-1): شرح نظرية الوكالة

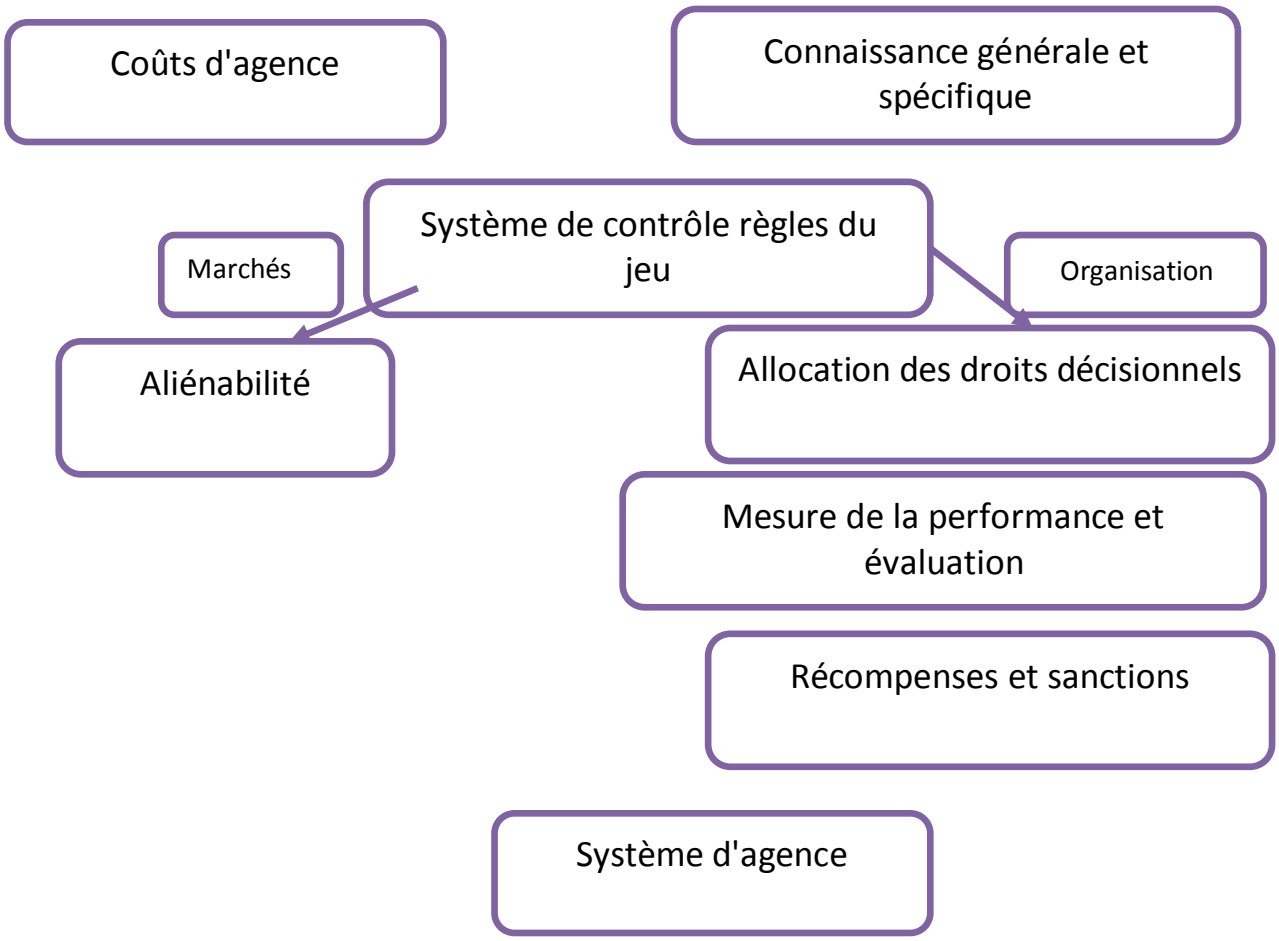

Source: Greard charreause , 1999 , page 4.

مشاكل الوكالة:

تنجم مشكلة الوكالة من خلال عدم قيام مديري الشركات (كوكلاء لحملة الأسهم) بتحقيق مصالح حملة الأسهم على الوجه الأكمل، فانفصال الملكية عن الإدارة داخل شركة المساهمة يزيد من احتمال قيام مديري هذه الشركات باستخدام أموال حملة الأسهم في أنشطة استثمارية غير مرضية، فعلى سبيل المثال قد ترغب الإدارة في زيادة حجم المؤسسة لتحقيق أكبر نفوذ ممكن للمديرين حتى لو كان ذلك على حساب مصلحة المساهمين كما قد تفضل الإدارة إعادة استثمار الأرباح وعدم إصدار

[1] الصادق زكريا محمد ،تطور بحوث المحاسبة المالية وعلاقتها بمناهج البحث (1926-1986) ، مجلة التجارة والتمويل ،كلية التجارة جامعة طنطا ، العدد الاول ،1989 ص 90.

أسهم جديدة لضمان الاستقلالية وتجنب أساليب الرقابة التي قد تصاحب دخول مساهمين جدد لشركة، فتحقيق نمو في حجم الشركة لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق نمو في مصالح المساهمين.

وقد تطرق كل من Meekling و Jensen إلى مشكلات الوكالة حيث أشاروا إلى حتمية حدوث صراع في المؤسسة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والتسيير وتخفيض مخاطر هذا الصراع الذي قد يبرز نتيجة السلوك التفصيلي من قبل المسير قد يولد تكاليف تدعى بتكاليف الوكالة.[1]

مشكلة عدم تماثل المعلومات:

يتوافر بطبيعة الحال للوكيل (و هو الإدارة) كل المعلومات المتاحة عن المنشأة من واقع معايشته اليومية لها ،و يستخدم الوكيل هذه المعلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الأصيل ، ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض هذه المعلومات و يخفي البعض الأخر،أو يقدم المعلومات بطريقة تجعل الأصيل يقيم مجهوداته في أفضل صورة ممكنة أو في وضع أفضل مما لو توافرت كل المعلومات للأصيل[2].

مشكلة الاختيار السيء:

تتمثل مشكلة الاختيار السيء في عدم قدرة أصحاب القرار في التفرقة بين الاشخاص الجيدين و الاشخاص السيئين سواء على مستوى الافراد أو التنظيمات الذين يسعون للحصول على هذه الأموال لتمويل أنشطتهم الاستثمارية الأمر الذي قد يعضهم للاختيار السيء، أي توجيه مدخراتهم للسيء من الأفراد أو المنظمات وما يترتب عليه من نتائج غير مرضية لهم، ولذلك فهذه المشكلة الناجمة عن عدم تماثل المعلومات تحدث قبل إتمام الصفقة.

مشكلة مخاطر سوء النية:

بافتراض أن أصحاب الأموال تتوفر لديهم القدرة على التفرقة بين الجيد و السيئ من الأفراد والمنظمات قبل إتمام الصفقة، وبالتالي عدم تعرضهم لمشكلة الاختيار الشيء، إلا أنهم لا يزالون عرضة لمشكلة أخرى تحدث بعد إتمام المعاملة وهي احتمال تعرضهم لمخاطر سوء النية من قبل مستخدمي الأموال الذين قد يقدمون باستخدامها في أنشطة لا يرضى عنها أصحابها كالأنشطة الغير المنتجة أو

[1] Gerard charreaux, la théorie positive de l'agence : positionnement et apport, Decembre 1999 ,p.7 .
http://leg.u-bourgogne.fr/wp/0991201.pdf

[2] طارق عبد العال حماد ،حوكمة الشركات،المفاهيم ،التجارب المتطلبات، الدار الجامعية القاهرة، 2009، ص.80.

مرتفعة المخاطر، مما يزيد من فرص عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم إضافة الى مشكلة الاختيار السئ هناك مشكلة أخرى يتعرض لها أصحاب الاموال .[1]

الشكل رقم(1-2): مشاكل نظرية الوكالة

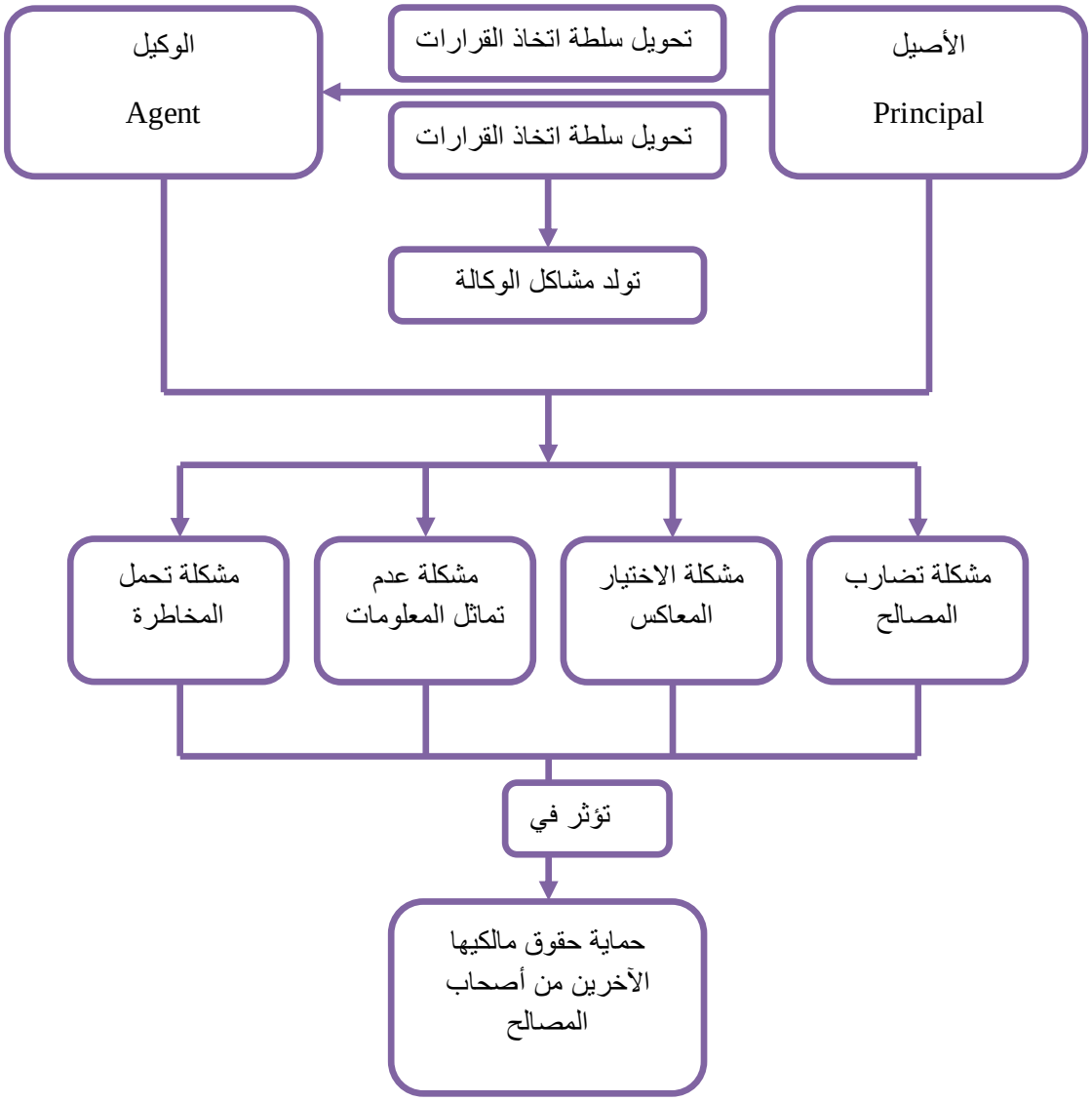

المصدر: رباب وهاب، (2009)،ص3.

[1] Colette Neme ,op cit, p.195.

3.2.2نظرية حقوق الملكية Droits De Propriété:

نقطة البداية لنظرية حقوق الملكية هو اعتبار أن أي تبادل بين الوكلاء يمكن أن يعتبر تبادل حقوق الملكية على الأشياء إلى حق الملكية ثم يتم تعريفه على أنه حق تعيين فرد محدد وقابل للتحويل عن طريق تبادل ضد حقوق مماثلة لغيرها من الأصول.[1]

لماذا حقوق الملكية؟

إن المعاذير التي تقدم لتفسير فشل التنمية متعددة ومشهورة: شح الموارد الطبيعية؛ عدم كفاية التمويل في مجال التعليم؛ الثقافة، الدين والتاريخ؛ ومؤخراً عنصر الموقع الجغرافي. وكما علَّمنا فريدرك هايك، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، في سياق آخر، فإننا لا نستطيع أن نفسر النجاح عن طريق تمحيص الفشل "قبل أن نستطيع تفسير لماذا يرتكب الناس الأخطاء، علينا أن نفسر أولاً، لماذا يتوجب أن يكونوا أصلاً على صواب".

السؤال الذي يتوجب أن نسأله هو: لماذا يتوجب على الأمم أن تتمتع بالازدهار؟ وجهة نظرنا هي أن الفرق بين الرخاء والفقر يكمن في الملكية الفردية. الأمم تزدهر عندما تكون حقوق الملكية الفردية محددة بوضوح ومصانة[2].

إن الحماية يقدمها القانون للفرد هي حماية ملكيته، مثل هذه الملكية توفر للفرد حيزا أمام الدولة.[3]

يعتبر كل من R coase، A .Alekian ،H. demestiz، هم مؤسسو المدرسة الاقتصادية الحديثة فيما يتعلق بحقوق الملكية، لقد عملوا على تحديد أهمية نظام الملكية الفردية بالنسبة لإدارة الاقتصاد بكفاءة، وكذلك عملوا على تحديد الظروف التي تؤدي إلى تحويل وتكوين حقوق الملكية الفردية، ووفق A .Alekian فيرى أن نظام حقوق الملكية هي طريقة أن تحول إلى الأفراد سلطة اختيار بضائع محددة واستخداماتها، ما بين مجموعة من الاستخدامات المسموح بها.

يوضح Coase بأن الطريقة التي تحول بها الحقوق بداية أو تقسم لا تؤثر على الطريقة التي نستغل بموجبها الموارد، عندما لا يكون هناك ثمن مرافق لتبادل الممتلكات الطوعي ولا توجد التزامات

[1] Rousseau Stéphane, Théories contractuelles de la firme : Théorie des droits de propriété , http://droit-des-affaires.blogspot.com/2007/02/thories-contractuelles-de-la-firme.html

[2] جيرالد بي أودريسكول لي هوسكينز ، حقوق الملكية: مفتاح التنمية الاقتصادية http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/919

[3] Abdelmalki Lahsen et Mundler Patrick , Économie de l'environnement et du développement durable, De Boeck Supérieur, 2010 ,p. 209.

ومادام أن هناك التزامات وأثمان معاملات تتصل بتحديد وحماية حقوق الملكية، فإن مثل هذه الحقوق سوف تتحدد وتحمي فقط عندما تتجاوز المنافع إجراء ذلك الثمن الذي يدفع.[1]

إن حماية حقوق الملكية لا تعتبر مهمة حصرية للدولة وحدها، الملكية الفردية تطورت من العادات والتقاليد وقبل أزمان بعيدة من نشوء الأمم، إن حقوق الملكية اتخذت شكل الاستحواذ والإدعاء بما كان يستند ليس على وثائق حقوقية ولكن على استخدامات طويلة الأمد، والتي تثبت التقاليد بأنها برهان على الملكية في مرحلة لاحقة فقط أصبحت الملكية منظمة ومعتبرة من طرف الدولة وفي يومنا هذا يتم الاتفاق أولا بين الأفراد أو الشركات على حقوق الملكية، ومن تم يعترف بها قانونيا، ومع ذلك فإن الحكومات وعلى جميع المستويات تواصل إضعاف حقوق الملكية، يوما بعد يوم، بإطلاقها سلسلة من الأنظمة التي تؤثر على استخدامات الملكية الخاصة.[2]

هناك عنصران أساسيان في حقوق الملكية يتمثلان فيما يلي :

-أن للأفراد الحق في الاستفادة واستعمال مواردهم باي طريقة يرونها مناسبة بشرط أنهم لا يعتدون على ملكية غيرهم.

- يكون للأفراد القدرة على نقل حقوقهم فكلما كانت حقوق الملكية الفردية في كل المجتمعات فالأفراد لديهم مصالح متضاربة ولحل هذه المشكلة فلا بد من المنافسة.

الأفراد في جميع المجتمعات لهم مصالح متضاربة إحدى وسائل حل تلك التضاربات هي عن طريق المنافسة، نظام الملكية الفردية في المجتمع يحدد الأشكال المسموح بها في التنافس ويعطي الحق المطلق والحصري للأفراد ولاستغلال مواردهم بالطريقة التي يرونها مناسبة، وكذلك الحق في تحويلها، مثل هذا النظام يمنع استخدام القوة ويشجع التعاون، والحقيقة هي أن المنافسة الاقتصادية هي نظام للتعاون الاجتماعي، وبقدر ما تكون حقوق الملكية الفردية مصانة وقوية بقدر ما يكون نظام الأسعار ناجحا في تخصيص الموارد وزيادة الثروة.

إن العلاقة بين حماية الملكية والتي تعرف من حيث الشفافية والاستقلالية والكفاءة التي يتسم بها الجهاز القضائي وبين الثروة، مقاسة بدخل الفرد من مجموع الإنتاج الوطني الكلي في 150 بلد حول العالم، تؤكد هذا القول، بالمتوسط، فإن دخل الفرد من مجموع الإنتاج الوطني العام مقاسا

[1] جيرالد بي أودريسكول لي هوسكينز ،مرجع سابق.

[2] Malcolm Rutherford ، ترجمة نادر إدريس التل ، مرجع سابق ،ص. 57-56.

بمعدل القوى الشرائية المقارنة، هو ضعف الدخل في الدول، الأكثر حماية للملكية الفردية (23,769 دولار)، منها في البلدان الأقل حماية لها (13,027 دولار)، وبمجرد أن تشير الدلائل على تراجع في حماية حقوق الملكية (أي حماية متوسطة)، وحتى بدون أن يكون النظام القضائي فاسدا كليا فإن دخل الفرد من الإنتاج الوطني العام يهبط إلى خمس مثليه في البلدان الأكثر حماية (4,963 دولار)، إن البلدان التي تكون نظمها القضائية فاسدة جدا تكون كذلك فقيرة جدا بالمعدل الوسط (2,651دولار) بعض علماء الاقتصاد يثيرون مسألة التكاليف الخارجية في اعتراضهم على وجود نظام قوي لحماية الملكية، إن وجود تكاليف خارجية تستخدم لتبرير التدخل الحكومي في إضعاف الملكية الفردية، ومع أن وجود عنصر خارجي أو فشل في السوق هو شرط ضروري لإحداث تدخل حكومي، فإنه ليس شرط كافيا، الإجراءات الحكومية لها تكاليفها الناتجة عنها، وهذه يجب أن توضع في الميزان عند حساب الفوائد المحتملة من مثل تلك الإجراءات، ومع ذلك، فإن بلدان كثيرة تلجأ إلى فرض قيود من شأنها إضعاف حقوق الملكية الفردية بمجرد هيئة خفيفة من التكلفة الخارجية، الأنظمة والتعليمات تؤثر على النشاط الاقتصادي لأنها تشكل تدخلا في حقوق الملكية الفردية، إنها تفعل ذلك عن طريق محاولة تعديل أو الإحلال أو استبدال نتائج من صنع السوق بنتائج من صنع الحكومة، إزالة القيود إذن تتجاوب مع الإدراك بأن تقوية حقوق الملكية من شأنه ضمان أفضل لاستخدامات الموارد ، ومع أن المحافظة على حقوق الملكية يزيد بشكل واضح نمو البلدان وتنميتها، فإن تحويل وتنفيذ حقوق الملكية في بعض المناطق يمكن أن يشكل تحريا، وهذا صحيح بصورة خاصة بالنسبة للبضائع المستندة إلى المعرفة والاستخدامات الاقتصادية لبعض الموارد الطبيعية، وفي الحالتين كلتيهما، فإن من الصعب جدا تحقيق توافق بين الأمم، سواء حول كيفية تعريف حقوق الملكية أو حول كيفية إقامة آلية دولة لتنفيذها، وبهذا المعنى، ستظل البيئة والبضائع القائمة على المعرفة تشكلان قلب أكثر مصادر النزاع حول حقوق الملكية، ومع ذلك تظل الحقيقة قائمة بأن الحماية الفعالة للملكية هي الوسيلة الفعالة الوحيدة أمام المجتمعات لأفضل استخدام لما يملكون من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والثروة.

إن بناء نظام قوي لحماية الملكية الفردية في البلدان الفقيرة ليست بالأمر السهل، كما إن إقامة نظام حكم ديمقراطي ليس ضمانا لنظام يصون الملكية الفردية بقوة، فهناك بلدان كثيرة تعاني من الفقر ونظامها الديمقراطي مضاد للبيرالية، تقوم بإضعاف وانتهاك حقوق الملكية الفردية، على هواها ودون اكتراث والأرجنتين هي آخر الأمثلة على ذلك وأكثرها فداحة، كما أنه ليس واضحا بأن الديمقراطية هي شرط ضروري لحماية الملكية الفردية، ذلك أن مثل تلك الحقوق قد نالت الحماية القوية في ظل الديكتاتورية (تشيلي)، وعلى يد سلطات أجنبية حاكمة (هونج كونج).

ومع ذلك إن أقوى الأنظمة على ما يبدو موجودة في البلدان الغنية ذات النظم الديمقراطية المستقلة، إن مصدر نجاحها ينبثق ليس من كونها حكومات قوية ولكن من حكومات تركز على حماية الملكية واستخدام تلك الملكية في النشاط التجاري، وكما كتب Hayek "لم تكن تحت أكثر الحكومات قوة، ولكن في المدن التي شهدت النهضة الإيطالية، وفي جنوب ألمانيا في البلدان المنخفضة، وأخيرا، في إنجلترا حيث كانت حكوماتها قليلة التدخل، أي أن نشأة الثروة الصناعية الحديثة كانت تحت حكم البرجوازية وليس تحت حكم المحاربين إن حماية الملكية المتعددة، وليس انقياد استخداماتها من قبل الحكومة، هي التي وضعت الأسس لنمو تلك الشبكة الكثيفة من تبادل المنافع والخدمات، وبالتالي أوجدت النظام العريض".

إن أكثر العناصر التي تضمن النمو الاقتصادي للبلدان هو التركيز على حماية حقوق الملكية.[1]

3 .المقاربة المؤسساتية في النمو الاقتصادي مساهمة " NORTH. D .C "

يرى الاقتصاد المؤسسي الجديد أن المؤسسات الفعالة تلعب مجموعة من الأدوار تؤدي الى تخفيض تكاليف المعاملات ورفع كفاءة الأسواق وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي المستدام فضلا عن علاج فشل الأسواق وتشجيع قيام العمل الجماعي تتمثل هذه الادوار في :

حماية حقوق الملكية والحقوق التعاقدية للأفراد من خلال نظام قانوني وقضائي فعال يضمن تطبيق العقود وكفاءة فض النزاعات ونزاهتها .

توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق والمشاركين فيها وإتاحتها للجميع .

حماية المنافسة وتشجيعها عن طريق تيسير إجراءات الدخول والخروج من الأسواق وإجراءات ممارسة الأعمال . والتطبيق الفعال لقوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار.

تيسير إجراءات التعامل مع الهيئات الحكومية وتبسيطها.

فإذا استطاعت مؤسسات المجتمع أن تلعب هذه الادوار بكفاءة فسوف تقل حاجة الافراد لبذل الجهد والموارد الخاصة لضمان التمكن الفعلي من حقوقهم في المعاملات المختلفة وبالتالي سوف تقل تكاليف المعاملات والتكلفة الكلية لأداء الاعمال ويترتب على ذلك تحسن القدرة التنافسية للاقتصاد وزيادة حجم المعاملات الإنتاجية والاستثمارية والاستهلاكية والتصديرية وهو ما يؤدي الى رفع كفاءة الاسواق وفي النهاية يحقق النمو الاقتصادي .

[1] جيرالد بي أودريسكول لي هوسكينز ، حقوق الملكية: مفتاح التنمية الاقتصادية ،مرجع سابق.

و من ناحية أخرى فان وجود المؤسسات الفعالة يقلل من مكاسب سلوك الانتفاع المجاني من مجهودات الاخرين ومن ثم يسمح بعلاج فشل الاسواق في توفير السلع الجماعية وفي علاج الخارجيات، وذلك عن طريق تشجيع قيام العمل الجماعي لتوفير السلع الجماعية وإدارة الموارد الطبيعية المشتركة[1].

1.3 نظرية D .C NORTH:

يرى North أن تنظيم الاقتصاد هو مصدر النمو و النمو يرتكز على خلق الإمكانيات المؤسساتية و حقوق الملكية المحفزة للجهد الاقتصادي الفردي . المؤسسات الكائنة تضمن الفرص المفتوحة للأشخاص في مجتمع ما وفي ظرف معين.

في إطار مؤسساتي ينمو استغلال الفرص فهذا النوع السلوكي له تأثير على المؤسسات الموجودة ويمهد المجال لخلق مؤسسات جديدة ،يخلق هذا التجانس أنواع من التنمية المحددة من قبل الهياكل المؤسساتية المتفاوتة التحفيز قد تكتسب بعض الدول مؤسسات مهيأة للتنمية وبعضها لا تتاح لها الفرصة.

حسب النظرية النيوكلاسيكية تنشئ التبادلات في الأسواق المنظمة جدا ينعدم فيها تكاليف المعلومة وتكاليف المعاملات وكذا الخاصة بالتنظيم . تساهم المؤسسات في الحفاظ على الملكيات الخاصة. وتتمثل أسباب النمو في البحث عن فرص الغنى التي ترتكز على تراكم رأس المال البشري والتقدم العلمي و الاستثمار في رأس المال البشري .ويتساءل North كيف عرفت بعض البلدان النمو و أخرى لا؟

إجابة North هي أن هذه العوامل ليست الوحيدة لخلق مصادر النمو . قد يلجأ بعض الأعوان العقلانيين إلى الاستثمار و الحصول على المعرفة و الإمكانيات لتنمية مكاسبهم جاهلين العوائق التكنولوجية لتوسيع تبادلاتهم. لكن التبادلات ليست محدودة بهذه العوامل فقط بل بأخرى غير رسمية (كالعقوبات، العادات والتقاليد) وكذا المفاهيم المعمول بها كالقوانين والنظم وحق الملكية والدساتير بمعنى أخر المؤسسات.

يسمح لنا الإطار المؤسساتي أن نفهم أن هذه الاستثمارات في رأس المال الطبيعي و البشري تترجم بزيادة في الربح الفردي ، إذن تلك الاستثمارات ستنجز وهي مستحيلة في الحالة العكسية حين حقوق الملكية

[1] Agassi Joseph, institutional individualism, British journal of sociology ,1975,p. 145.

لا تسمح بالحصول على الأرباح (العوائد) و أن الهياكل المؤسساتية غير ناجعة ، يكمن المفتاح في التلاحم بين الإطار المؤسساتي ، الهياكل الاقتصادية والتغيير المؤسساتي [1].

هذا التسلسل يحدد السيرورة الزمنية للتغيرات الاقتصادية، طرق النمو تحددها خصوصيات الاطار المؤسساتي الذي يولد فيها سواء عوائق أو مردوديات متزايدة .

2.3 التغيير المؤسساتي : إطار للتحليل

نظرية التغيير المؤسساتي أمر ضروري لتحقيق مزيد من التقدم في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم الاقتصادية بصفة خاصة، النظرية النيوكلاسيكية في الوقت الحاضر لا تستطيع تفسير بصورة مرضية الأداء المتنوع جدا للمجتمعات والاقتصاديات على حد سواء في لحظة من الزمن وعلى مر الزمن.

التفسيرات المستمدة من النظرية الكلاسيكية الجديدة لم تكن مرضية لان في حين أن النماذج قد تكون مسؤولة عن أكثر الاختلافات في الأداء بين الاقتصاديات على أساس فرق الاستثمار في التعليم ومعدلات الادخار وما إلى ذلك فإنها لا تأخذ في الحسبان لماذا الاقتصاديات تفشل في القيام بالأنشطة المناسبة إذا كان لديهم مردود عالي ؟[2]

يعرف North المؤسسات على أنها هي هيكل البشر ويفرض على التفاعل الإنساني وبالتالي تحديد الحوافز التي تحدد خيارات الأفراد والتي تحدد شكل أداء المجتمعات والاقتصاديات بمرور الزمن.

هذا الإطار يستند على النظرية الاقتصادية للخيار حيث تخضع لقيود ومع ذلك فانه يتضمن افتراضات جديدة حول كل القيود التي يواجهها الأفراد والعملية التي من خلالها يجرون اختيارات داخل تلك القيود.

لاتزال الكثير من الثغرات في فهمنا لهذا النهج الجديد على أن نسميها نظرية، ما يقوم به North هو تقديم مجموعة من التعاريف والمبادئ والتي وفر الكثير من المقالات اللازمة لتطوير نظرية التغيير المؤسسي[3].

المؤسسات والمنظمات :تعاريف وأوصاف

المؤسسات تتكون من القواعد الرسمية والقواعد غير الرسمية (قواعد السلوك، والاتفاقيات، والقوانين المفروضة ذاتيا للسلوك)هناك هوية بين أهداف القيود المؤسسية وخيارات الأفراد في جعل هذا الإعداد

[1] Darreau Phelippe, Institution Selon Douglass North,P. 240.
version online www.unilim.fr/.../philippe.darreau/institutions%20et%20croissance%20

[2] North Douglass.C , Institutional change: a framework of analysis.Institutional change: Theory and empirical findings, 1993 , p .02.

[3] دوغلاس نورث ، المؤسسات، معهد كيتو، منبر الحرية، 18 تشرين الأول http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/12712006

المؤسسي يعتمد على فعالية التنفيذ ويتم إنفاذ بها الطرف الأول (رموز المفروضة ذاتيا للسلوك) من قبل الطرف الثاني (الانتقام) أو من قبل طرف ثالث (العقوبات المجتمعية).

المؤسسات تؤثر على الأداء الاقتصادي من خلال تحديد (جنبا إلى جنب مع التكنولوجيا المستخدمة) تكاليف المعاملات والتحويل (الإنتاج) إذا المؤسسات هي قواعد اللعبة والمنظمات هم اللاعبون ,اللاعبون هم مجموعات من الأفراد المنخرطين في نشاط هادف.[1]

المنظمات قد لا تستثمر مباشرة فقط في اكتساب المهارات والمعرفة ولكن بطريقة غير مباشرة(عن طريق العملية السياسية) لحث على الاستثمار العام في تلك الأنواع من المعرفة التي يعتقدون أنها سوف تعزز احتمالات بقائهم على قيد الحياة.

الاقتصاد المؤسساتي الجديد وضع طريقة للتعامل مع المؤسسات والمنظمات ويحلل كذلك الآثار المترتبة على أداء المؤسسات والمنظمات ولكن في أكثر من ذلك تشكيل وتطور المؤسسات والمنظمات الخارجية لا تزال تحتاج إلى التحليل.

هدف North هو طرح تفسير للتغيير المؤسسي الذاتي و الذي يعتبر خطوة أساسية في رأيه إلى مزيد من التقدم في التاريخ الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[2].

الآثار المترتبة على النظرية الاقتصادية من التحليل السابق للمؤسسات

- تكرس المنظمات جهودها لنشاط غير منتج وقد وفرت القيود المؤسسية هيكل الحوافز لمثل هذا النشاط، دول العالم الثالث هم من الفقراء لأن القيود المؤسسية تحدد مجموعة من المكافآت إلى النشاط السياسي / الاقتصادي التي لا تشجع على النشاط الإنتاجي.

الاقتصاديات الاشتراكية هي بداية لتعلم الدرس الصعب أن الإطار المؤسسي الكامن هي مصدر ضعف أداءها وتحاول التعامل مع سبل لإعادة هيكلة الإطار المؤسسي لإعادة توجيه الحوافز التي بدورها سوف توجه المنظمات على طول مسارات زيادة الإنتاجية[3].

وبالنسبة للعالم الأول فلا يحتاج فقط إلى تقدير أهمية الإطار المؤسسي العام الذي كان مسؤولا عن نمو الاقتصاد ولكن أن تكون النفس واعية حول الآثار الناجمة عن التغيرات الهامشية التي تحدث باستمرار.

[1] North Douglass.C, institution institutional change and economic performance, Cambridge university Press, first Publisher, 1990.p.65.

[2] North Douglass.C, institution institutional change and economic performance, op- cit , p. 67.

[3] North Douglass.C, Institutional Change, opcit ,p. 10.

- الوعي الذاتي لإدماج المؤسسات سيجبر علماء الاجتماع بشكل عام والاقتصاديين بشكل خاص إلى التشكيك في الافتراضات السلوكية التي تكمن وراء تخصصاتهم ونتيجة لذلك لاستكشاف أكثر منهجية مما فعلنا حتى الآن الآثار المترتبة على معالجة مكلفة والكمال من المعلومات عن سلوك يترتب على ذلك من الجهات الفاعلة، أدرج علماء الاجتماع تكلفة المعلومات في نماذجهم ولكن لم يستوعبوا بنيات عقلية ذاتية من قبل سيرورة الأفراد المعلومات والتوصل إلى الاستنتاجات التي تشكل خياراتهم.

مسألة الأفكار والأيديولوجيات

المؤسسات تلعب دورا رئيسيا في تحديد مدى ما يهم الأفكار والأيديولوجيات و تشكيل البنى العقلية التي تستخدمها الأفراد لتفسير العالم من حولهم وجعل الخيارات.

و من خلال تنظيم التفاعل بين البشر في المؤسسات الرسمية بطرق معينة عمدا أو دون قصد وبالتالي زيادة دور البنى العقلية والقوالب النمطية الإيديولوجية في الخيارات.

يتم ربط التنظيم السياسي والاقتصادي ارتباطا لا ينفصم في أي فهم لأداء الاقتصاد وبالتالي يجب علينا تطوير الانضباط الصحيح للاقتصاد السياسي وهناك مجموعة من القيود المؤسسية وما يترتب عن المنظمات يحدد علاقات التبادل بين البلدين وبالتالي يحدد الطريقة التي يعمل بها النظام السياسي / الاقتصادي.

ليس فقط الأنظمة السياسية الحاكمة في تحديد وإنفاذ حقوق الملكية التي تشكل هيكل الحوافز الأساسية للاقتصاد؛ في العالم الحديث حصة الناتج القومي الإجمالي التي يمر بها الحكومة واللوائح في كل مكان والمتغيرة التي تفرضها تكنولوجيا المعلومات هي مفاتيح الأداء الاقتصادي[1].

نحو نظرية التغيير المؤسسي :

إن عملية التغيير يكون أساسها البشر[2] ويرى North أن السمات الرئيسية للتغيير المؤسسي تتمثل فيما يلي :

التفاعل المستمر بين المؤسسات والمنظمات في الضبط الاقتصادي للندرة وبالتالي المنافسة هي مفتاح التغيير المؤسسي

المنافسة القوية للمنظمات لاستمرار الاستثمار في المعرفة من أجل البقاء.

البنى العقلية للاعبون نظرا لتعقد البيئة وردود فعل محدودة من المعلومات عن عواقب الإجراءات وتكييف الثقافة الموروثة من اللاعبين لتحديد التصورات.

[1] North Douglass.C ,op cit ,p .11.

[2] Menard. C , Shirley ,handbook of new institutional economics, op cit. p.25.

اقتصاديات النطاق والتكامل والعوامل الخارجية من شبكة مصفوفة المؤسسية جعل التغيير المؤسسي بشكل كبير إضافي ويعتمد المسار.

يرى North (1994) بان التغيير المؤسساتي الفعال والمؤثر على النمو يقوم على النقاط التالية:

- تفاعل المؤسسات والمنظمات في سياق اقتصاد الندرة اي المنافسة وهي مفتاح التغير المؤسساتي.

-يحدد الاطار المؤسساتي انماط التأهيل والمعارف المطلوب توفيرها لضمان التنمية.

-تؤثر العوامل الخارجية ودرجة التكامل بين المنظمات (شبكة) على المؤسسات مما يدفعها للتغيير قصد التكيف مع الظروف الجديدة التي تعمل فيها.

وهكذا يمكن القول بان التغيير المؤسساتي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للتطور الاقتصادي طويل الاجل.

3.3 المؤسسات و الأداء الاقتصادي :

يقدم North خلفية عن طبيعة المؤسسات وأسباب الحاجة لوضع نظرية للتحليل المؤسسي ويتساءل لماذا لا تقوم النظريات الموروثة من العلوم الاجتماعية خاصة الاقتصاد بتحقيق المرجو منها لتحسين ذلك الأداء.

التنمية الاقتصادية هي إحدى ثمار إنتاجية أي اقتصاد إن كان الاقتصاد منتجا فسيصبح ثريا وإن لم يكن الاقتصاد منتجا فسيصبح فقيرا فما يجب ان نعرفه هو كيف ندفع الدول لتكون منتجة و لكي تستفيد من الإمكانيات الدفينة التي ندرك وجودها في أنحاء العالم، إننا نعرف العوامل المؤدية للنمو الاقتصادي الا وهي الإنتاجية كما نعرف أيضا نوعية المؤسسات التي تحقق النمو وهي عادة مؤسسات واضحة توجد فيها حقوق ملكية محددة وواضحة، ثم يجب أن توفر الحافز للناس ليصبحوا منتجين ثم يجب ان يتوفر نظام سياسي يرسى دعائم منظومة قانونية وقضائية تضمن تنفيذ العقود والاتفاقيات بتكلفة منخفضة فلا يجب ان تكون منتجا بل يجب ان توفر الإطار المؤسسي للاستفادة من تلك الإنتاجية وهذا يتطلب وجود أطراف مستقلة تقوم على تنفيذ العقود والاتفاقيات ويجب ان يتم ذلك في مناخ متكافئ يوفر الفرص للجميع وليس لقلة مختارة[1] .

ويتمثل السؤال الجوهري هنا إذا كنا نعرف كل هذا فلما لا نصبح جميعنا أثرياء ؟ لان معرفة أسباب النمو الاقتصادي ليست الا جزءا من المعادلة والجزء الأخر هو معرفة المؤسسات التي يجب توفيرها لتحقيق ذلك النمو ويظل العامل الاهم هو معرفة كيف نوفر هذه المؤسسات؟ إن النظرية التي وضعها علم الاقتصاد لم تصمم للتعريف بكيفية تحقيق النمو الاقتصادي ما نسميها النظرية الاقتصادية

[1] North Douglass.C ,Economic Performance Through Time. The American Economic Review, Vol. 84, No. 3. Jun., 1994 , p. 359-368.

الكلاسيكية المحدثة ،وضعت لشرح طريقة عمل الأسواق المتقدمة وكيفية تحسين أداء تلك الأسواق ولهذا فان الأكثر أهمية هي معرفة كيفية انشاء أسواق فعالة ليس فقط أسواق اقتصادية وإنما أسواق سياسية بالدرجة الأولى لأنها هي التي تضع وتنفذ القواعد الاقتصادية.

النظرية الحالية تعاني ثلاث عيوب :

أولها أنها غير احتكاكية فان نظرنا الى افتراضات النظرية الاقتصادية سنجدها تفترض أن الأسواق تعمل جيدا دون الحاجة لتكريس أي موارد لعملها كما تتجاهل دور الحكومات والمؤسسات فلا حاجة لها والجميع يعرفون كل شي إذن فأول واهم عيب يجب معالجته هو أنها نظرية غير احتكاكية.

أما العيب الثاني فهو الجمود فالنظرية الاقتصادية الموروثة تهتم بأداء الاقتصاد في مرحلة زمنية معينة وعليه فان ما نستخلصه من دلالات من السياسة الاقتصادية لتلك المرحلة تعتبر تغيرات نهائية وثابتة ستؤدي الى النتائج المرجوة دوما هذا لا يفيد فنحن نعيش في عالم دائم الحركة والتغير وهو عالم يجب أن نتحلى فيه بفهم لعنصر الوقت وطريقة تعلم البشر وكذلك بوعي بالتاريخ فالماضي هو عماد الحاضر والمستقبل لذا علينا أيضا التغلب على جمود النظرية.[1]

أما العيب الثالث فهو أن الاقتصاد يفترض نفسه في عالم يقوم على بنية أساسية ثابتة ويرى North في هذه الحالة أنه هو علينا العثور على تلك البنية الأساسية والبناء عليها مع حل أية مشكلة طارئة قد يسري هذا على علم الفيزياء الذي ورث عنه علم الاقتصاد تلك الفكرة ففي علوم مثل الكيمياء أو الفيزياء أو علم الوراثة يمكن دائما العودة الى الأصول لتحديد وحدة البناء الأساسية سواء كانت خلية عصبية أو وحدة وراثية ثم البناء عليها لمواجهة أي مشاكل طارئة، لا يوجد شيء كهذا في العلوم الاجتماعية فكل المعضلات والأساسيات الخاصة بتلك العلوم موجودة في أدمغتنا فحسب، لذا عند مواجهة مشاكل في عالم دائم التغير لا يجب علينا الاكتفاء بوضع التغيرات المتعلقة بالمشكلة موضع الحسبان وإنما أيضا تنفيذ خطوة أصعب بكثير نواجه فيها معضلات جوهرية عويصة وهي أننا ننشئ عوالم جديدة مستحدثة لم يكن لها وجود من قبل لذا فافتراض أن علم الاقتصاد" عالم يقوم على بنية أساسية ثابتة "يعد افتراضا خاطئا، بكل بساطة فالمشاكل التي واجهها البشر كما يرى North باعتباره مؤرخ اقتصادي كتب عن حوالي 10 ألاف سنة من التاريخ الاقتصادي المشاكل التي واجهها البشر خلال ثورة العصر الحجري الحديث عام 08 ألاف قبل الميلاد لا تشبه بالمرة المشاكل التي تلتها وما ان نصل الى الوقت الحاضر حتى نجد عالما مختلفا تماما وينبغي أن يعاد التفكير فيه بصورة جوهرية عميقة ولهذا علينا مواصلة تعديل

[1] North. Douglass.C , op cit ,p. 371.

نظريتنا وفهمها للعالم لان الكثير من المشاكل التي نواجهها في العصر الحالي جديدة تماما ولا يوجد لها اية أصول تاريخية.

كيف نتغلب إذا على تلك العيوب ؟

أولا كون النظرية غير احتكاكية لا حل لها سوى عن طريق المؤسسات، أما بالنسبة للجمود فيجب وضع الوقت وطريقة تعلم البشر مع مرور الزمن في الحسبان، أما كونها نظرية تقوم على بنية أساسية ثابتة يتطلب منا الاهتمام بالتغيرات الجوهرية على مر الزمن. ويرى North أن تطوير أداء المجتمع يتحقق من خلال فهم مقاصد الأطراف الفاعلة فنحن نقوم بأفعال على أمل أنها ستأتي في النهاية بنتائج ومن يصنع التغيير المؤسسي يأمل أنه في النهاية سيأتي بنتائج في صالح الطرف الذي يصنع التغيير لذا فالمقاصد البشرية هي لب ما علينا فهمه[1].

المؤسسات أنظمة محفزة لا أكثر ولا أقل من المهم أن نفهم ذلك لأن كونها أنظمة محفزة يجعل منها دليلا يوجه السلوك البشري فهي تحدد العقوبات والمكافآت لقاء القيام بأفعال معينة فعندما تكافئ العاملين المنتجين والمبدعين وتعاقب السلوكيات غير المنتجة وغير المبدعة تصبح المؤسسات حينها فاعلة وهذا ما نحتاجه.[2]

مم تتكون المؤسسات ؟

هنا تتعقد الأمور فهي مكونة من قواعد رسمية وهي دساتير وقوانين وقواعد وأنظمة تصنعها الحكومات وتتكون أيضا من قواعد غير رسمية ، وهي سلوكيات و أعراف و أخلاقيات وهي مساوية في الأهمية لكنها أكثر صعوبة لنا إذ أردنا تحليلها أما المكون الأخير فهو التطبيق ، التطبيق يتطلب طريقة لتنفيذ كل من القواعد الرسمية وكذلك القواعد غير الرسمية ويوضحNorth فكرته من خلال تطبيق نفس المفاهيم على مشكلات مختلفة تماما ، وأعطى North مثالا بالحديث عن كرة القدم والرياضات الاحترافية ، تمارس كرة القدم العالمية وفق قواعد رسمية تحدد تصرفات اللاعبين كما توجد أعراف منها مثلا تحريم تعمد إصابة اللاعب المنافس وآليات تنفيذية تتمثل في حكام و حكام مساعدين يناط بهم مسؤولية تطبيق القواعد الرسمية والغير رسمية إن اللاعب الذي يلعب بطريقة غير نظيفة غالبا ما ينجح مالم ينكشف أمره بالطبع هذا يعني ان الطريقة التي تمارس بها اللعبة فعليا تختلف تماما عن الهيكل الرسمي الذي وضع لها . أي إن نجحت في إصابة أهم لاعبي الخصم و أفلت من العقاب فعلى الأرجح ستفوز بالمباراة

[1] North Douglass.C ,Institutions and Economic Growth : an historical introduction.word development ,1989 p. 1342.

[2] North, Douglass C. The new institutional economics. Journal of Institutional and Theoretical Economics (JITE)/Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft, , vol. 142, no 1, 1986, p. 231.

كذلك فانه من الصعب جدا تطبيق قواعد اللعبة بطريقة فعالة فالحكام لايرون كل ما يحدث ،بما يكفي كحمل اللاعبين على الالتزام بمعايير الأمانة والشرف المرجوة كل هذا يوحي بوجود معضلة خطيرة في التحليل المؤسسي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند تطبيق النظرية المؤسسية وهي أن المؤسسات هي أفضل خيار لكنها بعيدة عن الكمال فيما يتعلق بالطريقة التي تحقق بها النتائج المرجوة ولهذا فهم كيف تعمل القواعد الرسمية والقواعد غير الرسمية وسبل التطبيق في أسواق معينة لم تنجح في حالات وتخالف الغرض منها في حالات أخرى هذه هي البداية لفهم ما يحدث ،هي الأبحاث التجريبية عن كيفية عمل المؤسسات في أسواق معينة ولماذا تعمل بهذه الطريقة اما الجمود فيتعلق بعنصر الوقت ومن مقتضيات الحكمة في علم التحليل المؤسسي أن ندرك ان القيود الموجودة والخاصة بكيفية تغيير طريقة ممارسة اللعبة محدودة للغاية لأن ما ورثناه من الماضي قوانينه وقواعده وأعرافه ومعتقداته وهي ما يجب أن نتعايش معها ولأنها موروثة فنجدها مشوبة بتوجهات اللاعبين الذين يشعرون أن بقائهم يتطلب استمرار تلك القواعد إذن فتبعية المسار هي تركة ثقافية موروثة من الماضي ونابعة من معتقدات ومؤسسات الماضي التي تميل الى التحفظ الشديد كما تميل الى توفير حماية تلقائية، ان أردنا تحسين الأداء المؤسسي فعلينا فهم ثقافتنا وتاريخنا ومعتقداتنا ومؤسساتنا وحينها يمكننا تحديد كيف والى أي مدى يمكن تحسين الأداء لتفعيل طريقة ممارسة اللعبة إذن فالجمود يتطلب تفهما للتاريخ والماضي لتحديد وجهتنا كما يتطلب الاهتمام بأهمية التعلم كعامل جوهري فعلينا تعلم أكبر قدر ممكن عن طريقة عمل أنظمتنا لكي نفهمها وهكذا سيؤدي فهمها الى إمكانية إجراء تغييرات بها أما المقاصد البشرية وهي المنحنى الثاني فتعني أن على المرء أن يسأل نفسه كيف يفهم الناس العالم من حولهم[1] .

علم الاقتصاد كما يؤمن North هو نظرية عن حرية الاختيار ويجب أن نفهم كيف يختار الناس لكن مشكلة علم الاقتصاد التقليدي هي افتراضه أن الناس يعرفون كل شئ افتراض العقلانية يعتبر أن الناس على دراية كاملة ويعون كل البدائل ويتصرفون بناء على حسابات منطقية صرفة ولكن الأهم و الأكثر أنها تصلح لهم[2] .

ويتطرق North إلى جوهر ما يحقق الثراء للاقتصاديات هو شئ ذكره A.Smith و مايزال يصلح للاستشهاد به حتى اليوم وهو أن التخصص وتقسيم العمل وحجم السوق تعد العوامل الأساسية لثراء الأمم لكن زيادة حجم السوق يتطلب التحول من التبادل الشخصي إلى التبادل غير الشخصي فينبغي

[1] North Douglass.C, Institutional Change,op cit ,p . 20.

[2] North, Douglass C. The new institutional economics,op cit, p.233.

علينا أن نطور آلية تمكننا من التبادل مع أشخاص لانعرفهم و قد لانروهم مرة أخرى وهو تبادل سيتم على فترات زمنية طويلة وسيتطلب الكثير من الأمانة والتعاون من يعرف نظرية الألعاب سيجد التشبيه بسيطا تقول النظرية إن التعاون مع اللاعبين الآخرين مفيد في حال تكرار التعامل معهم، وعند التعامل مع عدد صغير منهم تعرف عنه الكثير كذلك تخبرنا تلك النظرية أنك ستحول وجهتك عند انقضاء تعاملاتك مع اللاعب الأخر أو عند التعامل معه مرة واحدة فقط أو عند التعامل مع أعداد كبيرة من اللاعبين أو في حالة عدم معرفتهم هذا هو عالم التبادل غير الشخصي ، التحول من عالم التبادل الشخصي إلى غير الشخصي يعد أكبر معضلة جوهرية تعانيها التنمية الاقتصادية في العالم فقد استغرق الغرب خمسة أو ستة قرون حتى استطاع تدريجيا تطوير المؤسسات التي مكنت تحقيق عالم من التبادل غير الشخصي وهذا يعني لا بد من وجود أسواق رأسمالية وتجارة بعيدة المدى والتبادل على المستوى العالمي والتعامل مع أشخاص لن تروهم ثانية وكذلك إقامة المؤسسات التي تتيح هذا وتوفر الفائدة للأطراف المشاركة في هذه العملية[1].

التبادل الشخصي أمر طبيعي موروث جينيا على مدى 3 أو 4 ملايين عام أما التبادل غير الشخصي فيتطلب تغييرا جوهريا لطريقة اللعب لتحقيق التعاون مع الأشخاص الذين لا نعرفهم كما يتطلب أيضا نظاما سياسيا يصنع القواعد المشجعة لذلك التطور ويحوي أيضا آليات تنفيذية كالأنظمة القضائية والقانونية التي يمكنها إنفاذ العقود عبر الزمان والمكان لكي يمكن الاستفادة منها .

ويرى North أن ما نحتاجه هو نظرية متكاملة تعمل على مواجهة المشكلات وهذه النظرية هي التحليل المؤسسي الذي يعنى مباشرة بنوع المؤسسات ونوع المعتقدات التي يجب علينا فهمها ومواجهتها قبل تحقيق النجاح هذا يعني ضرورة إحداث عملية تغيير جذرية فأولا علينا فهم الطريقة التي يعمل بها

[1] North Douglass.C, Institution Institutional Change And Economic Performance, op cit , P. 80.

الاقتصاد ولتحقيق هذا علينا فهم التفاعل البشري وقياس تكاليفه تلك هي ما تعرف ب " **تكلفة المعاملات** "وهي تكلفة قياس وإنفاذ العقود[1] .

سواء كانت في السوق الرأسمالية أو سوق المنتجات أو الأنظمة السياسية تلك هي بداية التصرف بحكمة فمن دون عملية القياس لن نفهم المعوقات المؤسسية التي تعترض طريق خفض تكاليف إجراء المعاملات لكن إن بدأنا بقياس التكاليف في الأسواق الرأسمالية وأسواق المنتجات او في مجال القروض الزراعية أو ما إلى ذلك فسيمكننا عندها البدء في مواجهة المشاكل التي علينا التعامل معها.

ويذكر Northالشرط الرئيسي الذي يجب استيفاؤه هو رفع مستوى معرفة ومهارات الفقراء فالدول التي نجحت في الانتقال من التخلف إلى النمو الاقتصادي حققت ذلك برفع مستوى أداء كل طبقات المجتمع الفقيرة والوسطى والثرية وتعد تايوان وكوريا الجنوبية مثالا على ذلك وقد حققت ذلك بضخ استثمارات مهولة في حقل التعليم والمهارات البشرية وهكذا مع نمو الإنتاجية تقاسمت جميع فئات المجتمع ثمار النمو إذن علينا ضم بقية الفئات المجتمعية إلى العملية ، ولتحقيق الأداء الاقتصادي الجيد لا بد من توافر معرفة جوهرية ليس بالمؤسسات فحسب بل و أيضا بالمنظمات القائمة والمنتفعين منها وكذلك يجب فهم طريقة عمل النظام السياسي كل هذا يعني أن المطلوب هو فهم ما نقوم به وفهم الماضي وكذلك فهم بنية الاقتصاد القائم وأن نعرف ما يكفي عن الطريقة التي تعمل بها المؤسسات وذلك لنتمكن من تعديل القواعد الرسمية والقواعد غير الرسمية للسلوك وكذلك آليات الإنفاذ لدفعها للعمل بطريقة أكثر فاعلية[2].

[1] Darreau Phelippe, op cit, P .246.

[2] North Douglass.C , Economic Performance Through Time, op cit, p. 371-372.

خاتمة :

تتفق معظم الدراسات والتقارير الاقتصادية على الاهمية الكبيرة التي تمثلها المؤسسات للأداء الاقتصادي و أصبح من المتفق عليه أن جودة المؤسسات هي أحد أهم العوامل التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي في دولة ما.

و المؤسسات بوصفها قواعد اللعبة هي التي تحكم علاقات الاطراف المختلفة وتعاملاتهم .

بالرغم من إدراك ان الفكر المؤسسي يتميز بالتوسع الذي يجعله من الصعب عرضه في نظريات محددة إلا أنه يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين هما المدرسة المؤسساتية القديمة حيث ارتبط ظهورها بكتابات Veblen ومن أشهر مفكريها Commonsو Ayres مثلت أساسا محاولة لإحلال المدرسة النيوكلاسيكية الى الحد الذي أدى الى اعتبار أن هذا هو الهدف الأساسي من قيامها.

المدرسة المؤسساتية الجديدة ارتبط ظهور الفكر المؤسساتي الجديد بالمفكر Ronald Coase ولكن تسمية "الاقتصاد المؤسساتي الجديد" ترجع إلى Williamson 1975.

أما فيما يخص تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي فتطرقنا إلى دراسات D. North بحيث يرى أن العوامل الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي هي المؤسسات.

الفصل الثاني : المؤسسات ورأس المال البشري في نماذج النمو الاقتصادي

مقدمة :

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقه فهو يعكس مدى قوة الدولة وتقدمها ، و يعتبر رأس المال البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق النمو ،لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم ،حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري .

وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل ، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما ،من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدرا من مصادر النمو المستدام ومحرك أساسي له .

إضافة الى أهمية رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي فإن مختلف البحوث الاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة أثبتت أن للمؤسسات أهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية و النمو الاقتصادي للبلدان ، و قد وجد الاقتصاديون أن اختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حول العالم يرتبط بشكل وثيق بالإختلاف في نوعية المؤسسات ، فالبلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في رأس المال المادي و رأس المال البشري وفي التكنولوجيا العالية تستطيع تحسين أداء إقتصادها و توفير الرفاه لسكانها.

1. الإطار النظري للنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو مجال واسع للتحليل الاقتصادي ،إن هذا التجديد خلال سنوات الثمانينات أنتج تطور إستثنائي للبحوث النظرية والتجريبية ، Samuelson وNordhausen (2001) يعتبران أن النمو الاقتصادي هو أهم عامل الذي يحدد التطور الاقتصادي للدول على المدى الطويل.[1]

و يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقه فهو يعكس مدى قوة الدولة وتقدمها وتختلف النظرة إلى مفهوم النمو في مختلف المذاهب الاقتصادية نظرا لاختلاف القاعدة الفكرية التي تبنى عليها مثل هذه المفاهيم.

ويعرف النمو الاقتصادي على انه هو" الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط إقتصادي معين".[2]

1.1 مصادر النمو الاقتصادي:

عنصر العمل :يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية و الثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن التدريب و التعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة .وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر و التعليم و التدريب و الخبرة و التأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية[3] .

حيث تعتبر كل من الكفاءة و الخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق و وسائل الإنتاج الحديثة، و بعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة ولا تمتلك الكفاءة والمهارة أي تلك التي لا قدرة لها على التعامل مع آلة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية و يظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة و توظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصا الصناعة و الخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات و الأطباء[4].

---

[1] Mokhtari Fayçal , les sources de la croissance economique en Algerie essai de modelisation , these de doctorat en sciences economiques,2009 , p. 20.

[2] Arrous Jean ,les theories de la croissance ,la pensée economique contemporaine 3, editions du seuil paris, 1999, P.9.

[3] محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم، دار القاهرة، 2001 ،ص31 .

[4] فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008 ، ص72 .

في إطار عنصر العمل طرح ما يسمى برأس المال البشري وهو عبارة عن المخزون المعرفي للأفراد و روح الإبداع التي يتمتعون بها، وذلك من خلال ما يتلقوه من تعليم و تكوين يسمح لهم بالحصول على ناتج اكبر في عملية الإنتاج باستخدام نفس المستوى من رأس المال.

عنصر رأس المال: إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية و نوعية المعدات الرأسمالية، هذه الأخيرة تستخدم في إنتاج السلع و الخدمات ، إذ تعتبر كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي و يساعد على تحقيق التقدم التقني و على توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة[1].

التقدم التكنولوجي :هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة و التي توظف بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية ، حيث إن بقيت كمية الإنتاج و حدث تقدم تقني فان ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج و تحقيق النمو الاقتصادي، و بالرغم انه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي بكل دولة ، فان الإنفاق الكلي على البحث و التطوير يمثل مؤشر واسع القبول[2].

إن حجم الناتج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل و رأس المال فقط،وإنما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ،و هي عبارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال ، و هو نتيجة أبحاث الاقتصادي Solow.

نمو الإنتاج= مساهمة عنصر العمل+مساهمة عنصر رأس المال+الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

2.1 تقدير و قياس النمو الاقتصادي

فيما يخص تقدير و قياس النمو الاقتصادي، فهي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي في حجم الناتج، و بالتالي تبرز ثلاث طرق للتقدير:

طريقة القيمة المضافة :تعرف القيمة المضافة على أنها ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج، أما حسابيا فتقدر كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي - قيمة المنتجات الوسيطية

[1] Begg David , Fischer Stanley et al : exercices et probléme corriges macro économie,2 eme edition, Dunod paris ,2002 ,P.58.

[2] محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سابق ، ص59 .

تعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة و تعبيرا عن الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام حيث انه تتبع الطريقة التالية:

الناتج الداخلي الخام= مجموع القيم المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

طريقة الدخل :يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، و بالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أن:

الناتج الداخلي الخام= الدخل الوطني

الدخل الوطني= مجموع الأجور+مجموع الفوائد+مجموع الأرباح+مجموع الريع

و بالتالي فان مقدار الدخل الوطني المتكون من عوائد عوامل الإنتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني و الذي يحسب كمجموع القيم المضافة المتولدة من المؤسسات و النشاطات الإنتاجية.

طريقة الإنفاق :يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي،وتفسير ذلك ينطبق أساسا من أن عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف أخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل، و بالتالي فبما أن الإنفاق يساوي الدخل، و الدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فان [1]:

الناتج الداخلي الخام= الإنفاق الكلي

الناتج المحلي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + إنفاق القطاع الخارجي.

إن قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني و الذي يعبر عن النمو الاقتصادي، و الذي يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط و من أهمها [2]:

أولا: المعدلات النقدية للنمو:

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات ، ويمكن إضافة محاذير أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي

[1] Arrous Jean,Op cit ,P.12.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط ،مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية مصر ،1999، ص39-40 .

تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة.

معدلات النمو بالأسعار الجارية :عادة ما يتم قياس الاقتصاد القومي باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

معدلات النمو بالأسعار الثابتة :حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم.

معدلات النمو بالأسعار الدولية :عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

ثانيا:المعدلات العينية للنمو:

مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال عدد الأطباء لكل ألف نسمة.

ثالثا: مقارنة القوة الشرائية:

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج القومي مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية

للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى أن حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى.

النمو و التنمية الاقتصادية:

يتفق الباحثون الاقتصاديون على أن مفهوم النمو الاقتصادي يعني النمو الكمي للدخل الوطني كما يستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن بالإضافة على النمو الكمي إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية كما يستخدم للإشارة إلى البلدان المتطورة.

كما يستخدم للإشارة إلى البلدان المتخلفة حيث يقول Boni أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع تلقائي يتم ضمن تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة و تقاس بحجم التغيرات الكمية الحديثة في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطوير فعال و واعي، أي إجراء تغيرات في تنظيمات اجتماعية للدولة.

و يؤكد Hiks على أن مفهوم النمو ينطبق على البلدان المتقدمة اقتصاديا و التي تتميز باستغلال مواردها استغلالا شبه كامل، أما مفهوم التنمية ينطبق على البلدان المتخلفة و التي تملك إمكانيات التقدم و لكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها.

يعتبر A.Marshal أن النمو هو تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة الزيادة الكمية في الموارد، أما التنمية فهو تغير غير متصل و تظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة و يقدم تفرقته بين النمو و التنمية و يقول، النمو يعني إنتاج أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات و تغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية أما التنمية تعني التغيرات في هيكل الإنتاج و تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية.

يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي و التنمية، فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي، إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج و تصدير النفط و الغاز و الفحم و الحديد أن يحقق نموا اقتصاديا عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

إن النمو السريع و القصير الأجل لا يفسر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.[1]

و لغرض وصف المستوى الإنمائي الذي ارتقاه اقتصاد ما تستخدم عبارات :خطة، الدخل القومي الحقيقي، الأجل الطويل، فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير كمالي، سطحي، مرحلي، عابر، يقتصر على عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغيير جوهري في البنيان

1محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد مرجع سابق، ص121 .

الاقتصادي و يسفر عن رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد المحلية و العالمية و المستوى التكنولوجي المتاح.

لاشك في أن هذه العملية صعبة فليس من السهل أحداث هكذا تغيير، فالهياكل الاقتصادية تبدي مقاومة ضد أي تغيير، و كلما كان الاقتصاد أكثر تخلفا كلما ازدادت قوة المقاومة و العكس صحيح [1].

وكتعريف شامل للتنمية الاقتصادية فإنها تمثل ذلك التطور أو التغيير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع، ويرتكز هذا التعريف على عنصرين أساسيين هما التغيير البنياني، وتوفير حياة كريمة، فالتنمية الاقتصادية بهذا المعني تعني إحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني مثل معدل الادخار ومعدل الاستثمار ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي.، ويتضمن مفهوم الحياة الكريمة توفير الاحتياجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته وتوفير حرية الاختيار له.

في الأخير ومن خلال إدراجنا لمفهوم التنمية والنمو الاقتصادي يمكن القول أن هناك فروقات أساسية بينهما فالنمو يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغييرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية، بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى النمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغييرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية، وعليه فالتنمية أشمل وأعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائد التغيير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعيا[2].

1.3 نظريات النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك :

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر، و عاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبينوا على أساسها أفكارهم و آرائهم في النمو الاقتصادي و أسبابه و كيفية تحقيقه .و لعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتاباتA.Smith ، Recardo وMaltus ، حيث جاءت هذه النظريات كما يلي:

[1] فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، مرجع سابق، ص74 .

[2] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية ،إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010 ، ص70 .

تحليل A.Smith للنمو الاقتصادي[1]:

أكد A.Smith أن تخصص وتقسيم العمل والمبادلة تترجم بفعالية إنتاجية كبيرة، كما أصر فيها على ضرورة وضع حد للتدخلات السيئة للحكومات التجارية وزرع فضائل الاستقامة والادخار، وترك العنان لدوافع الربح الذي يسمح بتأمين أقصى الرفاهية لكل الأشخاص كما لو أن يداً خفية تقود القرارات المؤدية لهذه الغاية وتقسيم العمل طبقاً ل A.Smith هو الأساس لرفع الإنتاجية، فتخصص العمال في أنشطة معينة بدلاً من القيام بأعمال إنتاجية متعددة يجعلهم في وضع يستطيعون فيه في مجموعهم أن ينتجوا كمية أكبر من نفس السلع وبنفس المجهود المبذول من جانبهم، وبما أن تقسيم العمل لا يمكن أن يأخذ مكانه على نطاق واسع إلا حينما يستطيع العمال استخدام المعدات والآلات المتخصصة، فيؤكد A.Smith حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي الذي يأتي على أساس الادخار من أجل التوسيع في تقسيم العمل، هذا الأخير يؤدي إلى الرفع من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول و الأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار و الاستثمار(تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد من الإنتاج و مزيد من الربح و هكذا[2].

ويعتمد التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الأفراد في مجموعهم في تخصيص جزءاً من الموارد الإنتاجية التي يمتلكونها من أجل إنتاج السلع الإنتاجية بدلاً من إنتاج السلع الاستهلاكية، وبعبارة أخرى فإن التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلاً من استهلاك كل دخولهم، وحسب A.Smith فإنه للنجاح في عملية التنمية الاقتصادية يجب التركيز على عناصر الإنتاج الضرورية العمل ورأس المال وذلك كماً ونوعاً[3].

تحليل D.Recardo للنمو الاقتصادي:

انشغل D.Recardo أساسا بعمليات التنمية على المدى الطويل للاقتصاد الإنجليزي، وكان هدف التحليل "الريكاردي "هو فهم الطبيعة، وأسباب ثراء الأمم، بالإضافة كذلك إلى محددات القوانين التي تقود توزيع السلع بين طبقات المجتمع وعلى هذا استطاع D.Recardo أن يبني نموذجاً في الاقتصاد الكلي للتنمية نسبياً بسيط.

واستمراراً لA.Smith فإن Recardo جمع المساهمين في العملية الإنتاجية في ثلاث مجموعات أساسية : الملاك أو أصحاب الأرض، والرأسماليين وهم أصحاب رؤوس الأموال، والعمال وهم الذين يقدمون قوة

[1] د محمد عبد العزيز عجمية، د محمد علي الليثي :التنمية الاقتصادية- مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 2003 ، ص 69.

[2] د .عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي :نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص30 .

[3] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات وموضوعات،دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة 01، 2007، ص71 .

أعمالهم، حيث يتحدد الإنتاج بالشروط التقنية المعروفة سابقاً، أما توزيع الإنتاج " الربع لأصحاب الأرض والأجور للعمال، والأرباح للرأسماليين" فيحدد بتفاعل جميع العوامل الديموغرافية، الاقتصادية والتقنية.

والنمو الاقتصادي وفقاً لRecardo يخضع أساساً لقرارات الرأسماليين والذين بدورهم يحتكمون إلى منطق الربح فقط، وهذا من شأنه أن يولد من بعد رأس مال إضافي يسمى بالتراكم الرأسمالي، هذه العملية عملية التراكم الرأسمالي هي التي من شأنها أن تقود مسار التنمية الاقتصادية الرأسمالية.

ولتعريف قانون التنمية الاقتصادية الرأسمالية، فإن Recardo قسم الإنتاج الكلي أو الدخل الخام إلى قسمين، الأجور والدخل الصافي، حيث يعرف هذا الأخير على أنه مجموع مدا خيل الأرباح.

ولقد اعتبر Recardo أن عملية التنمية عملية متجددة ذاتياً، ولكي تبدأ عملية التنمية فإن ذلك يتطلب أن يكون معدل الربح موجباً، حيث يتمخض ذلك عن حفز الرأسماليين إلى ادخار جزء من دخولهم، ويجدر بالذكر هنا أن أصحاب الأراضي والعمال يستهلكون طبقاً لRecardo كل دخولهم، ومن ثم فإن الرأسماليين هم الذين يلعبون الدور الأساسي في عملية الإنماء ، فيحاول الرأسماليون التوسع في الإنتاج عن طريق استخدام الأرصدة الاستثمارية وذلك بتشغيل عدد أكبر من العمال وبشراء معدات إضافية، وسيتمخض ذلك عن طريق رفع الأجور الحقيقية على المستوى الطبيعي على الأقل في فترة قصيرة وهذا الأخير بدوره يعمل على خفض معدلات الوفيات مما يؤدي بدوره إلى توسيع القوى العاملة، وذلك بالطبع بعد مرور فترة من الزمن[1].

تحليل توماسMaltus للنمو الاقتصادي:

كان ل Maltus آرائه المشهورة في النمو السكاني، باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه " نظرية Maltus للسكان"، و التي تنص على أن عدد السكان إذا لم يضبط فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة.

و تتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي و الصناعي، مقترحا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، و توجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه.

[1] د محمد عبد العزيز عجمية، د علي الليثي، مرجع سابق، ص73 .

هذا و يتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي و الذي تتضح فيه الغلة المتزايدة و التقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو .و يندد Maltus بأهمية تقدم القطاعين معا، و عدم التركيز على أحدهما دون الأخر.

و نخلص إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي يعد سباقا بين التطور التكنولوجي و النمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، و ذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل و الإنتاج و الأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي . و تؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو و الانتعاش ...و هكذا .و تبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي و الذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح و اتجاهاتها [1].

النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك:

ظهر فكر النيوكلايسك في السبعينات من القرن التاسع عشر و بمساهمات أبرز اقتصاديها A.Marshal، Fiksel و Clark قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية .و لعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:

-أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة و متوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة Marshal و المعروفة بالوفورات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور و أرباح.

إن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع "العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا".

بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين المتغيرات السكانية و حجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي و الزيادة السكانية .فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات و يزيد الإنتاج و يتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى الادخار في توجيه الاستثمارات .يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار و النمو شكلا آليا ميكانيكيا .و أن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث

[1] د.عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي مرجع سابق ، ص32 .

يلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها .و يندد النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع.

أما عنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية و هو قادر دائما على التجديد و الابتكار.

إن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا .و قد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل و بتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

إن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص و تقسيم العمل و حرية التجارة، و ذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، و حرية التجارة تكفل انطباق التخصص و تقسيم العمل على النطاق الدولي[1].

نظرية شومبيتر Schumpeter :

يصنف تحليل A.Marshal حول النمو الاقتصادي من ضمن المساهمات النيوكلاسيكية اذ يرى ان المنظم له دور كبير وهام جدا في عملية النمو الاقتصادي من خلال عملية الانتاج وذلك انطلاقا من التجديد الذي يقوم به للحصول على افضل النتائج[2] .و قد ظهرت أفكار A.Marshal في كتابه " نظرية التنمية الاقتصادية "عام 1911 ، و كملها في كتاب له عن الدورات في 1939 ، وتتمثل أهم أفكاره في الآتي:

أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة و اندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد و الرواج قصيرة الأجل متعاقبة، و ذلك بسبب التجديدات و الابتكارات التي يحدثها المنظمون، و التي من شأنها زيادة الإنتاج و دفع عجلة النمو.

يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، و الثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد و الابتكار.

إعطاء المنظم أهمية خاصة و وصفه بأنه مفتاح التنمية و المحرك لعملية التنمية.

التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات و التقاليد و أذواق المستهلكين، و التي يمكن أن تأخذ أحد أو بعض الصور التالية:

---

[1] د.عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص34 .

[2] Begg David , Fischer Stanley et al , op cit, P. 72.

استغلال موارد جديدة .

استحداث سلع جديدة .

استحداث أساليب إنتاج جديدة .

فتح أسواق جديدة .

إعادة تنظيم بعض الصناعات .

أن انهيار الرأسمالية قد يحدث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:

وقوف وظيفة المنظم نتيجة روتينية الابتكار و التجديد و قيام الخبراء و الباحثين بها

زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار)

انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها .

يبدأ A.Marshal تحليله لعملية النمو الاقتصادي بافتراض سيادة المنافسة و العمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد الابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة و تجد السلع طريقها إلى الأسواق.

تبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج و الدخل و يعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار و تصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، و تسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعثر حركة التجديد و الابتكار و تسود حالة من الكساد .لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة و استحداث أساليب إنتاجية أفضل، فاستثمار و توسع للنشاط الاقتصادي و هكذا .[1]

النمو الاقتصادي عند الكينزيين.

عاشت النظرية الكلاسيكية جواً من الرواج وكان ذلك عن طريق التجديد الذي عرفته هذه النظرية، بفضل مجموعة من الاقتصاديين، لكن هذا التقدم ما كان ليستمر في ظل الظروف والمبادئ التي قامت عليها هذه النظرية، وجاءت أزمة 1929 التي كشفت النقاب عن أخطاء هذه النظرية وروادها، الذين أصبحوا عاجزين بمبادئهم التقليدية عن تفسير وحل هذه الأزمة، وكان لهذه الأخيرة الفضل فيكشف عيوب نظرية النمو التي جاء بها الكلاسيكيون، وفي نفس الوقت حطمت تفاؤل A.Marshal ومن عاصره من الاقتصاديين حول الركود الاقتصادي، كما كان لهذه الأزمة الفضل الكبير في بروز فكر جديد ما كان ليشتهر أو ليلقى صدى لولاها، ونقصد بذلك الفكر الكينزي الذي يقوده الاقتصادي الإنجليزي

[1] د .عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق ، ص35 .

J.M.Keynes، حيث حول الاقتصاد العالمي من ركود دام إلى أكثر من ثلاث سنوات إلى نمو وازدهار وذلك بفضل أفكاره التي كانت في الغالب أفكار عملية وواقعية، ومن هنا جاءت نظرية النمو الحديثة التي كان لها الفضل في استمرار وإنقاذ النظام الرأسمالي عن طريق Keynes ومن خطى على دربه من بعده، ونقصد بذلك المجددون في النظرية الكينزية أصحاب مدرستي الكينزيين الجدد والكينزيين المحدثين.

نظرية Keynes في النمو الاقتصادي:

اهتم Keynes بالشروط اللازمة للنمو الاقتصادي، واعتبر الطلب الفعال في مقدمة تلك الشروط، ويشير الطلب الفعال في التحليل الكينزي إلى ذلك الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، وقد حدد هذا النموذج العلاقة بين زيادة الاستثمار ونمو الناتج القومي، وعرف هذه العلاقة بالمضاعف، وحدد هذه العلاقة بالصيغة الرياضية التالية:

$$M=\frac{1}{1-MPC}=\frac{1}{MPS}$$

حيث :

M المضاعف

MPC الميل الحدي للاستهلاك

MPS الميل الحدي للادخار

حيث يفسر المضاعف الذي جاء به Keynes على أنه لما يزداد الاستثمار بوحدة واحدة فإن الدخل يزداد لما يزيد الاستثمار بوحدة واحدة، وعليه فإن عملية M وحدة، .أي أن الدخل يتضاعف بمقدار M ب النمو عند Keynes تتحدد بمقدار الزيادة في الاستثمار[1].

وهناك ارتباطاً قوياً بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك، حيث تتحدد آلية النمو بأن الدخل القومي يتكون من مجموع الدخول الفردية، كما أن الاستثمار في إطار عملية النمو يتحول إلى دخول فردية أيضا تنفقً، ويتحول جزء منها إلى دخول جديدة ، وتكون حصيلة هذه العملية أن الزيادة النقدية في الدخل القومي تكون أكبر من الاستثمارات التي بدأت بها عملية النمو، وتتطلب هذه الآلية طاقات إنتاجية معطلة، وكذا وجود قوة عاملة غير موظفة، وسعر فائدة مشجع على الاستثمار.

يمكن القول بأن التحليل في مجال النمو عند Keynes لم يصل إلى حد وضع نموذج في هذا المجال، على غرار النماذج المعروفة، إلا أن تحليله اهتم بدراسة التوازنات على المدى القصير من أجل وضع الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية، فقد اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال، وقد رأى Keynes أن العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي هو الاستثمار، الذي يعتبر المؤشر

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص72 .

الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل، حيث اعتبر أن الطلب الفعال يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، ويعتمد الدخل والتشغيل أساسا على مستوى الاستثمار والذي يتوقف على الكفاية الحدية برأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكنزي والتي تعطى بالصيغة التالية:

المضاعف = الزيادة في الاستثمارx التغير في الدخل

و بالتالي فإنه من أجل الزيادة في الدخل والتشغيل، لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات وربط معدل النمو بالناتج الإجمالي، فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمارات والتشغيل والإنتاج، وقد أدخل Keynes متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول التكنولوجي. وبالتالي فإن التحليل الكنزي لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي[1] .

ولقد بدأت محاولات تكييف نظرية Keynes لتحليل مشكلات تجديد الإنتاج في نهاية الثلاثينات، متجسدة في نموذج Ray Harrod بصياغة المبادئ الأساسية للنظرية الديناميكية ، وظهرت أعمال أكبر الكينزيين الأمريكيين Hansen الذي اشتهر بتطوير نظرية الركود، وفي نفس الوقت تقريبا ظهرت في أوروبا مقالات Domarفي تحليله للنمو الاقتصادي.

كما توصل التحليل الكلاسيكي الجديد لعوامل النمو الاقتصادي، بواسطة دالات الإنتاج من نماذج كوب دوغلاس .استنتاج بأن الدور الحاسم في رفع معدلات النمو في الرأسمالية المعاصرة، يرجع إلى التقدم التقني أو ارتفاع فعالية عوامل الإنتاج .ولقد أثار Solow في هذا الصدد باعتماده على دالة كوب دوغلاس، أن التكنولوجيا المتضمنة في السلع الرأسمالية ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وبهذا أعطى Solow ثقل لعنصر التكنولوجيا في زيادة الإنتاجية، وبالتالي معدل النمو [2].

نموذج هارود – دومارHarrod Domar في إطار نظرية Keynes :

لقد بينت النظرية الكينزية أنه من الممكن للاقتصاد أن يتوازن و يستقر عند معدل أقل من التشغيل الكامل، وذلك بسبب المستوى غير الكافي من الطلب الكلي.

وفي إطار نظام Keynes ظهرت نماذج للتنمية معروضة من طرف الأمريكي Ray Harrod في سنة 1939 في كتابه " النظرية الديناميكية الاقتصادية "، ومن طرف الاقتصادي الأوروبي Domar 1946 .

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص75.

[2] عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 ، ص21 .

ولقد اهتم Harrod في أدب Keynes بتحديد معدل النمو اللازم من فترة لأخرى، والذي يكفي للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل، وبدون تحقيق هذا المعدل من النمو في الدخل القومي، فإن الطاقة الإنتاجية والعمل في الاقتصاد ستعطل أو تستخدم بأقل من طاقتها . ويقول Harrod عند دراسة الاقتصاد المتنامي يجب علينا أن ندرس العلاقات المتبادلة التي تظهر مع تنامي العناصر الأساسية الثلاثة: قوة العمل وكمية المنتجات أو الدخل بالنسبة للفرد الواحد من السكان وحجم رأس المال المتاح وتدرس هذه العلاقات على أساس وضع معادلات إجمالية للنمو الاقتصادي، تقوم على ربط و تأثر النمو بمعدل تراكم رأس المال.

ولقد عبر نموذج Domar–Harrod رياضيا عن معدل النمو اللازم للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل كما يلي: إذا كان

G :يمثل معدل النمو

S: يمثل الادخار في فترة ما

Y: الدخل القومي في نفس الفترة

K : معامل رأس المال / الدخل

فإن معدل النمو يكون كما يلي: $G = S/KY$

ووفقا لهذا النموذج فإن معدل الادخار (S/Y)ومقلوب رأس المال / الدخل (K/ I) هما العاملان المتحكمان في معدل النمو .ويعد مفهوم معامل رأس المال أو نسبة رأس المال /الناتج من المفاهيم الأساسية في نموذج Domar– Harrod ويعرف ذلك المفهوم بأنه حجم الاستثمار اللازم ، لتوليد وحدة واحدة من الدخل، أو حجم رأس المال اللازم لزيادة الناتج بوحدة واحدة.

ويبين معامل رأس المال / الدخل العلاقة بين ما يستثمر وبين ما ينتج عنه من دخل، أي ما يجب أن يستثمر من رأس المال لتحقيق زيادة معينة في الدخل ومن هنا تبرز أهمية نموذجDomar– Harrod في تحديد معدل الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) الضرورية لتحقيق نسبة معينة من النمو الاقتصادي. كما يبين هذا النموذج، إمكانية زيادة معدل النمو الاقتصادي بطريقة تخفيض معامل رأس المال/الدخل، أو بطريقة زيادة معدل الاستثمار نسبة الادخار إلى الدخل [1].

النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي:

على الرغم من أن نظرية النمو تبعا للنظرية الكلاسيكية الحديثة ترى أن المصدر الأساسي للنمو هو التقدم التكنولوجي، حيث أنها افترضت أن التطور التكنولوجي كأحد أهم عناصر مجمل إنتاجية عوامل

[1] عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص22 .

الإنتاج ينمو بمعدل تلقائي و بالتالي فإن هذا التفسير غير مقنع نظريا لأن النظرية الكلاسيكية الحديثة في نهاية الأمر ترى أن المصدر النهائي للنمو لا يمكن تفسيره .و نظرا لذلك فمنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، بدأ الاقتصاديون يبتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي لعملية النمو، و بالتالي نشأ ما يسمى بنظريات النمو الحديثة أو الأدبيات الخاصة بالنمو الداخلي و ترى النظريات الحديثة هذه أن هناك عدة مصادر للنمو، و أنها تتشابه مع تلك التي سبق الإشارة إليها في النظرية الكلاسيكية الحديثة و لكن مع وجود بعض الاختلافات.

فمن ناحية العمالة، ترى النظرية الحديثة للنمو أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمار في المورد البشري و ذلك بإكسابهم المزيد من المهارات و الخبرات، و ذلك من خلال عملية التعليم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضا .و من ثم فإن هذه النظرية ترى أنه يمكن التغلب على مشكلة تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة و رأس المال بشكل متوازي .و لذا فإن هذه النظرية لا تستخدم لفظ العمالة و لكنها تستخدم مصطلح رأس المال البشري على اعتبار أن القوى العاملة تحتاج لاستثمارات و إنها تزداد مثلها مثل رأس المال تماما، أي أنها بمثابة ثروة الأمم طالما تم الاستثمار فيها من خلال زيادة قدرات و مهارات و خبرات أفرادها .و لكن الجزئية المطروحة هنا هي :هل من الأفضل لاقتصاد ما إذ أراد زيادة معدل النمو أن يجعل التعليم مقصورا على فئة معينة على أساس تقدم مجتمع ما مرتبط بمدى المستوى التعليمي لقادة هذا المجتمع، بحيث كلما زاد المستوى التعليمي لهم كلما تقدم المجتمع بغض النظر عن مستوى باقي الأفراد .أم أنه يفضل أن يتم تعميم التعليم على جميع أفراد المجتمع على أساس أن التنمية الاقتصادية تتطلب أن يتوافر عمالة ماهرة لديها حد أدنى من التعليم بحيث تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة .و على أي حال، فمن خلال تجارب الدول العديدة، وجد أن البديل الثاني أفضل من الأول حيث تمكنت الدول التي اتبعت المدخل الثاني في تحقيق معدلات نمو أفضل و ذلك في الأجل الطويل.

و من ناحية أخرى، فبالنسبة لمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، و بالتركيز على عنصر التكنولوجيا، نجد أن النظريات الحديثة للنمو ترى أن التطور التكنولوجي يصاحبه تكاليف ثابتة مرتفعة يطلق عليها تكاليف التطوير و الأبحاث، و من ثم فإن الشركات لن تقدم على مثل هذه المنتجات إلا إذا عملت في ظل المنافسة غير التامة .و تعتبر هذه النقطة مختلفة مع النظرية الكلاسيكية الحديثة و التي كانت ترى أن جميع الشركات تعمل في ظل المنافسة الكاملة .و بالتالي فإن الاقتصاديين يرون أن إصدار تشريعات و قوانين لحماية الملكية الفكرية و براءات الاختراع مسألة مهمة جدا لتشجيع الشركات على الابتكار و التجديد [1].

[1] د.محمد عمران، أداء و مصادر النمو الاقتصادي، صندوق النقد العربي، 2002 ، ص39 .

إن المبدأ الأساسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول و ارتفاع معدل النمو الملاحظ .لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير العوامل التي تحدد حجم نمو الناتج الداخلي الخام و معدله الذي يفسر و يتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية، و بناء عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار و الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصاديات المغلقة،و معدلات النمو القومي تظل ثابتة و تختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.

2 .الإطار النظري لرأس المال البشري

إزداد الاهتمام بدور رأس المال البشري مقارنة برأس المال المادي في إطار مرحلة النمو المدعوم وقد تبينت اهمية رأس المال البشري من خلال الاهمية الكبيرة لمستوى التعليم ومستوى المهارات في زيادة الانتاج.[1]

1.2 مفاهيم عامة لرأس المال البشري

من الأمور التي كان يصعب تفسيرها هو كيف نجد أن معظم الدول المتقدمة لا تملك موارد طبيعية وتمكنت من الوصول بركب الحضارة و التقدم كاليابان مثلا ، و بالمقابل نجد دولا تملك الموارد الطبيعية المختلفة لكنها لم تحقق مستويات مقبولة من التنمية كمعظم دول الوطن العربي مثلا ، و قد تبلور مؤخرا تفسيرا واضحا لهذه الظاهرة ، فالاختلافات الجوهرية تكمن في الرأسمال البشري ، فثروة المجتمع لا تقتصر على الموارد الطبيعية فقط و إنما تشمل الموارد البشرية أيضا ، و الثانية أي الموارد البشرية هي العامل الفعال في استعمال الأولى أي الموارد الطبيعية . وتشير الكثير من الدراسات القياسية أن البواقي التي لا تفسر عادة في نماذج التنمية و النمو الاقتصادي تعزى إلى الرأسمال البشري ، كما أظهرت هذه الدراسات و خاصة الحديثة منها وجود أثر مباشر للرأسمال البشري على النمو الاقتصادي و خاصة في الأجل الطويل.[2]

يمثل العنصر البشري عنصرا رئيسيا من عناصر الإنتاج وفي الدول النامية يعتبر العنصر البشري حاليا من أهم ما تملكه الدولة من عناصر الإنتاج المتاحة وبالتالي يصبح الاهتمام بهذا العنصر واجبا وطنيا ملحا ويعتبر ما يوجه إلى القوى البشرية من إمكانيات وطاقات وتدعيم هذا الاستثمار عملا منتجا ومن ثم فهو كغيره من نواحي الاستثمار في حاجة ملحة إلى التدعيم والتخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة بأسلوب علمي سليم.

[1] شريفي براهيم ،دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1964-2010 ،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية العدد 8، 2012،ص34.

[2] وعيل ميلود،المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر،2014، ص 67.

إن دراسة رأس المال البشري تتضمن الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة والهجرة والرفاهية الاجتماعية وإذا كان العلماء الاقتصاديون قد أهملوا القوى العاملة إلى عهد قريب جدا فإنهم قد بدأوا يوجهون جهودهم الهائلة لدراسة أهمية رأس المال البشري في الجسم الرئيسي للفكر الاقتصادي.[1]

إن مفهوم رأس المال البشري ومكوناته يشير إلى النظرية التي وضعها" Gary Bekker "في منتصف الستينات من القرن الماضي وكانت انطلاقة من الأبحاث التي درست أسباب النمو القوي المحقق خلال ما يعرف بالثلاثينات العظيمة ،حيث أرجعت النسبة الكبيرة ظل النجاحات المحققة في تلك الحقبة إلى التقدم التقني الحاصل آنذاك ولكن أيضا إلى تراكم المهارات الجماعية والفردية .

يشير رأس المال البشري إلى مجموعة المعارف و المهارات و الخبرات وكل القدرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العامل لدى فرد أو جماعة معينة كما أوضح shultez أهمية رأس المال البشري و التي تفوق أهمية الرأسمال المادي في تحقيق معدلات أسرع .

يتمثل رأس المال البشري في جميع الموارد البشرية ذات الإمكانيات المتميزة على شغل الوظائف الإدارية والفنية و التي لديها القدرات الإبداعية و الإبتكارية و التفوقية و تشتمل هذه على معارف العاملين المتطورة وخبراتهم المتراكمة على التجارب الحياتية و العملية و مهاراتهم التقنية والفنية فضلا عن رضاهم ومعنوياتهم و تماسكهم كفريق عمل متكامل. [2]

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن إن تساهم في تحقيق التنمية ،لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم ،حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى إن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل ،ويزداد التقدم التقني بسرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما ،من هنا فان تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدرا من مصادر النمو المستدام كما يؤثر التعليم بشكل غير مباشر على الإنتاجية من خلال الصحة ،فقد أثبتت الدراسات أن الأمية والجهل يؤثران تأثيرا فعالا على مستويات الصحة الفردية والعامة ،وبشكل عام يساهم التعليم في تحسين الموارد البشرية وتطويرها من خلال رفع الكفاءة والمقدرة الذهنية واسعة الاستيعاب ورفع إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد.

[1] فاروق عبده فلية ،إقتصاديات التعليم مبادئ راسخة وإتجاهات حديثة ، دار الميسرة للنشر، الطبعة الثانية، 2007 ، ص 60.

[2] د. رفعت عزوز د.طارق عبد الرؤوف، إقتصاديات وتمويل التعليم ،مؤسسة طيبة للنشر الطبعة الاولى، 2009 ،ص 45.

إلا أن مساهمة التعليم الايجابية في التنمية تعتمد على نوعية التعليم ومدى وملاءمته لاحتياجات المجتمع في المراحل التنموية المختلفة يضاف إلى ذلك أن تعليم مهارات الإنتاج الحديثة لمن هم حاصلين على تعليم أساسي جيد واقل تكلفة من تدريب غير المتعلمين أو الحاصلين على قدر ضئيل من التعليم .وفي عصر الصناعات المعتمدة على رأس المال البشري .أو ما تسمى بصناعات العقل البشري يتطلب أن يكون العمال ذوي مهارات عالية و متجددة .

هناك العديد من الخصائص لرأس المال البشري يتميز بها عن سائر عناصر الانتاج وهي :

- لا يمكن فصل رأس المال البشري عن مالكه.
- الرأس المال البشري ليس منتجا للسلع والخدمات فقط بل يستخدمها.
- إن لرأس المال البشري بعض الأفضليات والحاجات التي يتطلب إشباعها والتي لا توجد في رأس المال المادي.
- إن إنتاجية العمل في راس المال البشري لا تتوقف فقط على النواحي المادية والتقنية بل هناك البواعث والدوافع والحوافز الفردية الذاتية والخارجية.
- لا يمكن إستخدام رأس المال البشري كوقاية ضد الأفكار وغموض المستقبل وخاصة في حالة غياب أنظمة التأمين الاجتماعي وفي حالة الأمراض والعلل.
- لا يمكن التخلي عن الرأس المال البشري بمجرد أنه أصبح قديما من الناحية الإنتاجية كما هو الأمر في رأس المال المادي.
- لا يمكن بيع رأسمال البشري كما هو الحال في رأس المال المادي فالشراء والبيع يكون لخدمات المهندس أو الطبيب وليس الأشخاص.
- يتلاشى رأس المال البشري بوفاة الإنسان باستثناء الاختراعات المسجلة باسماءهم وأسماء من يستخدمونها بعد وفاتهم على عكس الرأس المال المادي .[1]

[1] أ.محمد مصطفى محمود ،الاستثمار في رأس المال البشرى فى العائد الاقتصادى، http://www.hrdiscussion.com/hr17172.html .

2.2 دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي

إن معظم الدراسات التي أجريت على رأس المال البشري إعتمدت على مؤشرات التعليم بنسبة كبيرة ومؤشرات الصحة بنسبة أقل ولذا يمكننا التمييز بين مؤشرين لرأس المال البشري ويتمثلان في المؤشرات الخاصة بالتعليم والمؤشرات الخاصة بالصحة.

المؤشرات الخاصة بالتعليم : من أهم المؤشرات المستخدمة في الدراسات التجريبية لكثير من الدول نجد :

مؤشر الأمية : يعتبر معدل الامية أحد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري كميا. ومن البديهي أن زيادة معدل الامية لدى الكبار تعتبر تخفيضا كميا ونوعيا في رأس المال البشري، وتمثل فجوة يجب ردمها وأن انتشار الامية ينعكس بشكل أكيد على انتاجية عنصر العمل ويشكل قيدا على امكانيات خلق النمو الاقتصادي واستدامته ويشكل أيضا عقبة في تحسين شروط التنمية وجهود القضاء على الفقر وتعمل المجتمعات كافة على القضاء على هذه الافة الاجتماعية والاقتصادية.

مؤشر متوسط سنوات الدراسة: يشير هذا المؤشر الى متوسط عدد السنوات التي أمضاها السكان في الفئة العمرية 15 فما فوق على مقاعد الدراسة.

مؤشر نسبة التمدرس: ونتحصل على هذه النسبة بقسمة عدد السكان المتمدرسين على عدد السكان الذين هم في سن التمدرس.

مؤشر التحصيل العلمي :وهو عبارة عن معدلات الالتحاق بالمراحل الابتدائية والثانوية والجامعية ومعدل معرفة القراءة والكتابة ومعدلات التأطير (عدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل التعليمية الثلاث باعتبارها مؤشرا عن نوعية التعلم المقدم في كل مرحلة في القطر المعني [1]

مؤشر الانفاق على التعليم : وتمثل حصة قطاع التعليم من الميزانية العامة للدولة ففي إطار أثر راس المال البشري على النمو الاقتصادي واعتبر بعض الباحثين ان النفقات النظامية على التعليم بمثابة مؤشر لراس المال البشري.[2]

[1] محمد عدنان وديع، التعليم والنمو وسوق العمل في إطار برنامج للتعلم عن بعد، المعهد العربي للتخطيط، 2005، ص6 .

[2] Poilon Gwenaëlle, éducation, investissement public et croissance en Europe ; une étude de panel , Paris, Septembre 2006.p.4.

ركزت الدراسات الحديثة للنمو الاقتصادي على الاستثمار بالعنصر البشري بوصفه مفتاحا للنمو، حيث بينت هذه الدراسات على وجود علاقة وارتباط بين النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال البشري، وان الاستثمار في هذا العنصر له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

و اهتم الباحثون في اقتصاديات النمو بتحديد مدى تأثير عنصر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي ،لكن الاقتصاديين الأوائل لم يعطو اهتماما لدور التعليم في النمو والتنمية الاقتصادية في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وذلك يرجع الى صعوبة قياس دور العامل البشري في التنمية بالمقارنة مع إمكانية قياس رأس المال المادي وامكانية تحليل العلاقة بين حجم رأس المال المادي كمتغير مستقل وحجم الانتاج كمتغير تابع في نموذج Harrod –Domar فظلت النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عاجزة عن تفسير أسباب التفاوتات في أجور الافراد والنمو الاقتصادي بين الدول.

وعلى العكس فان النظريات الحديثة أعطت أشكال عدة لإدماج رأس المال البشري في دوال الإنتاج وتفسير النمو .[1]

وفي دراسة لمحددات النمو الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم للفترة ما بين 1960و 1995 وجد Barro & Lee أن من محددات النمو المهمة مخزون رأس المال البشري في البلدان وخصائص سكانها فقد بين أن النمو مرتبط ايجابيا بالمستوى الاولي لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين وفسر ذلك بان العمال ذوي التعليم العالي يتحكمون في التقنيات الجديدة ويؤدون دورا مهما في نشرها الامر الذي يشكل عنصرا رئيسيا في عملية التنمية وبالتالي تحقيق النمو.[2]

ولا يلعب التعليم الابتدائي دورا معنويا في النمو إلا أنه مطلب لا بد منه للعبور على السلم التعليمي الى المراحل الأعلى ذات المردود التنموي.

وبإمعان النظر نجد أن تنمية العنصر البشري تؤدي دورا فعالا في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وبذلك يعد تعظيم وزيادة الناتج المحلي دالة في التنمية البشرية ومواردها وان العلاقة بينهما تبادلية اذ أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي يؤدي دورا ايجابيا في التنمية البشرية وقد أظهرت الدراسات التطبيقية المرتبطة بنماذج النمو الاقتصادي في بداية عقد الستينات من القرن الماضي طبيعة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في

[1] تيودور شولتز ، ترجمة سميرة بحر، كيفية التنمية البشرية ،مكتبة الوعي العربي القاهرة، 1982، ص 27.

[2] Barro.R and Lee, international data on education al attainment:up dates implications ,oxford economic paper,2001.

الاقتصاديات المتقدمة لدول العالم وتبين أن نحو 90 % من النمو في الدول الصناعية كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته والمعرفة والإدارة .

وهكذا فان الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات خلاقة دعت الاقتصاديين إلى اعتباره العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي فلا يمكن مطلقا ان تنفع كل العمليات اللازمة لتهيئة الوسائل المادية المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من التطور العلمي والتقني والارتفاع بمعدلات النمو دون أن يكون العامل البشري هو المحرك الأول للعملية شريطة أن يكون ذا مستوى مناسب من التطور والتفتح والاندفاع الذاتي.

وأوضحت تجارب الدول المتقدمة بأن الإطارات البشرية المؤهلة والمدربة فنيا ساعدت على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ،من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية فيما أوضحت تجارب الدول النامية مدى تأثير النقص في الموارد البشرية المؤهلة على برامج خطط التنمية فيها. ويشير جونسون في هذا الصدد أن "التنمية تتوقف بدرجة حيوية على تكوين قوى عاملة تتمتع بالمهارات الفنية ألازمة للإنتاج الحديث والقادرة على استيعاب التغير التكنولوجي والاقتصادي كما أن توافر الموارد البشرية المؤهلة سيعمل على ايجاد تحولات هيكلية اقتصادية باتجاه نمو القطاعات الحديثة على حساب التقليدية مما يؤدي الى زيادة ثروة الدولة.[1]

3 .المؤسسات و رأس المال البشري في نماذج النمو الاقتصادي

1.3 المؤسسات ضمن العوامل المفسرة للنمو

إن العوامل المفسرة لاختلافات النمو بين الدول أعطت أهمية كبيرة لدور المؤسسات،إن تحليل نموذج Solow من طرف نظريات النمو الداخلي أعطت مكانا للعديد من التحاليل لعوامل هذه الاختلافات :لا يجب النظر فقط لرأس المال المادي، و لكن أيضا رأسمال البشري، لا يجب فقط الأخذ بعين الاعتبار تراكم العوامل، ولكن أيضا تركيبة العوامل، الإنتاجية الكلية للعوامل، القدرات التكنولوجية، المعارف، و بالتالي المحتوى المؤسساتي و السياسي ،القواعد والمعايير.[2]

1.1.3 نموذج Solow (1956)

النموذج الأكثر شيوعا والذي يعتمد على دالة الإنتاج التقليدية والمعتمد على ما جاء به الاقتصادي الشهير Solow (1956) وهنا يكون الناتج دالة في رأس المال والعمل (المدخلات) وبالتالي تتطلب زيادة

[1] وصاف سعيدي وعونيا مولود ،الاستثمار البشري كمحدد أساسي لنمو القطاع التصديري، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة ، 2004، ص 232.

[2] Alice sindzinge ,développement et pauvereté AFD, document de travail , N°20 ,juillet, 2006, p 15.

الناتج زيادة المدخلات (أي عنصري العمل ورأس المال أو واحد منهما) وتكون الطريقة الوحيدة لزيادة مستوى الناتج مع ثبات مستوى العناصر هي من خلال التقدم التكنولوجي الذي يسمح بتحقيق مستوى أعلى من الناتج باستخدام نفس كمية العناصر وبمعنى أخر فهو يسمح بزيادة إنتاجية عناصر الانتاج .

في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظريات جديدة هي نظريات النمو الداخلي.[1]

2.1.3. النموذج الذي يعتمد على المؤسسات باعتبارها العامل المحدد للنمو الاقتصادي :

يركز هذا النموذج على المؤسسات، وبالخصوص على دور حقوق الملكية وسيادة القانون على الخصوص وهو ما يعتمد على ما جاء يه كل من North (1990) و (Landes (1998 ويقوم هذا النموذج على اعتبار أن إنتاجية أيا من العناصر السابقة سيكون متأثرا بالمناخ المؤسسي المحيط الا أن النقاش لم يحسم بعد حول الأهمية النسبية للقنوات التي تؤثر من خلالها المؤسسات على النمو الاقتصادي وهذا يتم التفرقة كذلك بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير رسمية والتي يطلق عليها أيضا اسم رأس المال الاجتماعي وأحيانا ما يكون تأثير المؤسسات غير الرسمية أهم من تأثير المؤسسات الرسمية.[2]

3.1.3. النموذج الذي يعتمد على العوامل الجغرافية باعتبارها العامل المحدد للنمو الاقتصادي :

يعتمد هذا النموذج على إعتبار أن عوامل الجغرافيا والموقع هي العامل المحدد للنمو الاقتصادي وذلك بالتركيز أساسا على ثلاثة عوامل جغرافية المناخ ووجود ميناء على مجرى ملاحي والمسافة من العواصم التجارية العالمية وعادة مايتم النظر الى النماذج التي سبق توضيحها بشكل تدريجي بحيث تعتبر عناصر الإنتاج (وإنتاجيتها) هي المحددات التقريبية أو المباشرة للأداء الاقتصادي وتعتبر العوامل المؤسسية من جهة والعوامل الجغرافية من جهة أخرى هي المحددات الفعلية أو الأكثر عمقا للأداء الاقتصادي. [3]

وبالرغم من أن هذه النماذج لا تمثل تناقضا في تفسير النمو الاقتصادي حيث قد يفسر بعضها البعض الا أن النتائج السياسية لكل نموذج تكون مختلفة كل الاختلاف وباعتبار أن ما يهمنا هنا هو الجانب المؤسسي ،فسنجد أن التحليل المؤسسي للنمو الاقتصادي سيجعل تركيز السياسات

[1] Gwartney James.D And Others, Economic Freedom, Institutional Quality And Cross-Country Differences In Income And Growth, Cato Journal, Vol. 24, No. 3, Fall 2004, P .206.

[2] knowles Stephen and Weatherston Clayton , informal institutions and cross country income differences,university of otago new zealand ,2006 ,p.30.

[3] knowles Stephen and Weatherston Clayton , op cit, p. 32.

الاقتصادية على إيجاد المؤسسات الملائمة اقتصاديا وسياسيا وقانونيا ،بما يسمح بخلق المناخ الملائم لتعظيم الاستفادة من رأس المال البشري والمادي.

وعلى المستوى النظري لتأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي على وجه الخصوص فإن هناك العديد من الكتابات النظرية التي تؤكد ان الإصلاحات المؤسسية تدعم النمو الاقتصادي وذلك من خلال تخفيض تكلفة المعاملات وزيادة هامش الحرية الاقتصادية والحد من انتشار الفساد وذلك حيث أن المؤسسات بوصفها القواعد التي تحكم سلوكيات وحدات المجتمع تؤدي العديد من الأدوار على رأسها: التأثير على سلوكيات ومعتقدات الأفراد والجماعات وبالتالي التأثير على أولويتهم وقراراتهم الفردية والجماعية.

تساعد على خلق الإطار الملائم من الحفاظ على حقوق الملكية وخلق مناخ من الثقة وإيجاد منظومة من الحوافز التي تساعد الأفراد والجماعات على القيام بمعاملات بناءة لمصلحة الاقتصاد والمجتمع وهو ما جعل رواد المدرسة المؤسسية يقولون بأن حقوق الملكية ونظم الحوافز هي العامل وراء تقدم بريطانيا قبل سائر الدول الأوروبية.

ومع الأهمية الواضحة تنظم الحفاظ على حقوق الملكية فإن النظم القضائية والقانونية تأتي على نفس الدرجة من الأهمية وذلك لضمان الإلزام ونفاذية العقود للحفاظ على المناخ الملائم من الحوافز.

شكل رقم (2-1) المحددات العميقة للدخل

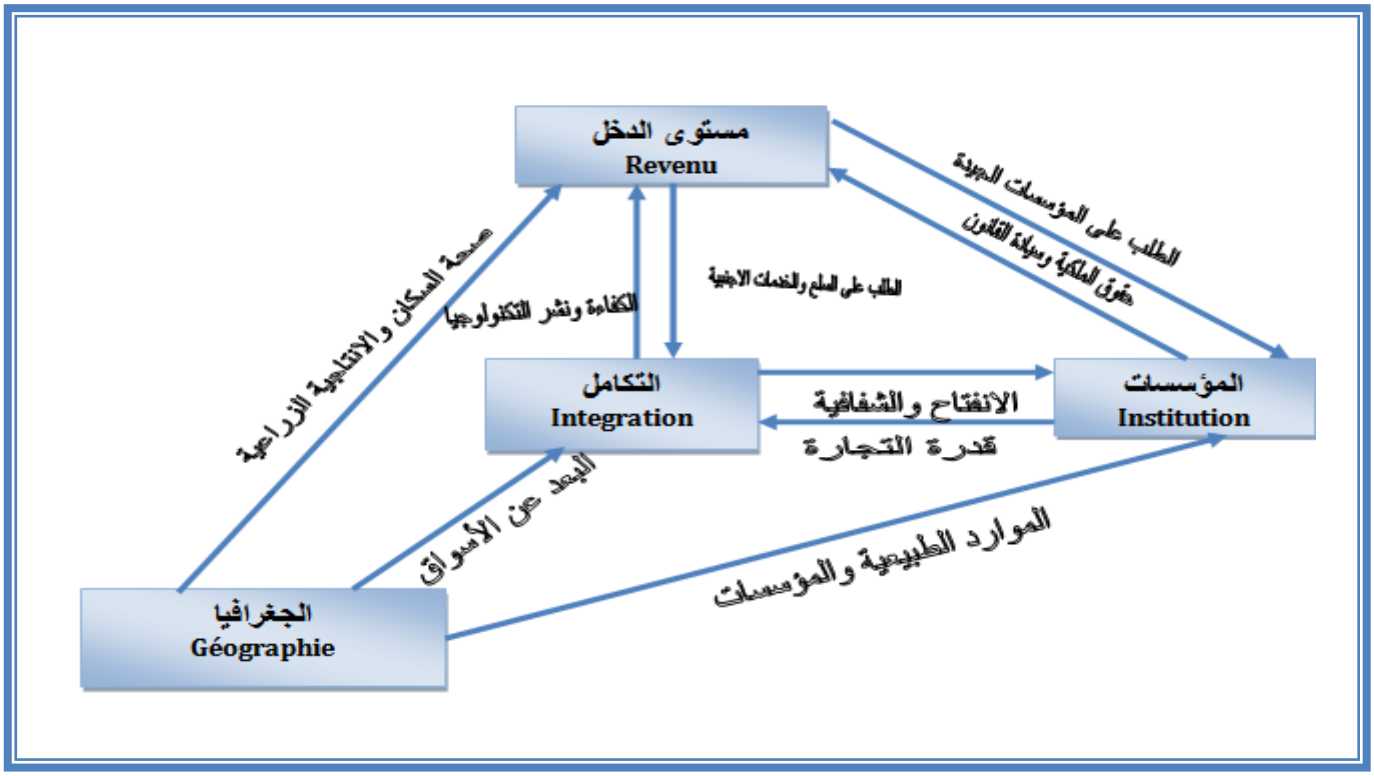

Source : Dani Rodrik, Arvind Subramanian ،(2003)، p.32.

من بين البحوث الاقتصادية التي تعرضت للدور المهم الذي تلعبه المؤسسات في تفسير الاختلافات بين مستويات الدخل في بلدان العالم نجد البحث الذي قدمه (Hali Edison 2003) والذي قام بإختبار ما مدى قوة الارتباط بين كل من نوعية المؤسسات و السياسات من جهة و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في مجموعة من البلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، الشرق الأوسط و تركيا ، البلدان الأسيوية النامية و أمريكا اللاتينية و الكاريبي.

فتوصل من خلال بحثه أن للمؤسسات أثرا إحصائيا كبيرا على الأداء الاقتصادي و أنها ترفع من مستوى نصيب الفرد من الدخل ، كما بينت نتائج هذا البحث أنه لو استطاعت دول أفريقيا جنوب الصحراء أن تحسن من نوعية مؤسساتها إلى متوسط نوعية المؤسسات في بلدان آسيا النامية فإنها يمكن أن تحقق زيادة تبلغ % 80 في دخل الفرد أي ارتفاع من 800 دولار إلى أكثر من1400 دولار كما أن تحسن نوعية المؤسسات في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يمكنه أن يساهم في زيادة دخلها بمعدل مرتين و نصف المرة لتصل إلى المتوسط الخاص بجميع البلدان[1].

أما فيما يتعلق بتأثير السياسات على مستوى الدخل فيرى H. Edison أن تأثيرها أضعف من تأثير المؤسسات و يضيف أن هذا لا يعني بأن المؤسسات غير مهمة و لكن تأثيرها على الأداء الاقتصادي لأي بلد تحجبه فعلا قوة و تأثير المؤسسات.

و يتضح من خلال هذا التحليل مدى أهمية نوعية المؤسسات و تأثيرها الايجابي على مسار التنمية الاقتصادية و الرخاء الاقتصادي للشعوب و ارتباطها الايجابي بالنمو الاقتصادي و لهذا نجد أن عددا كبيرا من الاقتصاديين يرشح فرضية المؤسسات باعتبارها من بين أهم العوامل المرشحة (لتفسير الأسباب الرئيسية لأوجه الاختلاف في المداخيل و مستويات المعيشة والرخاء الاقتصادي بين البلدان الغنية و الفقيرة بالنظر لدور المؤسسات الجيدة في خلق مناخ تتكافأ فيه الفرص بين الجميع و توفر إطارا للعمل تكون أهم ركائزه سيادة القانون و إستقلال القضاء و ودعم للسياسات القائمة على أساس المشاركة و التوزيع العادل للدخل بين الأفراد و المجموعات.

يؤكد North بأنه بعيدا عن هذه العوامل، التفسير الرئيسي للاختلاف في مسارات وإيقاعات النمو بين البلدان يكمن في الاختلاف في مؤسساتها .إذا كانت البنية المادية تتوافق مع الجانب المادي للاقتصاد فان المؤسسات توفر جانب البرمجة .

[1] Hali Edison ,qualité des intitutions et résulats économiques un lien vraiment étroit ? ,FMI ,finances et dévloppement ,juin 2003 ,p .35-37.

يسهم North أيضا في توضيح كيف تؤثر المؤسسات على الاداء الاقتصادي. المؤسسات تحقق قبل كل شيء الأمن وتقلص من عدم اليقين المرافق لكل أنواع المعاملات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فهي تولد بعض الحوافز للأعمال الاقتصادية، على سبيل المثال تراكم رأس المال أو جهود التعليم بما أنها شرط دافع للأعمال والاستثمار[1].

حسب تقرير التنمية في العالم 2002 بناء المؤسسات للسوق ، تقوم المؤسسات بثلاث أمور أساسية :

•نقل المعلومات:

المؤسسات تسير المعلومات حول ظروف السوق، السلع والمشاركين، السريان الجيد للمعلومات يساعد الأعمال على إيجاد الشركاء، الأنشطة الأكثر ربحية وتقييم جدارتهم الائتمانية، المعلومات حول الأعمال تساعد الحكومات على التنظيم الفعال، المؤسسات يمكن أن تؤثر على إنتاج، جمع، تحليل، التحقق ونشر المعلومات والخبرات .تقوم بذلك للمشاركين، وبين المشاركين والأسواق ،الأمثلة تشمل شركات المحاسبة والسجلات الائتمانية التي تسهل سير المعلومات، أو التنظيمات الحكومية في وسائل الإعلام، التي تحصر نشر المعلومات.

•إنفاذ حقوق الملكية والعقود:

المؤسسات تعرف وتضمن إنفاذ حقوق الملكية والعقود، تحدد من يحصل على ماذا ومتى معرفة الحقوق إلى الأصول والدخل والقدرة على حماية هذه الحقوق أمور أساسية لتنمية السوق، وهي تشمل حقوق القطاع الخاص في علاقة مع الدولة .المؤسسات تستطيع التقليل من النزاعات وتساعد على إنفاذ العقود . الأمثلة تشمل دستور البلاد ونظامها القضائي.

•إدارة المنافسة في الأسواق:

تعمل المؤسسات على زيادة المنافسة في الأسواق أو العكس، المنافسة تعطي للأفراد الحوافز للقيام بالأفضل وتعزز تكافؤ الفرص، درجة المنافسة تؤثر أيضا على الابتكار والنمو الاقتصادي لكن بينما بعض المؤسسات تسهل المنافسة، هناك أخرى تعيقها و على سبيل المثال من خلال تنظيم دخول شركات جديدة الحكومات تستطيع أن تقيد المنافسة.

صندوق النقد الدولى في تقريره " توقعات الاقتصاد العالمي 2003 " يبحث في الأسباب التي أدت إلى ازدهار الشعوب وحول الأسباب التي تجعل بعض الدول تنمو أسرع من غيرها .إجابة صندوق النقد الدولي واضحة :إنها **نوعية المؤسسات** التي تؤدي إلى ثروة الأمم و توصلت دراسة صندوق النقد الدولي إلى النتائج التالية:

[1] Dutraive Véronique, Economic Development and institutions, Revue de la régulation n°6/2e semestre, 2009.

•يمكن أن يرتفع دخل الفرد بمعدل % 80 بمعنى ينتقل من 800 إلى اكثرمن 1400 دولار سنويا إذا تحسنت المؤسسات في إفريقيا جنوب الصحراء لبلوغ مستوى تلك الموجودة في البلدان النامية الآسيوية . وهذه الأخيرة تستطيع أن تضاعف دخلها إذا تم تعزيز مؤسساتها إلى المستوى المتوسط للعينة.

•أظهرت الدراسة أيضا أن المؤسسات لها تأثير قوي ومهم على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتفع ب 1.7 نقطة إذا بلغت نوعية المؤسسات متوسط العينة.

•الدراسة تشير في الأخير إلى أن المؤسسات لها تأثير ملحوظ على حالة عدم استقرار النمو كلما ارتفعت جودة المؤسسات، يقل عدم استقرار النمو[1].

2.3 رأس المال البشري في نماذج النمو الاقتصادي

يلعب رأس المال البشري دورا مهما في إحداث النمو الاقتصادي الداخلي وهذا ما جاء في التحليل النيوكلاسيكي بحيث أثبتت عدة بحوث وأدلة تجريبية حديثة من امثال (1991) Barro ودراسة Lee And Barro(1993) التي قام بها على 129 بلدا خلال الفترة 1960-1985 بأن مستوى راس المال البشري والذي يقاس بمعدلات التحصيل العلمي للسكان (مستويات التعليم) أحدثت أثار إيجابية مباشرة على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. [2]

1.2.3 رأس المال عنصر إنتاجي

سنتطرق الى النماذج الأربعة التي تدرج رأس المال البشري كعنصر في دالة الإنتاج

نموذج لوكاس (1988) lucas:

إعتمد **Lucas** في تحليله لمحددات النمو الاقتصادي على نموذج ايزاوا (1965)Uzawa فهذا الأخير لم يخرج عن إطار تحليل **Solow** رغم ادخاله لعنصر رأس المال البشري في دالة الإنتاج إلا أنه اعتبر أن الإنتاجية الحدية لهذا العامل الانتاجي متناقصة وهذا ما أدى به الوصول إلى نموذج للنمو الخارجي غير أن **Lucas** رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري و إعتبر أنه على العكس من رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة على الأقل عوضا عن تناقضها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف .[3]

---

[1] El morchid Brahim, Ajustement des reformes en Afrique : la condition d' un développent réussi, http://www.codesria.org/generat-assembll11/paper/elmorched.pdf .

[2] Barro And Lee , international comparisons of educational attainment , journal of monetary economics ,vol 32, 1993,p36.

[3] شرر فريدريك، تعريب علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002 ، ص55 .

ويرى **Lucas** أن الاختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري فيما بينها ، أي أن المصدر الرئيسي للنمو يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف وكذا مدى تكريس معظم وقته في اكتساب المعارف فهذا يؤدي إلى تنمية رأس المال البشري وعليه هذا العامل مرتبط بمستوى الاقتصاد إذا كان الفرد يمتلك مخزون كبير من رأس المال البشري ذو نوعية فهذا يعني أن مستوى الاقتصاد في ذلك المجتمع الذي يعيش فيه متطور [1]

فنموذج **Lucas** يعتبر من بين النماذج الأولى التي عالجت دور رأس المال البشري في تحقيق النمو ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

يعتبر **Lucas** أن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط أحدهما مكرس في إنتاج السلع والأخر في تكوين رأس المال البشري.

يفترض **Lucas** ان كل الأعوان أحادية بمعنى أنه لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة عدده يساوي N.

يرى **Lucas** أن رأس المال البشري ينتج انطلاقا من نفسه بمعنى الفرد يتعلم بنفسه ويستعمل من أجل هذا الوقت والمهارة المكتسبة .

ونموذجه يبحث على نظام إنتاجي أكثر فعالية للحفاظ على تباين التطور مابين البلدان فالإنتاجية الحدية لرأس المال ترتفع مع نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال المادي وبتواجد العوامل الخارجية ترتفع أيضا مع مستوى رأس المال البشري ،وهذا الاختلاف في الإنتاجية الحدية لرأس المال ينتج عنه نتيجتان:

من جهة النمو يصبح أقوى منها في البلدان الغنية على البلدان الفقيرة .

من جهة أخرى إذا لم تكن هناك عوائق حركية لرأس المال المادي فهدا الأخير سوف يميل الى الانتقال من البلدان الغنية.

هدا النموذج يصبح أكثر واقعية إدا كان النمو وتراكم رأس المال المادي أقوى منها في البلدان المصنعة على البلدان السائرة في طريق النمو عكس النموذج الكلاسيكي الذي يتوقع تقارب الاقتصاديات.

[1] Marcus Dejardin, Guio Anne-Catherine Et Luc Marechal, Croissance endogène spatialisée et développement régional, OCDE, 2004, p86.

نموذج (1990) Romer:

يحاول Romer من خلال هذا النموذج محاولة تقديم صياغة صريحة تفسر عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي الذي اعتبره بمثابة ثمرة الأفكار الجديدة والاختراعات التي تحفز بدافع الربح المنتظر من خلال بيع براءات الاختراع وفي اطار تقديمه للنموذج اعتبر Romer ان الاقتصاد مكون من ثلاث قطاعات رئيسية :

قطاع البحث : من الطبيعي ان نعتبر ان التطور التكنولوجي يعتمد أساسا على كمية الاكتشافات العلمية فالاكتشاف الجديد يعني في أغلب الاحيان من وجهة إقتصادية أسلوب جديد لتحويل وحدة من رأس المال الخام الى سلعة اقتصادية جديدة ويقر معظم الاقتصاديين بان المعرفة هي أساس معظم المكتشفات العلمية فهي تعد ملكية خالصة أي أن استخدامها من قبل شخص لا يمنع استخدامها من قبل الاخرين وهذا ما يعرف بخاصية عدم التنافس كما انه من الصعب منع الاخرين من استخدامها الا في حالات السرية التامة وهذا مايسمى بخاصية عدم الاستبعاد وقد سلم Romer بان التقدم التقني يتطلب وجود نشاط جماعي يهدف للربح وهذا النشاط مؤلف من مركبين: [1]

تصاميم متجسدة في منتجات يمكن تسجيل براءة إختراعها لابعاد الشركات المنافسة عن ممارسة النشاط نفسه ويحقق الباحثين إيراداتهم من بيع هذه البراءات .

المعرفة المتعلقة بهاته التصاميم والتي تعد أساسا معرفة عامة غير مملوكة تغذي مخزون المعرفة المشترك بين الباحثين حيث أن كل باحث يمكن أن يستخدم مجموعة المعارف المتاحة لكي ينجز ابتكارات واختراعات جديدة من السلع الوسيطية.

قطاع السلع الوسيطية : ويتكون هذا القطاع من شركات ومؤسسات تنتج بضائع رأسمالية مستعملة في ذلك مجموعة من الاكتشافات والاختراعات المشترات من قطاع البحث كما يتميز هذا القطاع بالمنافسة الاحتكارية وهدا يضمن ارتفاع سعر السلع على تكلفتها الحدية لان جزءا من الأرباح يعود للباحثين وهو ما يسمى بملكية براءات الاختراع وهكذا يحفز قطاع البحث والتطوير لزيادة الاكتشافات العلمية [2].

قطاع الإنتاج للسلع النهائية : يتشكل هدا القطاع من عدد كبير من الشركات المنتجة للسلع النهائية والتي تعتبر في النهاية سلعة متجانسة واحدة وتستعمل هده الشركات في عمليتها الانتاجية

[1] شرر فريديريك ،ترجمة علي أبو عمشة ،مرجع سابق، ص 56.

[2] Zekane Ahmed, dépences publique productive,croissance à long terme et politique éconimique :essai d'analyse économique appliqué au cas de l'Algérie thèse de doctorat en science économique, 2003 ,p.66.

تكنولوجيا انتاج تربط بين رأس المال البشري والعمل رأس المال المادي المتمثل في السلع الرأسمالية المنتجة من طرف القطع الثاني.

إن حل نموذج Romer يكمن في كيفية تخصيص رأس المال البشري ما بين انشطة الابتكار والانتاج حيث يكون النمو مرتفعا كلما ازداد راس المال البشري المخصص للبحث وارتفعت فعاليته ونستنتج مما سبق أن تراكم المعرفة التقنية تعتبر محرك النمو الاقتصادي في النموذج وأن الاقتصاد الذي يخصص نسبة كبيرة من رأسماله البشري للبحث يتجه لتحقيق نمو مرتفع على المدى الطويل مقارنة بغيره من الاقتصاديات وهداما يدل على ان نموذج Romer هو احد اهم الصيغ التي تؤدي الى النمو الداخلي وبما ان قيمة الناتج Y تحدد داخليا وعلى أساس التطور التكنولوجي الدي يعتمد على كمية رأس المال البشري المخصص لأنشطة البحث والتطوير L_A ومدى فاعلية هاته الأخيرة فان نموذج Romer يتنبا بالدور الجديد للسياسات العمومية فزيادة نفقات البحث والتطوير وتحسين فعاليتهما عن طريق تأهيل العنصر البشري يضمن إستمرار النمو على المدى البعيد ويحسن من الاداء الاقتصادي للبلد.

وفي دراسة قام بها Shaw (1992) لاختبار نموذج Romer أكد على أن العامل التكنولوجي يفسر جزء ضئيل من النمو في اقتصاديات الدول المتخلفة وذلك على **Hiks** الدول المتقدمة حيث أن العامل التكنولوجي يبدي أثر كبير على النمو الاقتصادي. ويفسر Shaw هذا لاختلاف على أساس ضعف فاعلية رأس المال البشري في الدول المتخلفة ويرى في الانفتاح الاقتصادي لهذه الدول آلية تساعدها على التحسين من مستوى عن طريق نقل التكنولوجيا ،أي نقل المعدات والآلات ووسائل التجهيز (البضائع الرأسمالية) المتطورة والتي تصنيعها في دول العالم المتقدم[1] .

نموذج مانكيو ، رومر وويل (1992) Mankiw Romer Et Weil:

بغرض إعطاء تفسير التفاوت في حصة الفرد من الناتج الحقيقي فيما بين الدول ،أرجع مانكيو ،رومر وويل (MRW)ذلك إلى الاختلافات في مستوى تراكم رأس المال المادي والبشري وكذا معدل النمو السكاني .

حيث قام كل من مانكيو ،رومر وويل سنة 1992 بتوسيع نموذج Solow- Swan وذلك عن طريق إدماج رأس المال البشري H في دالة الإنتاج واعتباره عامل إنتاجي تراكمي مثله مثل رأس المال المادي

[1] Abouni Abdeljabbar et Said Hanchane , ouverture ,capital humain et croissance économique fondement theoriques et identification des liens à l'aide de données panel, université de la méditerranée ,2003 ,p 2.

Kواحتفظوا في ذلك بفرضية ثبات غلة الحجم في الناتج الكلي وكذا خارجية نمو العامل التكنولوجي A وسمي هذا النموذج ب نموذج سولو الموسع للنمو .

ويكتب النموذج بالصيغة الرياضية التالية[1]:

$$Y=K_t^{\alpha} H_t^{\beta} (A_t L_t)^{1-\alpha-\beta}$$

حيث :

Y_t: هو مستوى الناتج ، A_tالمستوى التكنولوجي K_t رأس المال المادي H_t: رأس المال البشري ، L_t: العمل

حافظ (MRW) على نفس معادلة تراكم رأس المال المادي التي استعملها سولو-سوان:

$$k = s_K.Y-\delta.K$$

حيث s_Kيمثل معدل الاستثمار في رأس المال المادي و δ معدل اهتلاكه.

واعتبروا أن تراكم رأس المال البشري يتم على نفس النحو وبمعدل اهتلاك مساوي إلى أيضا و ذلك من أجل تبسيط الحسابات فقط فنكتب :

$$H = s_H.Y-\delta.H$$

حيث sH يمثل معدل الاستثمار في رأس المال البشري و δ معدل اهتلاكه .

وبنفس الفرضية التي اتبعها سولو في تحليله فان (MRW) افترضوا أن معدل النمو كل من العمل و العامل التكنولوجي خارجي

نستنتج من نموذج (MRW) أن مستوى نصيب العامل من إجمالي الناتج الحقيقي مرتبط بشكل موجب بمستوى العامل التكنولوجي ومعدل الاستثمار في رأس المال المادي وكذا بمعدل الاستثمار في رأس المال البشري وبشكل سلبي بمعدل النمو السكاني .

والإضافة المهمة في هذا النموذج هي كشفة للحقيقة التي تؤكد على أن الاستثمار في رأس المال البشري هو متغير يفسر مستوى حصة العامل من إجمالي الناتج الحقيقي كما أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري تحسن من مستوى الإنتاجية على المدى الطويل.

نموذج بن حبيب وسبيجل (1994) Benhabib Et Spiegel:

في سنة 1990 لاحظ الاقتصادي Romer أن دور رأس المال البشري يتمثل في تأثيره المباشر على الإنتاجية بتحديده لقدرة الدول على خلق الابتكارات والتقنيات الجديدة الملائمة للإنتاج ، انطلاقا من

[1] Aghion. P et Howitt. P , théorie de la croissance endogène, édition dunod, paris, 2000, p256.

هذا قام Benhabib Et Spiegel سنة 1994 بصياغة النموذج التالي الذي يضم هذه الاعتبارات في دالة كوب دوجلاس على النحو التالي[1] :

$$Y = A(H)K^{\beta}L^{1-\beta}$$

حيث تم تضمين رأس المال البشري في دالة التقدم التقني وليس كمدخل للإنتاج كما في حالة رأس المال المادي والعمالة ، ومن بعد تم تحديد مكونات دالة التقدم التقني لتحتوي على حجم رأس المال البشري ليعكس المقدرة المحلية على الابتكارات وعلى تعبير يحتوي على الفجوة التقنية التي يتوجب عبورها وكذلك على معدل النمو التقني الذي يتحدد خارجيا.

وبالتالي يمكن تقدير دالة الإنتاج على أساس هذه الصياغة والحصول على معدل عائد رأس المال البشري.

2.2.3 نماذج الاستثمار في رأس المال البشري

ان اغلب الدراسات التي تناولت مواضيع رأس المال البشري تعتبر المستوى التعليمي للفرد بمثابة المقاربة الأكثر مصداقية لهذا العامل وعلى هذا الأساس فان نماذج الاستثمار في رأس المال البشري تركز على التعليم كأداة لتنمية مخزون رأس المال البشري والاستثمار في التعليم والتكوين مثل كل الاستثمارات الأخرى يمكن أن تحقق مردودية على أساس معدل العائد الحدي والذي يمثل الزيادة في الأجر الناجمة عن سنة دراسية إضافية وسنتناول نموذجين من النماذج التي عالجت هذا الموضوع وهما نموذج مانسر ونموذج بيكر.

نموذج مانسر (1985)MINCER:

توجد العديد من الأدبيات النظرية التي تناولت موضوع مردودية التعليم ،لكن النقطة المرجعية لكل هذه الأدبيات هي ما يسمى ب معادلة **Mincer** هذه المعادلة تعتبر لوغاريتم الأجر لفرد ما دالة خطية لعدد سنوات الدراسة لهذا الفرد.

تركز نماذج رأس المال البشري في منظور الاقتصاد الجزئي بواسطة الأفراد وذلك باستبعاد كل القوى غير التنافسية التي يترتب عليها تفاوت في الدخول[2] .

بغرض صياغة نموذجه يفترض **Mincer** الفرضيات التالية:

[1] Benhabib J. et Spiegel M.M., The Role of Human Capital in Economic Development: Evidence from Aggregate Cross-Country Data, Journal of Monetary Economics, 1994, vol. 34, p146.

[2] Arestoff Florence, taux de rendement de l'education sur marché du travail d'un pays en devloppement, université de paris IX dauphine ,2000, p 10.

المؤهلات المكتسبة عن طريق التعليم أو التكوين هي المقاربة الأصدق لرأس المال البشري والتي لها أثر مباشر على إنتاجية العامل .

الدوافع التنافسية تجبر الفرد على تمويل تعليمه أو تكوينه ويجنبه في ذلك العوائد المستقبلية و المتمثلة في تحسين الأجر.

تتمثل تكلفة التعليم والتكوين في نفقات التعليم والأجر الضائع (لان اتخاذ قرار مواصلة التعليم والتكوين يقتضي تأجيل الأجر لفترة مستقبلية).

يتخذ الأفراد قراراتهم بالتعليم او التكوين مرة واحدة خلال حياتهم ، وبعد انتهاء هذه الفترة يظل تدفق الدخل المستقبلي ثابت طوال مدة حياتهم العملية[1].

على أساس هذه الافتراضات يتأتى توازن الفرد الواحد عندما يصبح غير مبال بين التعليم لفترة Sسنة وعدم التعليم وذلك بمقارنة القيمة الحاضرة للتدفقات النقدية للدخل من كل خيار.

نموذج بيكر Becker 1964:

يعتبر **Becker** من الأوائل الذين تناولوا مواضيع الاستثمار في رأس المال البشري إذ يفرض أن متوسط الدخل الذي سيحصل عليه الفرد يعتمد على مستوى مخزون رأس ماله البشري المتمثل أساسا في التعليم (عدد سنوات الدراسة) لهذا الفرد وأن الأفراد يتخذون قراراتهم بمواصلة الدراسة لسنة دراسية إضافية أو التوجه للعمل على حسب المقارنة بين الزيادة في الأجر الناجمة عن التحسن في المستوى الدراسي في سوق العمل وبين تكلفة الدراسة (الدخل الضائع ونفقات الدراسة)

وهذا القياس المعتمد على الأجر لا يمكن أن يعتبر بمثابة العائد الحدي للتعليم (عائد سنة دراسية) الا إذا تحقق هذين الشرطين :

- الإنتاجية الحدية و الأجر الحقيقي يجب أن يكونا متناسبين.

[1] Mincer j , investment in humain capital and personal incoe distribution , journal of political economy, 1958 ,N°56.

- الزيادة في الإنتاجية المتعلقة بسنة دراسية إضافية يجب أن تنسب مباشرة الى المنظومة التربوية.

الشرط الاول محقق في سوق العمل ولكن بشرط أن تكون قوى السوق تمارس من قبل العمال و ارباب العمل بالتساوي على حسب مقياس الأجر وفي هذه الحال إن لم تكن هناك مساواه بين الأجر الحقيقي والانتاجية فإن المساواة مابين الأجور النسبية للأفراد الذين لهم عدد سنوات دراسة مختلفة و إنتاجيتهم النسبية محققة وهذه النتيجة لها أهمية كبيرة في قياس العائد الفردي للتعليم.

أما الشرط الثاني فهو أقل ملائمة مع الواقع فعلى اعتبار أن للتعليم مهمة أساسية تتمثل في نقل المعارف فان سبانس (Spense 1973) اعتبر أن دور المنظومة التربوية لايقتصر على منح الشهادات فقط بل يهدف أيضا إلى صقل المواهب الفطرية للأفراد والتي لا تقدر المؤسسات على ملاحظاتها في غياب المنظومة التربوية[1] .

[1] Aghion Philippe et Cohan Elie, Education Et Croissance , Conseil d'Analyse Économique, paris ,2004, p .15.

خاتمة :

بعد التطرق إلى المفاهيم الأساسية لكل من النمو الاقتصادي ورأس المال البشري اتضح لنا أن العوامل المفسرة لاختلافات النمو بين الدول أعطت أهمية كبيرة لدور المؤسسات و رأسمال البشري .

إن نظريات النمو الداخلي أعطت مكانا للعديد من تحاليل عوامل هذه الاختلافات :لا يجب النظر فقط لرأس المال المادي، و لكن أيضا رأسمال البشري، لا يجب فقط الأخذ بعين الاعتبار تراكم العوامل، ولكن أيضا تركيبة العوامل، الإنتاجية الكلية للعوامل، القدرات التكنولوجية، المعارف، و بالتالي المحتوى المؤسساتي والسياسي،القواعد والمعايير.

تعتبر المؤسسات من أهم العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي حيث تحتل مكانة هامة الى جانب النظريات الحديثة للنمو (نظريات النمو الداخلي) كما تعتبر من أهم المحددات العميقة لمستوى الدخل إلى جانب التجارة والجغرافيا .

تؤكد الأبحاث الأخيرة أن المؤسسات تفسر كل شيء تقريبا يتعلق بمستوى بلد من التنمية الاقتصادية و أن قيود الموارد و الجغرافيا الطبيعية و السياسات الاقتصادية والجغرافيا السياسية و الجوانب الأخرى للهيكل الاجتماعي الداخلي لها تأثير قليل أو ليس لها تأثير على الإطلاق.

الفصل الثالث : دور المتغيرات المؤسساتية في تحقيق النمو الاقتصادي

مقدمة:

تتمثل أهم المتغيرات المؤسساتية المعتمدة دوليا في مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي (التعبير عن الرأي والمساءلة ،الاستقرار السياسي وغياب العنف ،فعالية الحكومة ،نوعية التنظيمات، سيادة القانون ،ضبط الفساد) ومؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال و مؤشر الحرية الاقتصادية.

إن الأدبيات والدراسات التطبيقية التي نشرت حديثا تصر على الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات وذلك ومن خلال المؤشرات المؤسساتية في ترقية النمو الاقتصادي ،كما شهدت الفترة الاخيرة إهتماما متزايدا على الصعيد العالمي بالمؤسسات حيث أصبحت معظم الدول تولي اهمية كبيرة بالتغيير المؤسساتي .

تطرقنا في هذا الفصل الى مختلف المتغيرات المؤسساتية والى الدراسات التطبيقية او التجريبية التي تناولت دور المتغيرات المؤسساتية في تحقيق النمو الاقتصادية كما قمنا بعرض التجارب الدولية وتطور مؤشراتها المؤسساتية.

1. الإطار النظري للمتغيرات المؤسساتية:

تقاس نوعية المؤسسات بمجموعة من المؤشرات ومن أهم هذه المؤشرات المؤسساتية المعتمدة : مؤشرات الحوكمة ، مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، مؤشرات الحرية الاقتصادية.

1.1 مؤشرات الحوكمة

تعرف الحوكمة عموما بأنها التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في دولة ما .ويشمل ذلك العملية التي تختار بواسطتها الحكومة، تراقب وتستبدل .قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بفعالية .احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها .الأبعاد الستة للحوكمة المطابقة لهذا التعريف هي:[1]

التعبير والمساءلة Expression Et Responsabilité: يقيس هذا المؤشر الحقوق السياسية والفردية التي يتمتع بها المواطنون. هذا المتغير "الديمقراطية" يعبر عن مؤشر كبير (méga-indicateur)ويجمع مجموعة من العوامل المتعلقة بنوعية البيئة المؤسسية مثل:

- التغييرات على مستوى الحكومة،.
- شفافية ومصداقية النظام القانوني.
- درجة الحرية المدنية: حرية التعبير ،الدين والصحافة، وفي المظاهرات
- الحقوق السياسية: يوفر هذا المؤشر الفرعي المعلومات على تعدد الأحزاب السياسية، على جودة العملية الانتخابية (لو جرت الانتخابات حرة ونزيهة)، ويعلم عن وجود في البلدان المعنية، من "مجموعة مهيمنة (والمؤشر الفرعي إعادة النظر في درجة المنافسة السياسية).
- درجة التدخل العسكري في السياسة.
- الشفافية

الاستقرار السياسي وغياب العنفLa stabilité politique et la violence : يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلكالعنف بدوافع سياسية والإرهاب. ويوضح من خلال ما يلي:

- النزاعات المسلحة.
- الانقلابات.
- الاضطرابات الاجتماعية.

[1] Kaufmann Daniel, Art Kraay, Massimo Mastruzzi, Governance Matters VII : Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2007, Policy Research Working Paper 4654, World Bank 2008, p. 7-8 .

- التهديدات الإرهابية والعنف السياسي.
- التوترات العرقية.
- الطائفية على النطاق السياسي.
- التدابير القهرية للاحتفاظ بالسلطة.
- التعديلات الدستورية.[1]

فعالية الحكومة L'efficacité De La Gouvernance Publique: يقيس نوعية الخدمات العامة، نوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، نوعية صنع السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات ويفسر هذا المتغير بشكل رئيسي ما يلي:

- نوعية السياسات العامة.
- نوعية الموظفين الحكوميين.
- التقلبات يمكن أن تؤثر على نوعية الموظفين الحكوميين..
- قدرة الحكومة على تصميم برامج جديدة.
- مدى طول الفترة الزمنية التي يقضيها العوامل الاقتصادية مع البيروقراطيين. إما المعوقات البيروقراطية.
- نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة.
- القدرة على التنبؤ بالتغييرات في القواعد والقوانين.
- الشفافية على المستوى اللامركزي.
- اختصاص الموظفين في القطاع العام فيما يتعلق بمهارات الموظفين التي يمتلكها القطاع الخاص.
- التبذير في الإنفاق الحكومي.
- درجة التعرض للخدمات العامة في التدخل السياسي.

نوعية التنظيمات La Qualite De La Reglementation Administrative: يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة والتي تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعزيزه وتشمل ما يلي:

- درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد.
- السيطرة على الأسعار والأجور.

[1] Mtiraoui Abderraouf,qualité institutionnelle,capital humain et croissance économique dans la zone MENA : application sur les données de panel dynamique (GMM) p.5.
http://www.institut-numerique.org/qualite-institutionnelle-capital-humain-et-croissance-economique-dans-la-zone-mena-application-sur-les-donnees-de-panel-dynamique-gmm-522a1ea5c3eb4

- سياسات التجارة (الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة).
- نوعية التنظيم المالي ودعم الاستثمار المحلي والأجنبي.
- فعالية التدابير التنظيمية التي تنطبق على الصادرات.
- مراقبة الأسعار.
- تحرير الأسعار.
- اللوائح المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- سياسات المنافسة.
- درجة هيمنة المؤسسات العامة على النشاط الاقتصادي.
- فعالية السياسة المالية.

نوعية الإجراءات القانونية وسيادة القانون La Qualite Des Procedures Legales, Etat De Droit: هذا المؤشر يقيس مدى ثقة والتزام المتعاملين بقواعد المجتمع، وخاصة نوعية إنفاذ العقود، حقوق الملكية، الشرطة، المحاكم، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف ويفسر أيضا من قبل العديد من الجوانب مثل:

- مدى تطبيق العقود الخاصة.
- مدى التاثير في السوق السوداء.
- حماية حقوق الملكية.
- فعالية السياسات الرامية إلى حماية سلامة الأفراد.
- القدرة على التنبؤ في النظام القضائي.
- كفاءة النظام القضائي في دعمها للمعاملات التجارية.
- استقلال القضاء.
- احتمال فوز دعوى قضائية تقف ضد الحكومة.

ضبط الفساد Le Contrôle De La Corruption: يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، يشمل كل من أشكال الفساد الكبير والصغير، فضلا عن اقتناص الدولة من قبل النخبة والمعارف الخاصة ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

- فعالية مبادرات مكافحة الفساد.
- الفساد في الإدارة العامة.
- الفساد في النظام السياسي عائقا أمام الاستثمار الأجنبي.

- تكرار "مبالغ إضافية" للحصول على الخدمة[1].

دليل المؤشر:

تسمح بيانات البنك الدولي بالحكم على كل مؤشر من المؤشرات الستة للحوكمة لدولة ما من خلال:

الترتيب المئوي Percentile Rank (0- 100) مؤشر يرتب الدولة ضمن كل دول العالم .صفر يوافق أدنى ترتيب و 100 يوافق أعلى ترتيب.

تقديرات الحوكمة Governance Score (-2.5 +2.5)

تقديرات الحوكمة تقاس بسلم يتراوح من 2.5 - إلى 2.5 + ، القيم الأعلى توافق حوكمة أفضل[2]

بالنسبة للترتيب المئوي حيث تتراوح قيمة المؤشر بين (0) و % 100، يكون التقييم كما يلي :

أعلى من % 75 وضع مقارن ممتاز، أعلى من50 % وضع مقارن جيد، أعلى من % 25 وضع مقارن متوسط، أعلى من % 10 وضع مقارن ضعيف، اقل من % 10 وضع مقارن ضعيف جدا.[3]

2.1 مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال

يصدر البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية سنويا تقريرا مشتركا حول ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business،يعتبر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة يجري استخدامهما عبر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من البلدان لقياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية وقد غطى أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي صدر في عام 2003خمس مجموعات من المؤشرات في 133 بلدا، أما تقرير عام 2014 فغطى 10 مجموعات المؤشرات في 189 بلد.[4]

يرتب تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال البلدان من 1 إلى 189 في كل موضوع من الموضوعات العشرة التالية:

بدء النشاط التجاري :يلخص التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع، عدد الإجراءات ومدتها، والتكلفة التي تواجه الشركات ذات المسؤولية المحدودة لتتوافق مع المتطلبات القانونية والإدارية عند بدء النشاط .يشمل أربع مؤشرات.

-الإجراءات القانونية اللازمة لتأسيس شركة وتشغيلها (العدد)

-المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء(بالأيام)

[1] Abderraouf Mtiraoui , op cit p 6-7

[2] World bank ,governance indicators, http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp

[3] ناجي بن حسين، الفساد :أسبابه، أثاره واستراتيجيات مكافحته، إشارة لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب العربي الكبير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006 ،ص 29

[4] تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2014، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان ، www.doingbusiness.org

-التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء(% من متوسط الدخل القومي للفرد)

-الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

استخراج تراخيص البناء : يدرس خطوات ومدة وتكلفة التقيد بمتطلبات بناء مستودع والحصول على أذون أعمال وتراخيص متعلقة ببدء مشروع .يشمل 3 مؤشرات.

-الإجراءات القانونية اللازمة لبناء مستودع(عدد الإجراءات).

-المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء (بالأيام).

-التكلفة اللازمة لاستيفاء كل جراء(% من متوسط الدخل القومي للفرد)

توظيف العاملين :يقيس الصعوبة التي يواجهها أصحاب الأعمال من حيث تعيين العاملين وفصلهم، كل مؤشر يحدد قيمة بين0-100 والقيم الأعلى تمثل قوانين غير مرنة، ويشمل 5 مؤشرات .

.مؤشر صعوبة التعيين(0 -100)

مؤشر صرامة ساعات العمل (0 -100)

مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0 -100)

مؤشر صرامة قوانين العمل (0 -100)

تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)

تسجيل الملكية :يدرس سهولة تأمين حقوق الملكية، عدد الإجراءات ومدتها والتكلفة التي تواجه أصحاب الأعمال في تسجيل الممتلكات .يشمل 3 مؤشرات.

-الإجراءات اللازمة لنقل سند الملكية الخاص بعقار نقلا قانونيا(عدد الإجراءات).

-المدة اللازمة لاستيفاء كل إجراء (بالأيام).

-التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء(%من قيمة العقار).

الحصول على الائتمان :يبين تقييمات شفافية المعلومات الائتمانية والحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين .ويتراوح مؤشر الحقوق القانونية من 0 إلى 10 ، والقيم الأعلى تشير إلى أن تلك القوانين تسهل الحصول على الائتمان .ويقيس مؤشر معلومات الائتمان نطاق المعلومات الائتمانية ونوعيتها ومدى قابلية الحصول عليها من خلال السجلات العامة أو المكاتب الخاصة، وهو يتراوح من 0 إلى 6، والقيم الأعلى تشير إلى أن المزيد من معلومات الائتمان متاحة من أي سجل عام أو مكتب خاص.

ويشمل 4 مؤشرات.

مؤشر قوة الحقوق القانونية(0-10)

مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)

-تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية(% من عدد السكان الراشدين)

-تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية(%من عدد السكان الراشدين)[1].

حماية المستثمرين : يصف المؤشر ثلاثة أبعاد من حماية المستثمرين :شفافية الصفقات (مؤشر مدى الكشف) المسؤولية عن التعامل الذاتي (مؤشر مدى مسؤولية المدير)، وقدرة المساهمين على مقاضاة الموظفين والمديرين بسبب سوء الإدارة (مؤشر قضايا المساهمين) ومؤشر حماية المستثمر.

وتتراوح قيم المؤشرات من 0 إلى 10 ، والقيم الأعلى تشير إلى المزيد من الكشف، والمزيد من المسؤولية من جانب المديرين، والمزيد من الصلاحيات للمساهمين في معارضة الصفقة، والحماية الأفضل للمستثمرين . يشمل 4 مؤشرات.

-مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)

-مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)

-مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)

-مؤشر حماية المستثمرين (0-10)

دفع الضرائب : يدرس الضرائب الفعلية التي يلزم على أي شركة متوسطة الحجم أن تدفعها في كل عام (الامتثال الضريبي في شركة صناعية محلية) ويشمل 3 مؤشرات.

-مدفوعات الضرائب لشركات صناعية في عام(2008 عدد المرات سنويا)

-الوقت اللازم للامتثال لأنواع الضرائب الثلاثة الرئيسية (بالساعات سنويا)

-إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

التجارة عبر الحدود : هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار كافة الإجراءات الرسمية والتكاليف اللازمة في استيراد وتصدير البضائع، ويشمل 3 مؤشرات.

-المستندات اللازمة لإتمام التصدير والاستيراد (عدد)

-الوقت اللازم لإتمام التصدير والاستيراد (الأيام)

-التكلفة اللازمة لإتمام عملية التصدير والاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)

تنفيذ العقود :يدرس هذا المؤشر سهولة أو صعوبة تنفيذ العقود التجارية، ويشمل 3 مؤشرات.

-عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ عقد ما (العدد)

-المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية)

-التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء (% من قيمة المطالبة)

[1] تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 ، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان .

إغلاق المشروع : يدرس هذا المؤشر الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية حالات الإفلاس، ويختصر هذا في معدل استراد الدين ويتكون من ثلاث مؤشرات :

-الوقت اللازم لاسترداد الدين (بالسنوات)

-التكلفة اللازمة لاسترداد الدين (%من قيمة موجودات التفليسة)

-معدل الاسترداد بالنسبة للدائنين (سنتات عن كل دولار)[1]

3.1 مؤشرات الحرية الاقتصادية

يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية مرجعا لتقييم دور الحكومة في الاقتصاد حيث يتضمن تقييما لحجم الحكومة وكذلك تقييما لغياب الحكومة أو في المقابل مبالغة التدخلات الحكومية والقيود التي تفرضها الدولة على العمليات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار والائتمان والملكية الخاصة ومؤشر الحرية الاقتصادية هو مؤشر طوره معهد Heritage بالولايات المتحدة الامريكية ويعتمد في دراسة درجة الحرية الاقتصادية على عشرة عوامل وكل عامل يتكون من مجموعة من المتغيرات وهذه العوامل هي :

حرية الأعمال : وهنا يتم تقييم حرية الافراد في إنشاء وإدارة المشروعات دون تدخلات حكومية مفرطة سواء في شكل قواعد وإجراءات أو في شكل ضرائب ورسوم والتقييم في هذا الاطار يعتمد على نتائج مؤشرات ممارسة الاعمال للبنك الدولي.

حرية التجارة : وهنا يتم تقييم المعوقات الجمركية وغير الجمركية التي قد تواجه المصدرين والمستوردين والتقييم هنا بشكل أساسي هو تقييم لدور الحكومة في تحرير دخول وخروج السلع والخدمات وهو ما ينعكس بالتالي على تحقيق الاهداف الاقتصادية لمختلف الاطراف.

الحرية المالية : وهنا بشكل مباشر يتم تقييم العبء الضريبي الى اي مدى تمثل الضرائب عبء على الاقتصاد على اعتبار ان كل ما تحصله الحكومة من ضرائب هو استقطاع من محفظة الاطراف الاخرى وبالتالي يؤثر بالسلب على الحافز الموجود لديهم للقيام بأدوارهم ومن المهم هنا ملاحظة أن المؤشر لا يقتصر فقط على ضرائب الدخل وضرائب الشركات ولكن كل ما هو دخل ضريبي للدولة يدخل في حساب المؤشر.

تدخل الحكومة في الاقتصاد : والمقصود هنا هو تقييم محدد لحجم الحكومة وذلك بدلالة نسبة استهلاكها الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي

[1] تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2014، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان ، www.doingbusiness.org

السياسة النقدية: ويتم تقييم الحرية النقدية للدولة بدلالة استقرار الاسعار (محدودية التضخم) من جهة وغياب القيود السعرية من جهة أخرى.

حرية الاستثمار : وهنا يتم تقييم القيود التي تضعها الحكومة على تدفقات رؤوس الاموال للداخل والخارج ويدخل فيها كذلك القيود التي توةضع على المستثمرين الاجانب كحق تملك المشروعات أو العقارات كما تتاثر كذلك بمدى استقرار سوق الصرف وتوافر العملة الاجنبية.

حرية الجهاز المصرفي : والمقصود هنا بشكل اساس هو استقلال البنك المركزي وعدم وجود وحدات مصرفية حكومية بالاضافة الى حرية عمل الوحدات المصرفية الاجنبية.

حقوق الملكية : تقييم لقدرة الافراد على الاحتفاظ بالممتلكات الخاصة وتنميتها ،وهو ما يتطلب بالتالي وجود قوانين قوية وضمان فاعليتها وضمان انفاذ العقود وسرعة انهاء المنازعات القضائية وغياب الفساد المضيع لحقوق الملكية.

التحرر من الفساد : الفساد يعتبر التهديد الرئيسي للتقدم الاقتصادي لانه يشيع الاحساس بعدم الامان ويزيد من معدلات عدم التيقن لدى جميع الاطراف والواقع ان تقييم هذا العنصر يعتمد بشكل اساسي على نتائج الدول في مؤشر الفساد الذي تصدره مؤسسة الشفافية العالمية.

حرية التوظيف: وهنا يتم قياس الجوانب المختلفة لسوق العمل كاللوائح المتعلقة بالحد الادنى للأجور وما اذا كانت هناك قوانين تمنع تسريح العمال ومتطلبات الخدمة والاعباء القانونية على التوظيف والواقع أنها مؤشرات مستقاة من مؤشرات مباشرة الاعمال للبنك الدولي.

قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية	من 0 الى اقل من 50	من 50 الى اقل من 60	من 60 الى اقل من 70	من 70 الى اقل من 80	من 80 الى 100
التصنيف	دول غير حرة اقتصاديا	دول يغلب عليها غياب الحرية الاقتصادية	دول معتدلة الحرية الاقتصادية	دول ذات حرية اقتصادية شبه كاملة	دول ذات حرية اقتصادية كاملة

Source : www.heritage.org

2. دور المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الدراسات السابقة

أصبحت للمؤسسات دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي ولذلك أولى الكثير من الاقتصاديين إهتمام كبير لدراسة هذا الموضوع وذلك من خلال المتغيرات المؤسساتية كالحكم الراشد ،ممارسة أنشطة الاعمال والحرية الاقتصادية.

دراسة(1996)Robert J.Barro [1] تم اختبار مؤشر إجمالي للتعبير عن جودة الإطار المؤسسي و هو مؤشر سيادة القانون الصادر عن دليل المخاطر السياسية إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى,تم التعبير عن العوامل المؤسسية بدلالة :

الاستهلاك الحكومي , نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر سيادة القانون ,وفقا للدليل القطري للمخاطر الدولية International Country Risk

تم اختبار أثر العوامل المختلفة على النمو الاقتصادي بدلالة معدل النمو الحقيقي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وهي دراسة مقارنة بين 100 دولة ,وبيانات عن الفترة1960-1990 ،جاءت نتائج الدراسة في معظمها تتوافق مع الفرضيات النظرية فقد اتضح أن مؤشر سيادة القانون يرتبط ايجابيا بشكل قوي بالنمو الاقتصادي ,حيث تم تقدير التغير بانحراف معياري واحد في مؤشر سيادة القانون يؤدي إلى زيادة معدل النمو بنحو 0.5%.

كبر حجم الحكومة يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي بحيث يؤدي انخفاض معدل الإنفاق الحكومي بانحراف معياري واحد إلى زيادة معدل النمو بنحو 2.6%.

بينما جاء مؤشر الديمقراطية بشكل غير معنوي إحصائيا و إن كانت إشارة المعامل الخاص به سالبة ,أي أن المزيد من الديمقراطية يؤدي إلى تناقص معدل النمو.

دراسة (1998) Richard K.Vedder and Lowell E.Gallaway [2] تم دراسة أثر حجم الحكومة على النمو الاقتصادي, وتم التعبير عن حجم الحكومة بدلالة نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي.

تم اختبار فرض تعظيم القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي وهي دراسة على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ,وبيانات عن الفترة 1947-1997 وأوضحت النتائج تحقق فرضية وجود نقطة حرجة

[1] Barro Robert J, Determinants of Economic Growth : A Cross-Country Empirical Study,national bureau of Economic Research (Nber),Cambridge,1996.

[2] Richard K.Vedder and Lowell E.Gallaway ,Government Size And Economic Growth,Ohio University,Washington,USA ,1998.

يبدأ بعدها التأثير السلبي للإنفاق الحكومي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي, وتم تحديد نسبة 17.5% من الناتج المحلي الاجمالي

دراسة Raymond Fisman(1999) [1] تم قياس اللامركزية بدلالة نصيب المحليات من الانفاق الحكومي ,وهو حاصل قسمة انفاق المحليات على اجمالي الانفاق الحكومي ,و ذلك اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي،تم اختبار أثر اللامركزية على إنتشار الفساد ,وذلك بدلالة مؤشر الفساد الصادر عن الدليل القطري للمخاطر الدولية (International Country Risk Guide)

وفي هذه الدراسة تم المقارنة بين 57 دولة اوروبية ,وبيانات عن الفترة من 1980- 1995 و أوضحت النتائج وجود علاقة سلبية قوية بين اللامركزية من جهة و مؤشر الفساد من جهة اخرى ,وأوضحت النتائج أن التغير في معدلات اللامركزية يفسر نحو 62% من التغير في قيمة مؤشر الفساد.

دراسة Wiltold J .Henisz(2000) [2] تم اختبار أثر المؤسسات السياسية على النمو الاقتصادي وقد تم التعبير عن المؤسسات السياسية ب مؤشر لسيادة القانون صادر عن الدليل القطري للمخاطر الدولية ،مؤشرات صادرة عن قاعدة بيانات الأحوال السياسية (الديمقراطية ، تغير شخصيات متخذي القرار) وتم التعبير عن النمو الاقتصادي بدلالة المعدل الحقيقي لنمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. و كانت هذه الدراسة هي دراسة مقارنة بين 175 دولة في الفترة الممتدة بين 1960- 1994 .

وأظهرت النتائج أن كل المؤشرات المتضمنة ذات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وبمعنوية إحصائية مرتفعة إلا إن أهم هذه المؤشرات هو مؤشر القيود المؤسسية على صنع السياسات والذي فسر نحو 77% من التفاوت في معدلات النمو، ويليه مباشرة مؤشر سيادة القانون مفسرا .

73% من التفاوت في معدلات النمو ثم مؤشر الديمقراطية 72%و مؤشر تغير الشخصيات متخذي القرار 69%. وبشكل أخر فان التغير بانحراف معياري واحد في مؤشر القيود المؤسسية على صنع السياسات كفيل بتحقيق ما يعادل 31% تغير في معدل النمو .

[1] Raymond Fisman,Decentralization and Corruption :Cross-Country and Cross-State Evbidence,Columbia Business School and Devlopement Research Group,The World Bank,Colombia 1999.

[2] Wiltold J .Henisz , the institutional Environment For Economic Growth, march 2000.

دراسة (2001) **Maya Vijayaraghavan And William A Ward**[1] تم قياس المؤسسات بمجموعة من المؤشرات والمتمثلة في مؤشر الحكم الجيد كمتوسط لثلاث مؤشرات فرعية تقيس الفساد، سيادة القانون ، جودة الحكومة.

مؤشر لحماية حقوق الملكية كمتوسط لمؤشري مخاطر عدم نفاذية العقود ،ومخاطر فقدان الملكية

مؤشر الحرية كمتوسط مؤشري الحقوق السياسية والحريات المدنية كما يصدر عن مؤسسة بيت الحرية.

مؤشر الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الإجمالي (تزايد قيمة المؤشر تعكس حجما أقل للاستهلاك الحكومي).

ومؤشر النمو المستخدم هو معدل نمو نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي و كانت هذه الدراسة هي دراسة مقارنة بين 43 دولة في الفترة الممتدة بين 1975- 1990 وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيرا إيجابيا لكل المؤشرات المؤسساتية المتضمنة وإن كان أكثر هذه المؤشرات معنوية هو مؤشر الاستهلاك الحكومي مؤكدا فرضية الأفضلية للحكومات الأصغر،ويليه مباشرة مؤشر حماية حقوق الملكية مؤكدا أيضا فرضية أن مزيدا من حماية حقوق الملكية تؤدي إلى مزيد من النمو الاقتصادي .

في حين جاءت مؤشرات الحكم الجيد والحرية بلا معنوية إحصائية وإن كان مؤشر الحكم الجيد أظهر إرتباطا قويا بمؤشر حماية حقوق الملكية ،وهو ما يدل على أن له تأثيرا قويا على النمو الاقتصادي إن كان غير مباشر.

دراسة (2002) **Abdiweli M.Ali and W.Mark Crain**[2] تم اختبار ثلاثة مؤشرات للتعبير عن جودة الإطار المؤسسي : مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدر عن مؤسسة فراسر، الحقوق السياسية ,و الذي يصدر عن مؤسسة بيت الحرية ،الحريات المدنية والذي يصدر عن مؤسسة بيت الحرية ، تم اختبار الأثر على الاداء الاقتصادي بدلالة: معدل النمو الحقيقي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

نسبة الاستثمار الى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره دليلا عن كفاءة تخصيص الموارد، وهي دراسة مقارنة بين 119دولة ,وبيانات عن الفترة 1975-1989 أوضحت النتائج وجود تأثير

[1] Maya Vijayaraghavan and William A .Ward , institutions and economic growth: empirical evidence from a cross- national analysis, clemeson university, 2001.

[2] Abdiweli M.Ali and W.Mark Crain ,Institutional Distortions,Economic Freedom and Growth,Cato Journal,Vol21,No.3,2002.

قوي لكل من المؤشرات الثلاث على النمو الاقتصادي , وان كان مؤشر الحرية الاقتصادية هو المؤشر الوحيد الذي اظهر اتساق النتائج مع النماذج المختلفة .وكما هو متوقع فان المزيد من الحرية الاقتصادية يساهم في زيادة نصيب الفرد من الناتج وقد فسرت التغيرات في مؤشر الحرية الاقتصادية نحو 50% من التفاوت في قيمة متوسط دخل الفرد .اما فيما يتعلق بنسبة الاستثمار ,فقد جاءت النتائج غير متسقة لكل المؤشرات المؤسسية المتضمنة.

دراسة (2003) Peter Nunnenkamp [1] تم قياس الجانب المؤسسي من خلال مؤشرات الحكم الجيد و تتضمن 6 مؤشرات: المساءلة ،الاستقرار السياسي،فاعلية الحكومة،جودة التشريع،سيادة القانون،التحكم في الفساد،تم اختبار مدى تأثير السياسات الاقتصادية على نتائج النمو الاقتصادي ,ثم تم اختبار تأثير الإطار المؤسسي على السياسات الاقتصادية ,وقد تم قياس نتائج النمو الاقتصادي بدلالة معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي مقوما بمعادل القوة الشرائية ,بينما تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لتقييم السياسات الاقتصادية بما يتضمن :

-متوسط معدل التضخم السنوي .

-استهلاك الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

-التراكم الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

-متوسط عدد سنوات التعلم

-قيمة الواردات و الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

-الإيرادات الجمركية كنسبة من قيمة الواردات

-تدفق و رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

كانت هذه الدراسة تتضمن 88 دولة تتمثل الدول العربية بالإضافة إلى مجموعة من الدول النامية و المتقدمة لأغراض المقارنة ,وفي الفترة 1980-2000.

أوضحت النتائج أن هناك علاقة قوية بين جودة المؤسسات و جودة السياسات الاقتصادية و التي بدورها كان لها تأثير معنوي و ايجابي على النمو الاقتصادي .كما أوضحت النتائج أن جودة المؤسسات لها تأثير قوي على كفاءة السياسات الاقتصادية.

[1] Peter Nunnenkamp ,Economic Policy ;Institutional Dévelopment ;and Income Growth :How Arab Countries Compare with other Developing Countries,Kiel Institule for Word Economics,Germany,2003.

دراسة Edward Glaeser (2004)[1] تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت المؤسسات السياسية تسبب النمو و ما إذا كان تراكم رأس المال البشري يؤدي إلى تحسين الإطار المؤسسي واستعمل Glaeser في دراسته المؤشرات التالية وهي مخاطر فقدان الملكية ،فاعلية الحكومة، سيطرة الحكم الفردي، التعددية الحزبية ،الديمقراطية، الاستقلال القضائي، التقييم الدستوري ،التمثيل النسبي، الالتحاق بالمدارس .

ومؤشر النمو المستخدم هو معدل نمو متوسط دخل الفرد و كانت هذه الدراسة هي دراسة مقارنة بين 77 دولة في الفترة الممتدة بين 1960- 2000 .

وأظهرت نتائج الدراسة إرتباطا قويا بين متوسط تقييم جودة الإطار المؤسسي ومعدل النمو في الفترة الزمنية المختبرة. إلا أن النتائج على مستوى المؤشرات بمفردها أظهرت عدم وجود تأثير للمؤشرات السياسية وعلى رأسها الاستقلال القضائي والتعددية والديمقراطية كما نتج أن رأس المال البشري هو المصدر الأساسي للنمو أكثر مما هي المؤسسات.

دراسة James D.gwartney (2004) [2] تهدف هذه الدراسة إلى إختبار الحرية الاقتصادية بدلالة مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر النمو المستخدم هو مجموعة من المؤشرات على رأسها متوسط دخل الفرد ومعدل النمو السنوي له،ثم يتم قياس تأثير الحرية الاقتصادية أيضا على رصيد رأس المال البشري والعيني لدى الدول بدلالة مؤشرات نصيب العامل من رأس المال العيني ونصيب العامل من رأس المال البشري. و هي دراسة مقارنة بين 99 دولة في الفترة الممتدة بين 1980- 2000 .

وأظهرت نتائج الدراسة أن الفروق في تقييم الحرية الاقتصادية تفسر نحو63 % من الاختلافات بين الدول في مستويات الدخل ونحو 25 % من الاختلافات في معدلات النمو السنوي . ومن ناحية أخرى فإن التحسن المستدام بدرجة واحدة في تقييم الحرية الاقتصادية للدول من شأنه أن يحقق 2،16 % زيادة في نصيب العامل من رأس المال العيني وزيادة نحو 0،112 سنة في نصيب العامل من رأس المال البشري .

[1] Edward L. Glaeser and other, do institutions cause growth? , National Bureau Of Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138, June 2004.

[2] James D.Gwartney and others , economic freedom,institutional quality,and cross-country differences in income and growth Cato Journal, Vol. 24, No. 3 , 2004.

دراسة(2004)**Daniel Berkowitz And Karen Clay**[1]تم قياس اثر جودة المحاكم الرسمية على الأداء الاقتصادي وقد تم الاعتماد على مؤشر جودة المحاكم الصادر عن غرفة التجارة الأمريكية و الذي اعتمد على استطلاع رأي 824 محاميا متمرسا تم قياس المستوى الاقتصادي لكل ولاية بدلالة:

-وسيط دخل الأسرة

-نسبة السكان تحت خط الفقر.

وهي دراسة مقارنة بين 48 ولاية أمريكية ,في عام 2001 وأوضحت النتائج وجود علاقة قوية بين جودة المحاكم من جهة ,ومستوى الأداء الاقتصادي من جهة أخرى حيث اتضح أن التغير بانحراف معياري واحد في مؤشر جودة المحاكم يؤدي إلى زيادة وسيط الدخل بنحو 11.3% و انخفاض نسبة الفقراء بنحو 4.1% كما أوضحت النتائج أن التغير في مستوى جودة المحاكم يفسر نحو 49% من التفاوت مستويات الدخل ويفسر أيضا 59% من التفاوت في معدل الفقر.

دراسة(2005)**Atsus Limi** [2] تم الاعتماد على مؤشرين أساسيين للاختبار:

اللامركزية المالية بدلالة نصيب الحكومات المحلية من اجمالي الإنفاق الحكومي.

الحرية السياسية بدلالة مؤشر الحقوق السياسية الصادر عن بيت الحرية.

مجموعة من المؤشرات التي تقيس متوسط معدل النمو الحقيقي لمتوسط دخل الفرد خلال الفترة 1997-2001 تم استخدام مؤشرات 51 دولة في الفترة1997-2001. و أوضحت النتائج ان هناك علاقة ايجابية قوية بين اللامركزية المالية و معدل النمو ,ويمكن القول ان زيادة في نصيب الحكومات المحلية يساعد على زيادة معدل النمو بنحو 0.06.و بالرغم من ان زيادة الحرية السياسية تكون حافزا لتحقيق الفوائد من اللامركزية على النمو الاقتصادي ,الا ان النتائج لم تؤيد هذا الفرض بل ان زيادة الحرية السياسية تأثر سلبا في بعض الاحيان على النمو الاقتصادي و أوضحت النتائج وجود تأثير قوي .

دراسة(2006) **A.Coopr Drury and Others**[3] تم الاعتماد على مجموعة مختلفة من المؤشرات لقياس الفساد و الديمقراطية : مؤشر تقييم الفساد في ضوء بيانات الدليل القطري للمخاطر الدولية

[1] Daniel Berkowitz And Karen Clay,Initial Conditions ,Institutional Dynamics And Economic Performance : Evidence From The American States,The William Davidson Institute At The University of michigan Business School,USA ,2004.

[2] Atsus Limi, Decentralization and economic growth revisited :an empirical note ,Japan Bank for International Cooperation (JBIC)Institute and International Monetary Fund,Washington,dc,USA,2005.

[3] A.Coopr Drury and Others,Corruption ,Democracy and Economic Growth,International Political Science Review ,Vol 27 No 2,SAGE Publications,London,UK ,2006.

International Country Risk Guide's (ICRG) مؤشر الديمقراطية لتصنيف الدول بناء على درجة الديمقراطية،مؤشرات بيت الحرية لتقييم الحقوق السياسية و الحريات المدنية.

تم صياغة مؤشر ثالث في صيغة صفر وواحد للتعبير عما إذا كانت الدول ديمقراطية أو غير ديمقراطية ,وفق تقييم كيفي : اذا كان رئيس الدولة منتخبا ، اذا كانت السلطة التشريعية منتخبة ،تعددية الأحزاب .

تم اختبار الأثر على الأداء الاقتصادي بدلالة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وفقا لمؤشرات التنمية الصادرة عن البنك الدولي عام 2003 دراسة مقارنة بين 100دولة ,وبيانات عن الفترة 1982 -1997 و أوضحت النتائج أن الفساد يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي ,غير ان هذا الأثر يكون محدودا في حالة الدول الديمقراطية .كما اتضح أيضا وجود علاقة سلبية بين الديمقراطية و الفساد ,حيث تساعد الديمقراطية على الحد من الفساد .و بالرغم من قوة المعاملات التي نتجت في النماذج المختلفة إلا أن نسبة التحديد او قدرة التغيرات في مستويات الفساد على تفسير التفاوت في النمو الاقتصادي تراوحت بين 7 %و17%فقط.

دراسة Mahmoud khalil Et Al(2007) [1] تم دراسة مجموعة من العوامل التي تؤثر على الأداء الاقتصادي ومن بينها مؤشران أساسيان عن المؤسسات: الحرية الاقتصادية ،حقوق الملكية.

وتم التعبير عن الأداء الاقتصادي بدلالة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و كانت هذه الدراسة هي دراسة مقارنة بين 30 دولة من دول مجموعة التعاون الدولي والتنمية (OCDE) في الفترة الممتدة بين 1990- 2003 وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين كل من الحرية الاقتصادية والبيئة التشريعية لحماية حقوق الملكية من جهة والأداء الاقتصادي من جهة أخرى. حيث اتضح أن حوالي 80% من التفاوتات في قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يمكن إرجاعها إلى التفاوت في قيمة مؤشرات الحرية الاقتصادية وحقوق الملكية.

دراسة (2007) Stefan Voigt and Lorenz Blume [2] تم قياس درجة الديمقراطية اعتمادا على نتائج المؤشر القطري للمواطنة و صنع القوانين ,و الصادر عن Initiative And Referendum,Institute Europe و بناءا على نتائج المؤشر تم اعطاء الدول درجة من7.

[1] Mahmoud Khalil And Others , the institutions and economic development in OECD ,International Research Journal of Finance and Economics EuroJournals Publishing, Inc. 2007.

[2] Stefan Voigt and Lorenz Blume,The Economic Effects of Direct Democracy-A Cross-Country Assessment,University of Kssel ,Germany,Unknown date. Kyklos, Vol. 60 No. 4, November 2007.

تم اختبار اثر الديمقراطية المباشرة على كل من: فاعلية الحكومة ،مؤشر الفساد (تم استخدام مؤشرين ,الاول هو الصادر عن البنك الدولي ,و الثاني هو الصادر عن منظمة الشفافية العالمية).

-انتاجية العامل (نصيب العامل من الناتج) ،الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

دراسة مقارنة بين 43 دولة أوروبية ,وبيانات عن الفترة من 1990-2000

اوضحت النتائج ان هناك علاقة ايجابية قوية بين الديمقراطية من جهة و مؤشر فاعلية الحكومة من جهة اخرى ,في حين كان اعلى معامل ارتباط , وبإشارة عكسية بين الديمقراطية من جهة و إنتشار الفساد من جهة اخرى وهو ما يؤكد أهمية الديمقراطية للحد من الفساد .وأخيرا أوضحت النتائج وجود علاقة ايجابية قوية بين الديمقراطية من جهة و الإنتاجية من جهة اخرى ,سواء بدلالة انتاجية العامل او الإنتاجية الكلية لعناصر الانتاج. وبشكل مجمل فقد جاءت نسبة معامل التحديد في اقل الحالات حوالي35%,وهو ما اكد على أهمية الديمقراطية لتفسير المتغيرات التابعة.

دراسة (2009) Saul Estrin And Others[1] اعتمدت هذه الدراسة على سبعة مؤشرات : مؤشران فرعيان من مؤشرات الحرية الاقتصادية الصادرة عن معهد هريتاج(heritage):

- مؤشر حقوق الملكية .
- مؤشر الحرية المالية (العبء الضريبي)

مؤشر وحيد من مؤشرات البنك الدولي للتنمية في العالم لقياس توفر التمويل بشكل رسمي وهو:

- مؤشر نسبة الائتمان للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الإجمالي .

و أربعة مؤشرات من المسح العالمي لريادية الأعمال Global Entrepreneurship Monitor وهي مجموعة من المسوح التي تتم على مستوى دول العام لعينات ممثلة من السكان البالغين :

- توفر التمويل من خلال القنوات غير الرسمية .
- النشاط الخاص.
- رأس المال الاجتماعي.
- مبادرة الأعمال

لم يتم استخدام مؤشرات نمو اقتصادي مباشرة ,وإنما تم استخدام مجموعة من المؤشرات لقياس ريادية الأعمال, وذلك بما يتضمن :

- بدء الأعمال(من المستجيبين بدأوا مشروع خاص).

[1] Saul Estrin and others ,Better Means More :Property Rights and Hight-Growth Aspiration Entrepreneueship,The Institute for the Study of Labor (IZA),Germany,2009

- الأعمال المرتبطة بالتوظيف (من المستجيبين بدأوا مشروعا خاصا يعمل به آخرون غير أصحاب المشروع).
- الأعمال المحققة للنمو (من المستجيبين بدأوا مشروعا يعمل به أكثر من 10 موظفين غير أصحاب المشروع)

كانت هذه الدراسة تتضمن 44 دولة على مستوى العالم و بيانات عن الفترة 1998-2005

وقد أوضحت النتائج ضرورة وجود إطار مؤسسي قوي لتحقيق مستويات متقدمة من ريادية الأعمال ,و الأهم هنا إن عدم وجود إطار مؤسسي قوي لن يمنع الأفراد من بدء النشاط ,ولكن لن يساعد هؤلاء الأفراد على إنجاح مشروعاتهم و بالتالي دفع عجلة النمو (بدلالة التوظيف).ومن أهم الملاحظات كذلك ,ان النتائج لم توضح بشكل مبدئي أية علاقة بين حماية حقوق الملكية من جهة و بدء النشاط من جهة أخرى ,وان كانت حماية حقوق الملكية هي أهم العوامل التي تحدد بدء النشاط المحقق للنمو .وهو ما أوضح أن أصحاب المشروعات الصغيرة غير المرتبطة بعمالة خارجية لا يعتمدون على المؤسسات الرسمية و إنما يكون اعتمادهم الأكبر على المؤسسات غير الرسمية .في المقابل كان العبء الضريبي مؤثرا بالسلب على كافة أشكال و مستويات بدء النشاط .وكان هناك تأثير ايجابي قوي لتوافر التمويل الرسمي أيضا على كافة أشكال و مستويات بدء النشاط .أما التمويل غير الرسمي يؤثر بشكل قوي على بدء النشاط عموما وله فقط تأثير محدد فيما يتعلق بالمشروعات للنمو.

دراسة (2009) Yelena Kalyuzhnova,Ali M Kutan And Taner Yigit[1] تم في هذه الدراسة قياس العلاقة بين الفساد والتطور الاقتصادي في الدول الغنية بمصادر الطاقة وذلك باستخدام بيانات سنوية ل48 دولة تحتوي على مصادر الطاقة المتمثلة في البترول والغاز للفترة الممتدة بين 1989-2006 وقد قسمها الباحثون الى مجموعتين رئيسيتين حسب معنوية مصادر الطاقة أي أن الاحتياطات من الغاز و البترول تكون بين 0,2% و 0,4% من إجمالي الاحتياطات العالمية وقد استخدم الباحثون للتعبير عن تبعية الدول للطاقة المتغيرات التالية:

الصادرات الاولية كنسبة مئوية من اجمالي الصادرات ،الاحتياطات المؤكدة من البترول كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للفرد بالإضافة الى المتغيرات الاساسية للطاقة المتمثلة في إنتاج واحتياط البترول والغاز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للفرد بالإضافة الى المتغيرات الاساسية للطاقة المتمثلة في إنتاج وإحتياط البترول والغاز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للفرد ومتغير الفساد

[1] Yelena Kalyuzhnova,Ali M Kutan And Taner Yigit ,corruption and economic development in enrgy-rich countries,paper presented at the ACES annual conference in new orleans on 4 january 2008 ,comparative economic studies,2009.

والديمقراطية ، الناتج المحلي الاجمالي للفرد،الانفتاح التجاري،الاستثمار الاجنبي المباشر،الانفاق الحكومي والتعليم،ومتغيرات صماء تعبر عن وجود شركة نفطية وطنية وتمثلت النتائج في :

سهولة الدخول الى الانشطة التجارية بتخفيف الاجراءات والانظمة المطبقة يقلل من الفساد.

اقامة نظام يقوم على الديمقراطية يحسن من تصنيف الدول حسب مؤشر الفساد.

الدول الغنية بالطاقة مع مستوى تعليم عالي تكون أقل فسادا.

الفساد يعمل على إضعاف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد.

وأوضحت نتائج الدراسة الى أن وفرة الطاقة لا تقلل من النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد وأن الفساد هو الذي يحد من عملية التطور الاقتصادي ،ويكمن الحل في تحسين أداء الشركات الوطنية النفطية لتعمل بكفاءة واكثر فاعلية بالاضافة الى إقامة نظام سياسي قائم على الديمقراطية، وهذا سيعمل حتما على التقليل من وجود الفساد واثاره غير المرغوب فيها على الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد ومعدل نموه.

دراسة Tomas Strobel (2010) [1] استخدم في دراسته المؤشرات التالية:

- العبء الضريبي الأمثل
- السياسات الحكومية
- إجمالي الدخل الضريبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- كفاءة رأس المال البشري (الالتحاق بالتعليم ،إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم)
- الانفتاح التجاري
- حرية سوق العمل
- الاستهلاك الحكومي
- حرية سوق رأس المال

ومؤشر النمو المستخدم هو معدل النمو في إنتاجية العمل (إنتاجية العمل بدلالة متوسط القيمة المضافة لكل ساعة عمل) و كانت هذه الدراسة هي دراسة مقارنة بين 10 دول من مجموعة التعاون الدولي والتنمية، في الفترة الممتدة بين 1992- 2005 .

[1] Tomas Strobel, institutions and innovations as sources of productivity growth cross-country evidence, Ifo Working Paper, No. 87 2010.

وأظهرت نتائج الدراسة أن مؤشر جودة المناخ المؤسسي يرتبط بشكل إيجابي معنوي إحصائيا بمعدل نمو الإنتاجية. وقد أوضحت النتائج كذلك أن المؤشرات المؤسسية المتضمنة تفسر أكثر من 30% من التغيرات في معدلات نمو الإنتاجية .

دراسة D. Acemoglu et J. A. Robinson(2012)[1] توصل الباحثان من خلال دراسة معمقة إستغرقت حوالي 15 عاما، قاما خلالها بتحليل الأدلة التاريخية لعدد من الدول أو المدن في حضارة المايا والإمبراطورية الرومانية ومدينة البندقية في القرون الوسطى، والإتحاد السوفيتي والصين في القرن العشرين، إلى رؤية أو نظرية إقتصادية تؤكد أن فشل أو نجاح الدول غير مرتبط بالعوامل الجغرافية أو الديموغرافية (العنصر البشري) أو الموارد الطبيعية، وإنما العامل الرئيس هو التطبيق العادل لمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع مكونات الشعب لأي دولة، وبناء المؤسسات السياسية والإقتصادية التي يشارك في بناءها وإدارتها كل طوائف المجتمع دون تمييز على أسس عرقية أو دينية أو إثنية.

ولإثبات أو تعزيز نظريتهما، أشارا الباحثان إلى عدة دول أو مدن في العالم حالفها الفشل أو النجاح بسبب السياسات التي طبقتها هذه الدول في بناء مؤسساتها السياسية والإقتصادية.

ومثال على ذلك أخذ الباحثين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، اللتين كانتا في الأصل بلدا واحد حتى عام 1950م، ثم إنقسمت إلى جزئين بسبب الحرب الأهلية التي إستمرت حتى عام 1953م. الشعب في كوريا الشمالية يعتبر من أفقر الشعوب على هذه الأرض، بينما إخوتهم وأخواتهم في الشطر الجنوبي يعتبرون من بين الأغنياء في العالم.

كوريا الجنوبية صاغت مجتمعا يخلق الحوافز ويكافئ المبدعين، ويسمح لكل مواطن بالمشاركة في الفرص الإقتصادية المتاحة للجميع كل حسب قدراته. ونجاحها الإقتصادي المستمر كان سببه وجود حكومة منتخبة بطريقة ديموقراطية من قبل الشعب وتخضع لمراقبته ومحاسبته. وعلى المستوى الإقتصادي تحتل كوريا الجنوبية المركز الخامس عشر عالميا وفق الناتج المحلي الإجمالي، والثاني عشر وفق تعادل القدرة الشرائية.

أما الشعب في كوريا الشمالية، فهو للأسف الشديد يعاني لعقود من المجاعة، والقهر السياسي، ومؤسسات إقتصادية محتكرة من قبل طغمة سياسية وعسكرية لا تراعي من قريب أو بعيد مصالح الأغلبية من شعبها .

[1] Acemoglu .D et Robinson .j. A ,why nations fail – the origins of power, prosperity, and poverty crown publishers,2012 .

خلص الباحثان في كتابهما إلى أن بناء المؤسسات السياسية والإقتصادية المختلفة في الدول هو المدخل الرئيسي لتطورها وإزدهارها لاحقا، مع أهمية أن تكون هذه المؤسسات شاملة جامعة لكل أطياف المجتمع، أي لا يسيطر عليها ويديرها حزب واحد أو فصيل واحد.

كما أكدا الباحثان أنهما لم يجدا دليلا على أن أي قيم ثقافية أو دينية بعينها يمكن أن تؤدي أكثر إلى التطور السياسي أو الإزدهار الإقتصادي، بل يظهر من تحليلاتهما للأدلة التاريخية أن المؤسسات السياسية والاقتصادية التي يصنعها البشر هي الأكثر قدرة على تحقيق النجاح للدولة.

3. التغيير المؤسساتي من خلال التجارب الدولية

نتناول في هذا المبحث تجارب دولية في التغيير المؤسساتي من خلال التطرق الى تطور مؤشر ممارسة نشاط الأعمال و مؤشرات الحرية الاقتصادية .

1.3 تجربة كوريا الجنوبية: تعتبر كوريا الجنوبية أكثر الدول المتقدمة التي حققت تقدما في مجال بيئة الأعمال ومجال الحرية الاقتصادية معا بالإضافة إلى استقرار تقييمها كدولة حرة في مؤشر الحقوق السياسية والحريات المدنية ففي مجال بيئة الأعمال حققت كوريا الجنوبية متوسط تقدم لتأتي في المرتبة رقم 07 في عام 2014 [1] بعد أن كانت في المرتبة رقم 27 في عام 2006 وفي مجال الحرية الاقتصادية تقدمت بمعدل 2.28 درجة فجاءت في المرتبة 34 في عام 2011.

1.1.3 مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال

جدول رقم (1.3) :درجة التغيير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لكوريا الجنوبية

المواضيع	DB 2013مرتبة	DB 2014مرتبة	التغيير في ترتيب
بدء المشروع	23	34	↓ -11
استخراج تراخيص البناء	21	18	↑ 3
الحصول على الكهرباء	1	2	↓ -1
تسجيل الممتلكات	73	75	↓ -2
الحصول على الائتمان	11	13	↓ -2
حماية المستثمرين	51	52	↓ -1

[1] تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2014، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان ، www.doingbusiness.org

دفع الضرائب	29	25	↑ 4
التجارة عبر الحدود	3	3	لا تغيير
تنفيذ العقود	2	2	لا تغيير
تسوية حالات الإعسار	14	15	↓ -1

مصدر : تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة www.doingbusiness.org2015

تسوية حالات الإعسار: سمحت كوريا الجنوبية بمنح التمويل للشركات بعد تقدمها بطلب شهر الإفلاس، ونصت على الأولوية الفائقة لسداد القروض التي حصلت عليها الشركات التي تمر بعملية إعادة التنظيم، مما أدى إلى تسهيل معالجة حالات الإعسار.

تنفيذ العقود : قامت كوريا الجنوبية بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات مما جعلها تأتي في المرتبة الثانية لسنة 2014 على مستوى تنفيذ العقود .

الحصول على الكهرباء: نفذت كوريا الجنوبية مجموعة من الإصلاحات جعلتها تأتي في المرتبة رقم01 لسنة 2013 على مستوى العالم في الحصول على الكهرباء .

استخراج تراخيص البناء: نفذت كوريا الجنوبية مجموعة من الإصلاحات جعلتها تأتي في المرتبة رقم 18 لسنة 2014 على مستوى العالم من حيث سهولة استخراج تراخيص البناء وذلك بعد أن نجحت في تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص.[1]

2.1.3 مؤشر الحرية الاقتصادية :

الشكل رقم (1.3) : تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لكوريا الجنوبية

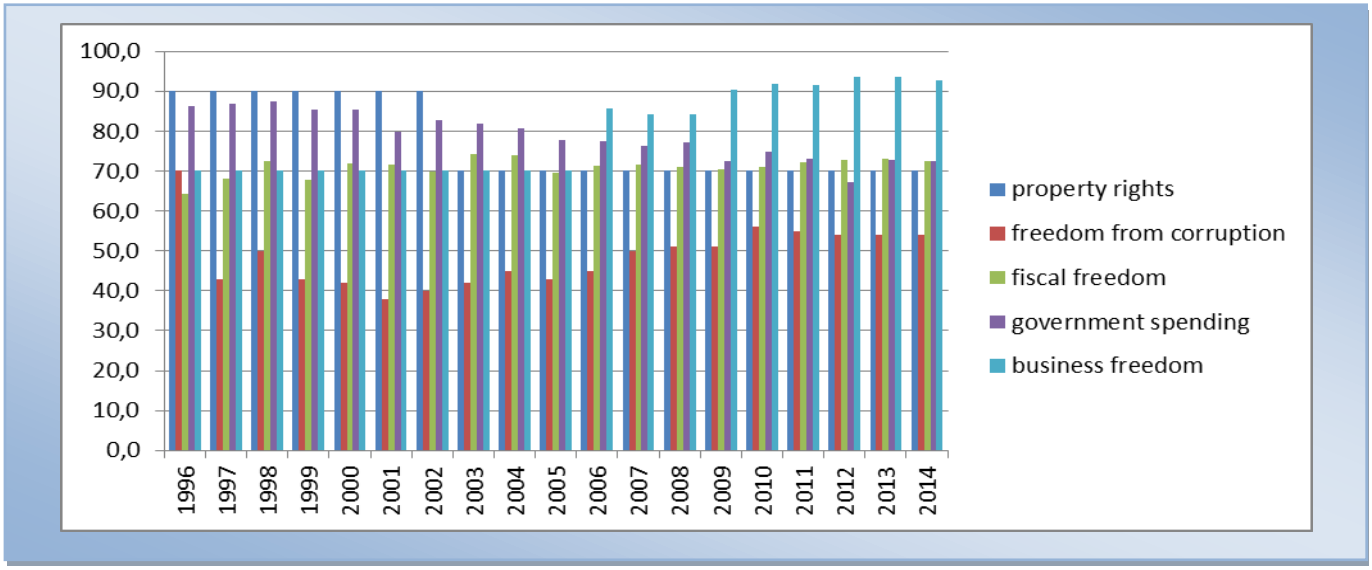

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

[1] تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2014، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان ، www.doingbusiness.org

حرية الأعمال : حققت كوريا الجنوبية تقدما واضحا في هذا المجال وهو ما يرتبط بالإصلاحات في مجال بيئة الأعمال.

التحرر من الفساد : حققت كوريا الجنوبية تقدما ملحوظا أيضا في هذا المجال حيث تراجع شيوع الفساد حتى أصبحت كوريا الجنوبية تحتل المرتبة رقم 40 على مستوى العالم وفقا لمؤشر منظمة الشفافية الدولية.

حقوق الملكية : حققت كوريا الجنوبية تقدما في مجال حفظ حقوق الملكية من 30 نقطة في عام 2006 إلى 40 نقطة في عام 2011 وهو ما يرتبط بإنفاذ الحقوق وجودة النظام القضائي و إن كانت نظم حماية حقوق الملكية الفكرية لا تزال تتسم بالضعف.

الشكل رقم (2.3): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لكوريا الجنوبية

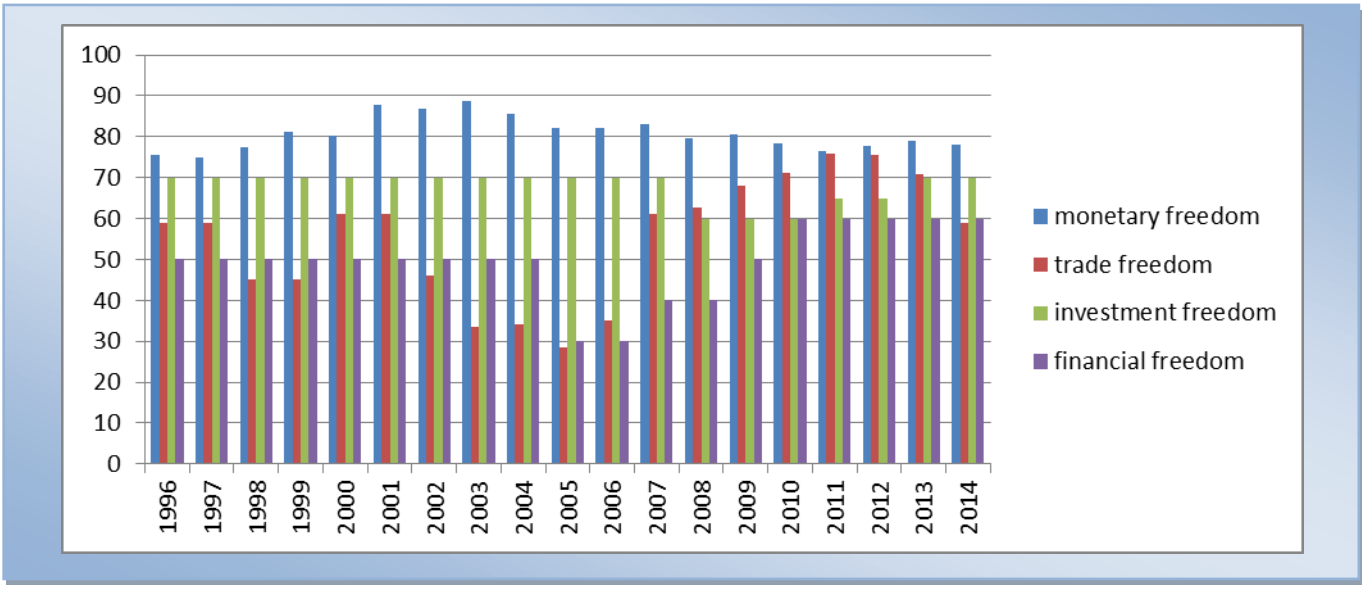

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

الحرية النقدية : حيث تتمتع كوريا الجنوبية بمنظومة مصرفية حديثة ومتطورة وقد ارتكزت الإصلاحات في هذا المجال على تقوية الملاءة المالية للمؤسسات المصرفية من خلال إغلاق أو دمج المؤسسات المصرفية الضعيفة والقضاء على الديون الرديئة .

حرية الاستثمار: نجحت كوريا الجنوبية في تحقيق تقدم في حرية الاستثمار حيث ارتفع المؤشر الخاص بهذا البند من 50 نقطة في عام 1997 الى 70 نقطة في عام 2014 و ذلك بالنظر الى الحرية التي يحظى بها المستثمر المحلي والأجنبي لإقامة مشروعات أو تملك أراضي.

حرية التجارة :حققت كوريا الجنوبية تقدما ملحوظا في مجال حرية التجارة من 66,4 نقطة في عام 2006 الى 72,6 نقطة في عام 2014 وقد أخذت كوريا الجنوبية خطوات ملحوظة في تخفيف القيود على الواردات.

2.3 تجربة ماليزيا : حققت ماليزيا تقدما في مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال ومجال الحرية الاقتصادية معا ففي مجال بيئة الأعمال حققت ماليزيا تقدم لتأتي في المرتبة رقم 6 في عام 2014 [1] وذلك لقيامها بالعديد من الاصلاحات في هذا المجال وفي مجال الحرية الاقتصادية تقدمت فجاءت في المرتبة 37 في عام 2014.

2.3. 1مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال :

جدول رقم (2.3):درجة التغيير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لماليزيا

المواضيع	DB 2013مرتبة	DB 2014مرتبة	التغيير في ترتيب
بدء المشروع	19	16	⬆ 3
استخراج تراخيص البناء	99	43	⬆ 56
الحصول على الكهرباء	28	21	⬆ 7
تسجيل الممتلكات	33	35	⬇ -2
الحصول على الائتمان	1	1	لا تغيير
حماية المستثمرين	4	4	لا تغيير
دفع الضرائب	15	36	⬇ -21
التجارة عبر الحدود	5	5	لا تغيير
تنفيذ العقود	29	30	⬇ -1
تسوية حالات الإعسار	42	42	لا تغيير

مصدر : تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2015 www.doingbusiness.org

بدء النشاط التجاري : سهَّلت ماليزيا إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق تطبيق المزيد من الخدمات على شبكة الإنترنت.

تسجيل الملكية : أدى تطبيق ماليزيا لإمكانية الختم الإلكتروني إلى تخفيض الوقت والتكلفة اللازمين لنقل الملكية[2].

[1] تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2014، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان ، www.doingbusiness.org

[2] تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2011، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان ، www.doingbusiness.org

2.2.3 مؤشر الحرية الاقتصادية :

الشكل رقم (3.3): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لماليزيا

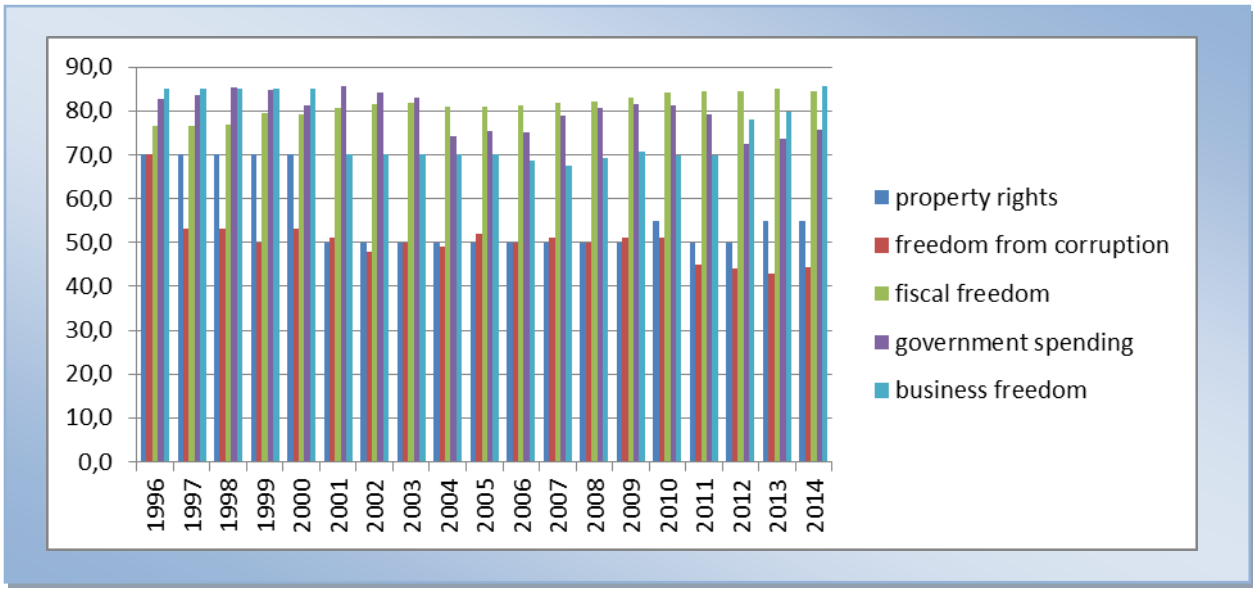

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

حقوق الملكية : حققت ماليزيا تقدما في مجال حفظ حقوق الملكية من 50 نقطة في عام 2006 الى 55 نقطة في عام 2014 وهو ما يرتبط بإنفاذ الحقوق وجودة النظام القضائي.

محاربة الفساد : نجحت ماليزيا في تحقيق تقدم ملحوظ في محاربة الفساد إلا انه عرف هذا المؤشر نوع من الانخفاض حيث بلغ 44.3 نقطة عام 2014.

حرية الأعمال: تقدمت ماليزيا في مؤشر حرية الأعمال من 68,6 نقطة في عام 2006 إلى 85,6 نقطة في عام 2014 وهو ما يرتبط بالإصلاحات التي تنفذها ماليزيا في مجال أداء الأعمال .

الشكل رقم (4.3): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لماليزيا

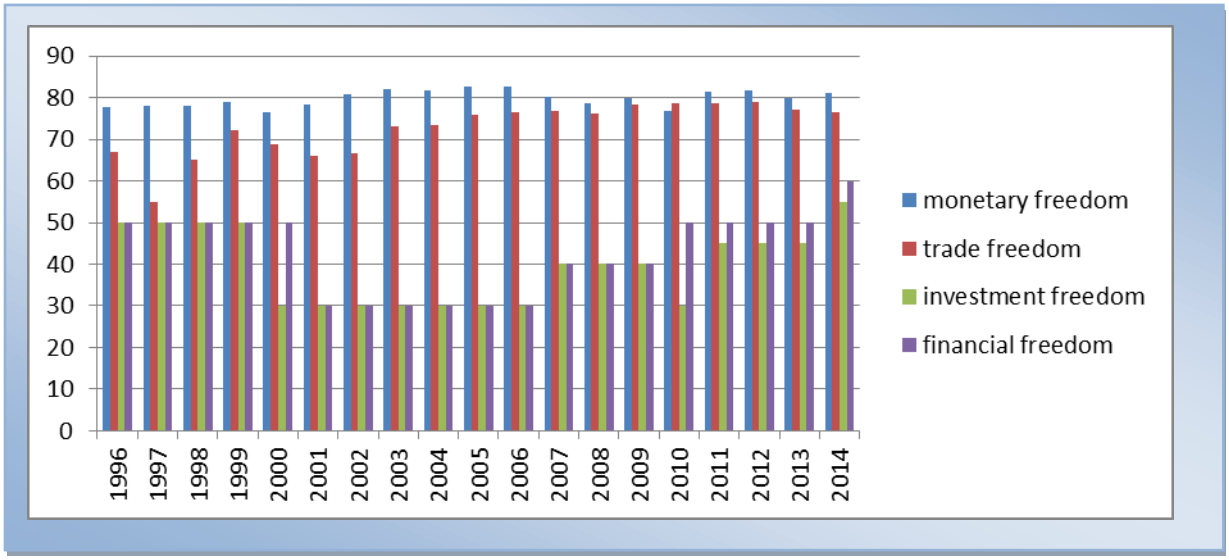

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

الحرية النقدية : تتمتع ماليزيا بمنظومة مصرفية متطورة وقد ارتكزت الإصلاحات في هذا المجال على تقوية الملاءة المالية للمؤسسات المصرفية حيث ارتفع مؤشر الحرية النقدية من 81,3 نقطة في عام 2008 الى 81.0 نقطة في عام 2014.

حرية التجارة :حققت ماليزيا تقدما ملحوظا في مجال حرية التجارة من 74,8 نقطة في عام 2008 الى 79,6نقطة في عام 2014 وقد أخذت ماليزيا خطوات ملحوظة في تخفيف القيود على الواردات.

حرية الاستثمار: نجحت ماليزيا في تحقيق تقدم في حرية الاستثمار حيث ارتفع المؤشر 50 نقطة في عام 2006 إلى 70 نقطة في عام 2014.و ذلك بالنظر إلى الحرية التي يحظى بها المستثمر المحلي والأجنبي لإقامة مشروعات أو امتلاك أراضي.

3.3 تجربة تركيا: عملت تركيا كثيرا لتسهيل مناخ الاعمال حيث إحتلت المرتبة 69 سنة 2014 كما تحركت تركيا في مجال الحرية الاقتصادية وبدلك احتلت المرتبة 64 من بين 189 دولة.[1]

1.3.3 مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال

جدول رقم (3.3): درجة التغيير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لتركيا

المواضيع	DB 2013مرتبة	DB 2014مرتبة	التغيير في ترتيب
بدء المشروع	73	93	⬇ -20
استخراج تراخيص البناء	147	148	⬇ -1
الحصول على الكهرباء	67	49	⬆ 18
تسجيل الملكية	42	50	⬇ -8
الحصول على الائتمان	82	86	⬇ -4
حماية المستثمرين	67	34	⬆ 33
دفع الضرائب	74	71	⬆ 3
التجارة عبر الحدود	85	86	⬇ -1
تنفيذ العقود	38	38	لا تغيير
تسوية حالات الإعسار	126	130	⬇ -4

مصدر : تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة www.doingbusiness.org2015

[1] تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2014، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان ، www.doingbusiness.org

تسجيل الملكية : طبقت تركيا إمكانية الختم الإلكتروني إلى تخفيض الوقت والتكلفة اللازمين لنقل الملكية .

حماية المستثمرين : دعمت تركيا سبل حماية المستثمرين عن طريق تعزيز القدرة على الاطلاع على المعلومات والمستندات الخاصة بالشركة أثناء نظر المحكمة في دعوى المسؤولية.

2.3.3 مؤشر الحرية الاقتصادية

الشكل رقم(5.3): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لتركيا

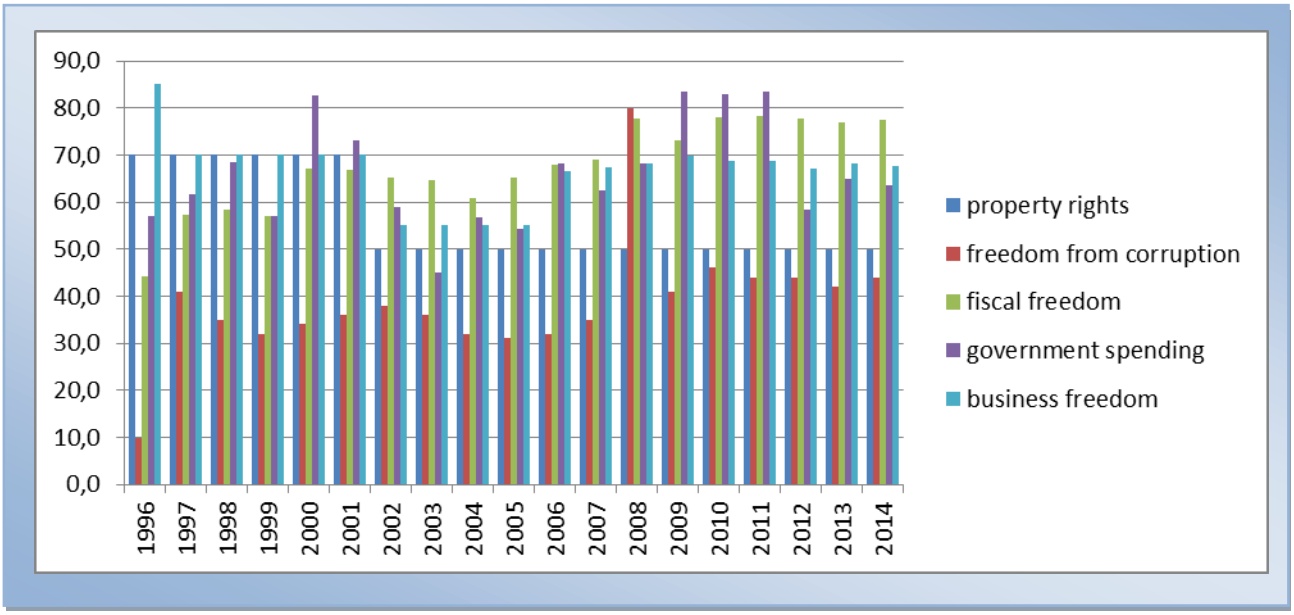

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

محاربة الفساد : نجحت تركيا في تحقيق تقدم ملحوظ في محاربة الفساد وهذا ما جعل مؤشر محاربة الفساد يرتفع من 32,0 نقطة عام 2006 الى 44.0 نقطة عام 2014.

حقوق الملكية : عرف مؤشر حقوق الملكية في تركيا نوع من الاستقرار حيث بلغ 50,0 نقطة في عام 2006 واستقرت هذه النسبة حتى 2014 و إن كانت نظم حماية حقوق الملكية لا تزال تتسم بالضعف.

حرية الأعمال: تقدمت تركيا في مؤشر حرية الأعمال من 66,7 نقطة في عام 2006 الى 67.6 نقطة في عام 2014 وهو ما يرتبط بالإصلاحات التي تنفذها تركيا في مجال أداء الأعمال .

الشكل رقم (6.3): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لتركيا

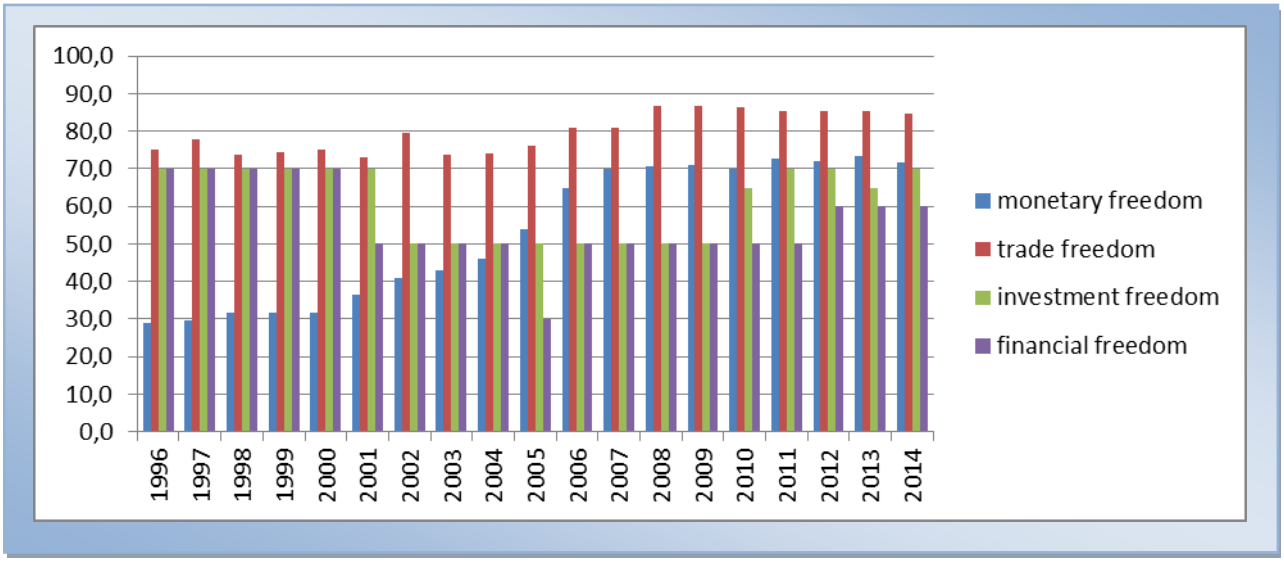

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

الحرية النقدية : تتمتع تركيا بمنظومة مصرفية متطورة وقد ارتكزت الإصلاحات في هذا المجال على تقوية الملاءة المالية للمؤسسات المصرفية حيث ارتفع مؤشر الحرية النقدية من 64,7نقطة في عام 2006 الى 71.8نقطة في عام 2014.

حرية التجارة :حققت تركيا تقدما ملحوظا في مجال حرية التجارة من 81,0 نقطة في عام 2006 الى 84.5نقطة في عام 2014.

حرية الاستثمار: نجحت تركيا في تحقيق تقدم في حرية الاستثمار حيث ارتفع المؤشر 50 نقطة في عام 2006 الى 70 نقطة في عام 2014 إستراتيجية الاقتصاد الكلي السليمة مع السياسات المالية والإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تم تطبيقها منذ 2002 ساعدت على دمج الاقتصاد التركي في العالم وتحويل الدولة إلى واحدة من كبرى الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقتها.

4.3 تجربة جورجيا : عرفت جورجيا تقدما كبيرا في كل من مؤشر ممارسة نشاط الأعمال ومؤشر الحرية الاقتصادية ونظرا للإصلاحات التي تبنتها احتلت المراتب الأولى .

1.4.3 مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال

جدول رقم(4.3): درجة التغيير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لجورجيا

المواضيع	DB 2013مرتبة	DB 2014مرتبة	التغيير في ترتيب
بدء المشروع	7	8	-1
استخراج تراخيص البناء	2	2	لا تغيير
الحصول على الكهرباء	54	54	لا تغيير
تسجيل الملكية	1	1	لا تغيير
الحصول على الائتمان	3	3	لا تغيير
حماية المستثمرين	16	16	لا تغيير
دفع الضرائب	32	29	3
التجارة عبر الحدود	45	43	2
تنفيذ العقود	33	33	لا تغيير
تسوية حالات الإعسار	92	88	4

مصدر : تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة2015www.doingbusiness.org

الحصول على الائتمان : أنشأت جورجيا سجلاً مركزياً للضمانات العينية مزوداً بقاعدة بيانات إلكترونية يمكن الوصول إليها عن طريق شبكة الإنترنت، مما أدى بدوره إلى تحسين فرص الحصول على الائتمان.

حماية المستثمرين : دعمت جورجيا سبل حماية المستثمرين عن طريق تعزيز القدرة على الاطلاع على المعلومات والمستندات الخاصة بالشركة أثناء نظر المحكمة في دعوى المسؤولية.

إنفاذ العقود : قامت جورجيا بتبسيط الإجراءات الخاصة بإقامة المزادات العامة، والاستعانة بمتخصصين في مجال إنفاذ الأحكام من القطاع الخاص، وتحديث نظام تسوية النزاعات، مما أدى إلى تسهيل إجراءات إنفاذ العقود[1].

تسجيل الملكية: قامت جورجيا بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات مما جعلها تأتي في المرتبة الأولى لسنة 2014 على مستوى سهولة تسجيل الملكية وهو ما تضمن إجراءات متعددة كإنشاء هيئة مركزية لتسجيل الملكية وهو ما مكن من تقليل الوقت وتسيير الإجراءات في ذات الوقت، هذا إضافة إلى تعظيم الاعتماد على المعاملات الالكترونية.

1تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2011، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان ، www.doingbusiness.org

بدء المشروع: نفذت جورجيا مجموعة من الإصلاحات جعلتها تأتي في المرتبة السابعة لسنة 2013 على مستوى العالم من حيث بدء الأعمال بما يتضمن تعديلات تشريعية لإلغاء متطلبات الحد الأدنى من رأس المال،إضافة إلى تسيير إجراءات بدء الأعمال بما يتضمن تعظيم الاستفادة من المعاملات الالكترونية.

استخراج تراخيص البناء: نفذت جورجيا مجموعة من الإصلاحات جعلتها تأتي في المرتبة الثانية لسنة 2014 على مستوى العالم من حيث سهولة استخراج تراخيص البناء وذلك بعد أن نجحت في تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص وتجميع الجهات المعنية في مكان واحد.

2.4.3 مؤشر الحرية الاقتصادية :

الشكل رقم (7.3): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لجورجيا

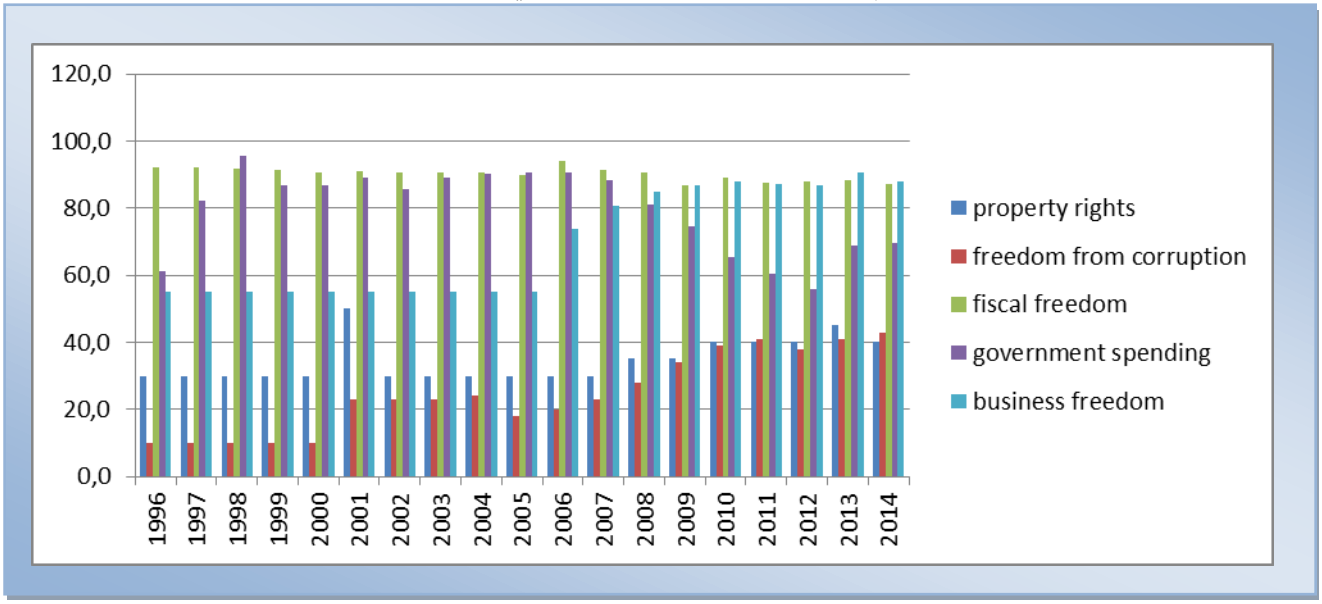

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

والواقع أن جورجيا قد حققت تقدما في بعض المجالات الفرعية للحرية الاقتصادية إلا أن أهم مجالات التقدم هنا تتمثل في:

محاربة الفساد : نجحت جورجيا في تحقيق تقدم ملحوظ في محاربة الفساد وهو ما ظهر في إقالة العديد من الموظفين العموميين ورجال الشرطة ومحاكمة أفراد في مناصب رسمية عليا للاشتباه في الفساد وهو ما جعل مؤشر محاربة الفساد يرتفع بما يتجاوز الضعف من 20 نقطة عام 2006 الى 41 نقطة عام 2011 وهو ما يفوق على المتوسط العالمي لهذا المؤشر.

حقوق الملكية : حققت جورجيا تقدما في مجال حفظ حقوق الملكية من 30 نقطة في عام 2006 الى 40 نقطة في عام 2011 وهو ما يرتبط بإنفاذ الحقوق وجودة النظام القضائي (يخضع القضاة في جورجيا لاختبارات قبل تعيينهم) و إن كانت نظم حماية حقوق الملكية الفكرية لا تزال تتسم بالضعف.

حرية الأعمال: تقدمت جورجيا في مؤشر حرية الاعمال من 74 نقطة في عام 2006 الى 87 نقطة في عام 2011 وهو ما يرتبط بالإصلاحات التي تنفذها جورجيا في مجال أداء الأعمال بما يجعل بدء و إنهاء الاعمال في جورجيا أمر يسير.

الشكل رقم (8.3): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لجورجيا

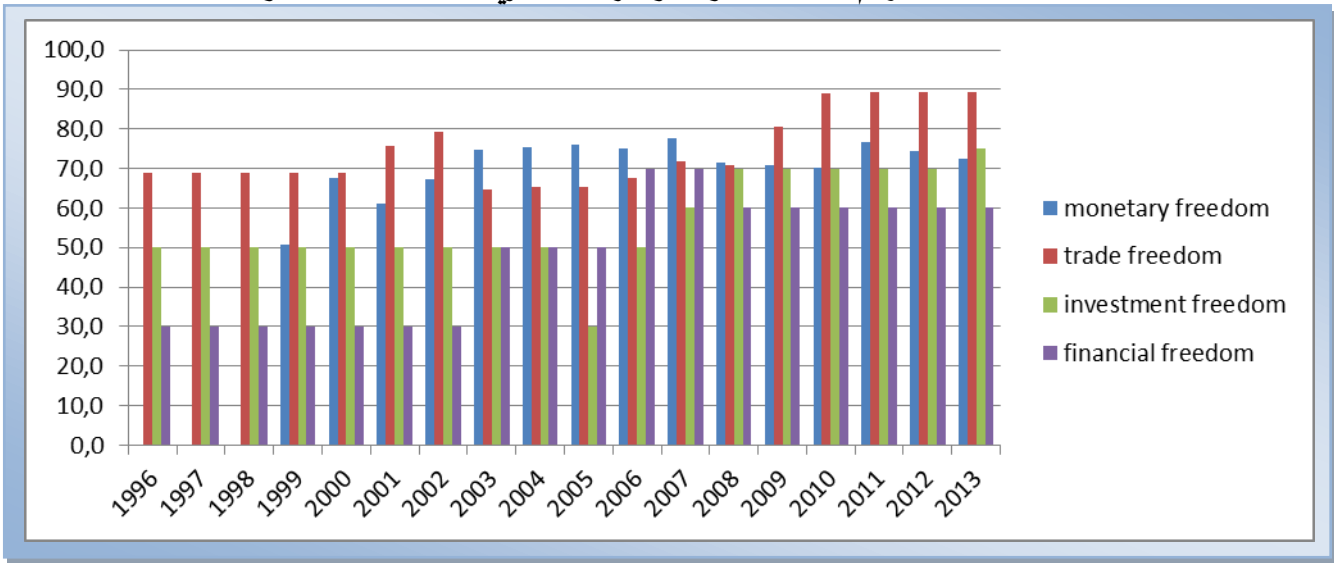

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

حرية الاستثمار : نجحت جورجيا في تحقيق تقدم في حرية الاستثمار حيث ارتفع المؤشر الخاص بهذا البند من 50 نقطة في عام 2006 الى 60 نقطة في عام 2011 و ذلك بالنظر الى الحرية التي يحظى بها المستثمر المحلي والأجنبي لإقامة مشروعات أو تملك أراضي أو المشاركة في مشروعات الخصخصة.

حرية التجارة :حققت جورجيا تقدما ملحوظا في مجال حرية التجارة من 67,6 نقطة في عام 2006 الى 89,2 نقطة في عام 2011 وقد أخذت جورجيا خطوات ملحوظة في تخفيف القيود على الواردات الأمر الذي أصبح معه نحو 86%من الواردات تدخل جورجيا دون رسوم جمركية إلا أن هناك مجموعة من القيود غير الجمركية التي تحول دون التحرير الكامل للتجارة.

حرية التوظيف: تتسم قواعد العمل بالمرونة حيث لا توجد قيود على ساعات العمل ولا توجد تكاليف مؤثرة لتشغيل او فصل العمالة وهو ما جعل جورجيا تستمر في تحقيق قيم مرتفعة لمؤشر حرية التوظيف.

بالرغم من أن جورجيا كانت تصنف كدولة "شبه حرة" حتى عام 2003 إلا إنها انتقلت إلى التصنيف كدولة "حرة " عام 2010 كما انها حققت تقدما ملحوظا في تقييم الحرية الاقتصادية في أخر خمس سنوات حيث سجل مؤشر الحرية 70.4 في عام 2011 مقارنة بقيمة 64.5 في عام 2006، وبذلك

تقدمت لتصبح في المرتبة رقم 29 على مستوى العالم من حيث حرية الاقتصاد في عام 2011 مقارنة بالمرتبة رقم 48 في عام 2006.

وكما يتضح من الشكل أعلاه فقد نجحت جورجيا في تحقيق تقدم شبه مستمر في تقييم مؤشر الحرية الاقتصادية الخاص بها وهو ما انعكس كذلك على تقدمها في الترتيب على دول العالم.

5.3 تجربة مصر: عملت مصر كثيرا لتسهيل مناخ الاعمال وخصوصا في مجال بدء النشاط التجاري والتجارة عبر الحدود كما تحركت مصر إلى أعلى في مجال الحرية الاقتصادية بحيث تأتي في المرتبة التاسعة[1] في ترتيب الدول العربية بحيث سجلت مصر 59,1 درجة في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2013 وبدلك احتلت المرتبة 96 من بين 179 دولة كما احتلت المرتبة 10 بين الدول العربية التي تضمنها المؤشر وعددها 16 دولة وقد شهدت قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية لمصر تحسنا طفيفا في عام 2013 مقارنة بالعام السابق .

1.5.3 مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال

جدول رقم (5.3): درجة التغيير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لمصر

المواضيع	DB 2013مرتبة	DB 2014مرتبة	التغيير في ترتيب
بدء المشروع	44	50	⬇ -6
استخراج تراخيص البناء	144	149	⬇ -5
الحصول على الكهرباء	104	105	⬇ -1
تسجيل الملكية	106	105	⬆ 1
الحصول على الائتمان	82	86	⬇ -4
حماية المستثمرين	147	147	لا تغيير
دفع الضرائب	149	148	⬆ 1

[1] الدكتور رونالد ماينارودس تقرير الحرية الاقتصادية بالعالم العربي" لسنة http://www.scribd.com/fnfcairo2010

التجارة عبر الحدود	81	83	⬇ -2
تنفيذ العقود	155	156	⬇ -1
تسوية حالات الإعسار	141	146	⬇ -5

مصدر : تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة www.doingbusiness.org2015

بدء النشاط التجاري: خفضت مصر التكلفة اللازمة لبدء النشاط التجاري.

التجارة عبر الحدود : سهَّلت مصر التجارة عبر الحدود عن طريق تطبيق نظام إلكتروني لتقديم مستندات التصدير والاستيراد[1].

2.5.3 مؤشر الحرية الاقتصادية

الشكل رقم (9.3): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لمصر

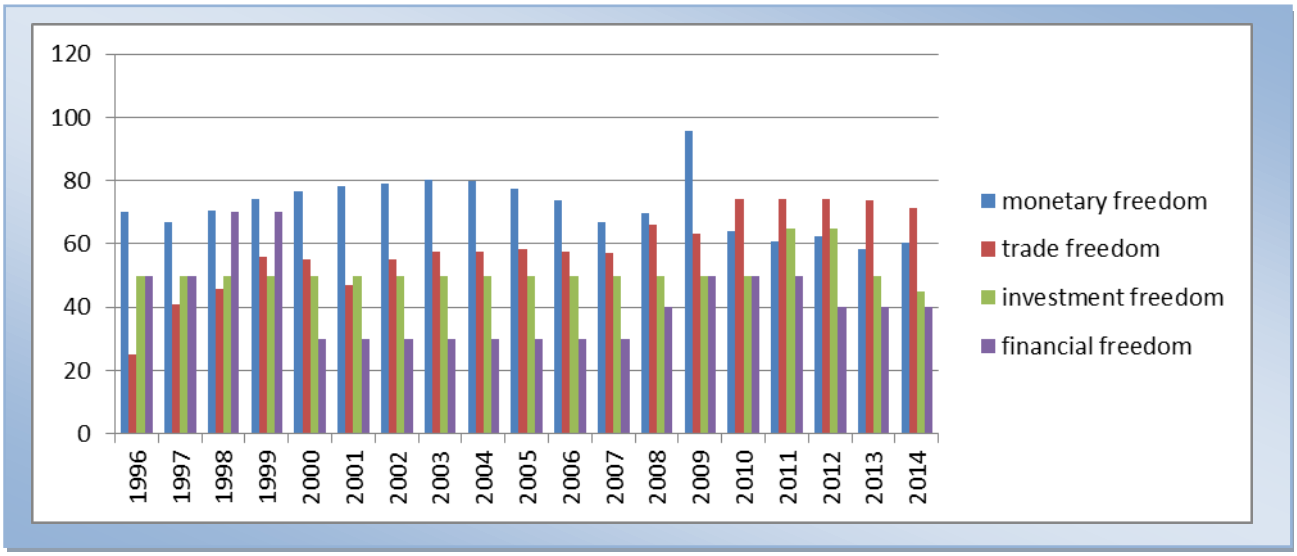

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

الحرية النقدية : انخفض مؤشر الحرية النقدية في مصر من 69,9 نقطة في عام 2008 الى 60.5 نقطة في عام 2014 على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها لتطوير المنظومة المصرفية .

حرية التجارة :حققت مصر تقدما ملحوظا في مجال حرية التجارة من 57,6 نقطة في عام 2006 الى 71,4 نقطة في عام 2014 وقد أخذت مصر خطوات ملحوظة في تخفيف القيود على الواردات.

[1] تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2011، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان ، www.doingbusiness.org

حرية الاستثمار : انخفض مؤشر حرية الاستثمار من 50 نقطة في عام 2006 الى 45 نقطة في عام 2014.

الحرية المالية : جاء مجال الحرية المالية كأفضل المجالات التي يتضمنها مؤشر الحرية الاقتصادية ودلك باعتبار مصر تفرض معدلات ضريبية أقل من المتوسطات العالمية وكمحصلة فان اجمالي المتحصلات الضريبية مثلت 10,4 من الناتج المحلي الإجمالي .

الشكل رقم (10.3): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لمصر

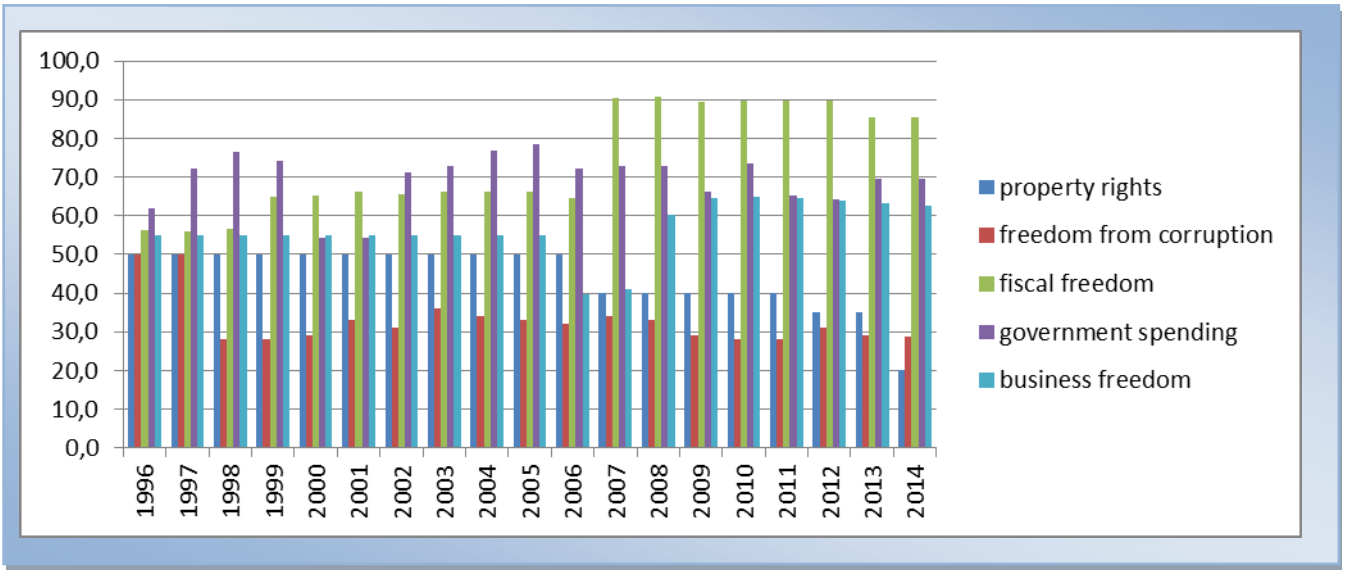

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

التحرر الفساد : جاء التحرر من الفساد كأسوأ المجالات من حيث قيمة المؤشر حيث انخفض من 33.0 سنة 2008 إلى 28.6 سنة 2014 وهو ما يرتبط كذلك بأداء مصر في مؤشر الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية العالمية .

حقوق الملكية : انخفض مؤشر حقوق الملكية من 50 نقطة في عام 2006 الى 20 نقطة في عام 2014 بحيث تتسم نظم حماية حقوق الملكية بالضعف.

حرية الأعمال: تقدمت مصر في مؤشر حرية الأعمال من 39,8 نقطة في عام 2006 الى 62.7 نقطة في سنة 2014 وهو ما يرتبط بالإصلاحات التي تنفذها مصر في مجال أداء الأعمال .

6.3 تجربة الأردن : تراجع الأردن في مناخ الحرية الاقتصادية حيث احتل المرتبة ال 39 عالميا والرابعة على مستوى الدول العربية ، وذلك حسب تصنيّف المؤشر السنوي للحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة " Héritage Foundation".وجاء هذا التراجع بعد ما حصد الاقتصاد الأردني 70.4 نقطة في مؤشر الحرية الاقتصادية من أصل 100 نقطة العام الماضي متراجعا بذلك خلال عام 2014 بواقع 1.2 نقطة. وأكد ان الاقتصاد الأردني يمتاز بمستويات عالية من حرية التجارة وحرية الاستثمار للحفاظ

على انفتاح الأسواق، والحفاظ على اقتصاد تنافسي نسبيا. وفي المؤشرات الفرعية اشار التقرير الى ان جهود مكافحة الفساد التي تحسنت مؤخرا لم تدفع مؤشر "دور القانون" الى تحسن واسع اذ جمع مؤشر التحرر من الفساد 45.6 نقطة، اما مؤشر حقوق الملكية فقد بقي بالمستوى 60 نقطة.

اما بالنسبة لمؤشر ممارسة أنشطة الاعمال فهم يتسم بالمحدودية فالمطلوب لاطلاق مشروع تجاري يستغرق 12 يوما بالتزامن مع متطلبات تراخيص مرهقة كما ان التقدم في مجال اصلاح البيروقراطية المتضخمة في القطاع العام محدود مما يبقي سوق العمل جامدا منوها إلى أن الموازنة العامة لا تزال تواجه عجزا كبيرا رغم تخفيض الدعم وزيادة أسعار المحروقات في عام 2012 والتخطيط لإزالة الدعم عن الكهرباء[1].

1.6.3 مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال :

جدول رقم(6.3) : درجة التغيير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للاردن

المواضيع	DB 2013مرتبة	DB 2014مرتبة	التغيير في ترتيب
بدء المشروع	112	117	⬇ -5
استخراج تراخيص البناء	102	111	⬇ -9
الحصول على الكهرباء	39	41	⬇ -2
تسجيل الممتلكات	103	104	⬇ -1
الحصول على الائتمان	167	170	⬇ -3
حماية المستثمرين	169	170	⬇ -1
دفع الضرائب	35	35	لا تغيير
التجارة عبر الحدود	56	57	⬇ -1
تنفيذ العقود	131	133	⬇ -2
تسوية حالات الإعسار	115	113	⬆ 2

مصدر : تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2015 www.doingbusiness.org

[1] **ليث زيدان** التجربة الأردنية في التحول إلى الديمقراطية http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101870

التجارة عبر الحدود : شرع الاردن إجراءات التجارة عبر الحدود عن طريق إدخال أجهزة مسح ضوئي بأشعة إكس بغرض تحسين نظام إدارة المخاطر في عمليات التفتيش الجمركية .[1]

الحصول على الائتمان : أنشأ الأردن إطاراً إجرائياً يسمح بإقامة مركز خاص للمعلومات الائتمانية، كما خفض الحد الأدنى للقروض المدرجة في السجل العام للمعلومات الائتمانية، مما أدى إلى تحسين أنظمة المعلومات الائتمانية لديه.

دفع الضرائب : ألغى الأردن بعض أنواع الضرائب وأتاح إمكانية تقديم الإقرارات الخاصة بضريبة الدخل وضريبة المبيعات عن طريق شبكة الإنترنت.[2]

2.6.3 مؤشرات الحرية الاقتصادية

الشكل رقم (11.3): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية للاردن

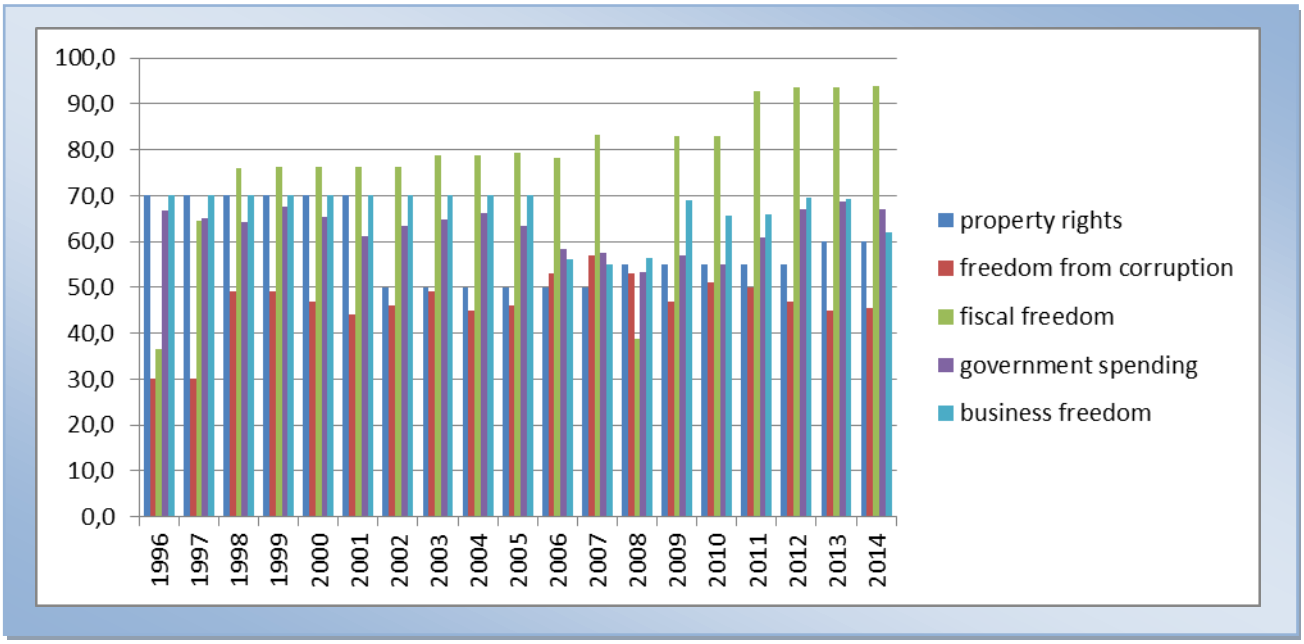

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

محاربة الفساد: عرفت الأردن انخفاضا في مؤشر الفساد من 53.0 سنة 2008 إلى 45.6 سنة 2014 .

حقوق الملكية : حققت الأردن تقدما في مجال حفظ حقوق الملكية من 50 نقطة في عام 2006 الى 60 نقطة في عام 2014 وهو ما يرتبط بإنفاذ الحقوق وجودة النظام القضائي.

[1] تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2012، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان ، www.doingbusiness.org

[2] تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2011، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان ، www.doingbusiness.org

حرية الأعمال: تقدمت الأردن في مؤشر حرية الأعمال من 56.0 نقطة في عام 2006 الى 62.0 نقطة في عام 2014 وهو ما يرتبط بالإصلاحات التي تنفذها الأردن في مجال أداء الأعمال بما يجعل ممارسة الأعمال في الأردن أمر يسير.

الشكل رقم (12.3): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية للاردن

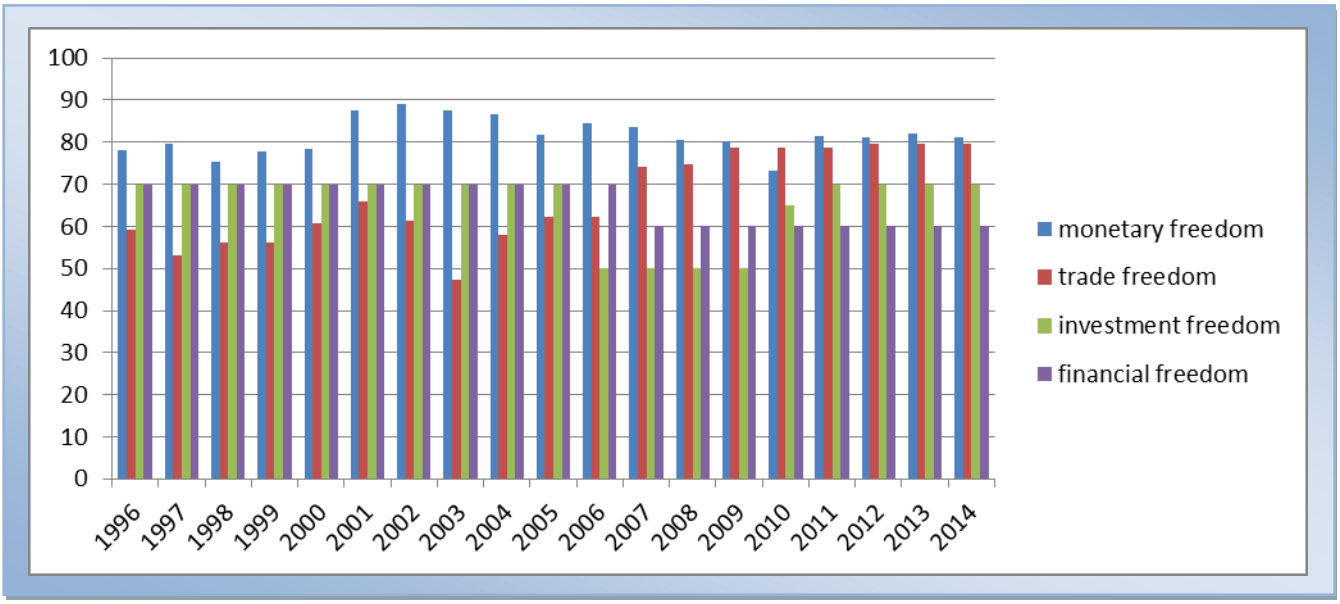

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

الحرية النقدية : تتمتع الاردن بمنظومة مصرفية متطورة وقد ارتكزت الإصلاحات في هذا المجال على تقوية الملاءة المالية للمؤسسات المصرفية حيث ارتفع مؤشر الحرية النقدية من 73,2نقطة في عام 2010 الى 81,3 نقطة في عام 2014.

حرية التجارة :حققت الأردن تقدما ملحوظا في مجال حرية التجارة من 74,8 نقطة في عام 2008 الى 79,6نقطة في عام 2014 وقد أخذت الأردن خطوات ملحوظة في تخفيف القيود على الواردات.

حرية الاستثمار: نجحت الاردن في تحقيق تقدم في حرية الاستثمار حيث ارتفع المؤشر 50 نقطة في عام 2006 الى 70 نقطة في عام 2014.و ذلك بالنظر الى الحرية التي يحظى بها المستثمر المحلي والأجنبي لإقامة مشروعات أو تملك أراضي أو المشاركة في مشروعات الخصخصة.

7.3 تجربة المغرب : حققت المغرب تقدما في مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال ومجال الحرية الاقتصادية معا ففي مجال بيئة الأعمال حققت المغرب تقدم لتأتي في المرتبة رقم 87 في عام 2014 [1]

[1] تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2014، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان ، www.doingbusiness.org

مقارنة ب 189 دولة وذلك لقيامها بالعديد من الاصلاحات في هذا المجال وفي مجال الحرية الاقتصادية جاءت في المرتبة 103 في عام 2014.

1.7.3 مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال

جدول رقم (7.3): درجة التغيير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للمغرب

المواضيع	DB 2013مرتبة	DB 2014مرتبة	التغيير في ترتيب
بدء المشروع	53	39	↑ 14
استخراج تراخيص البناء	81	83	↓ -2
الحصول على الكهرباء	95	97	↓ -2
تسجيل الملكية	166	156	↑ 10
الحصول على الائتمان	105	109	↓ -4
حماية المستثمرين	113	115	↓ -2
دفع الضرائب	115	78	↑ 37
التجارة عبر الحدود	34	37	↓ -3
تنفيذ العقود	83	83	لا تغيير
تسوية حالات الإعسار	84	69	↑ 15

مصدر : تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2015 www.doingbusiness.org

استخراج تراخيص البناء : سهل المغرب اجراءات تراخيص البناء عن طريق البناء عن طريق انشاء نظام الشباك الواحد.

حماية المستثمرين : عزز المغرب سبل حماية المستثمرين عن طريق السماح للمساهمين أصحاب حصص الأقلية بالاطلاع على أية مستندات مؤسسية غير سرية أثناء نظرا المحكمة في دعوى المسؤولية

دفع الضرائب: خفف المغرب الأعباء الادارية التي تتحملها الشركات في عملية دفع الضرائب وذلك عن طريق تعزيز إمكانية تقديم الإقرارات الضريبية وتسديد الضرائب على أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة من خلال شبكة الانترنت[1] .

[1] تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2012، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان ، www.doingbusiness.org

2.7.3 مؤشرات الحرية الاقتصادية

الشكل رقم(13.3): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية للمغرب

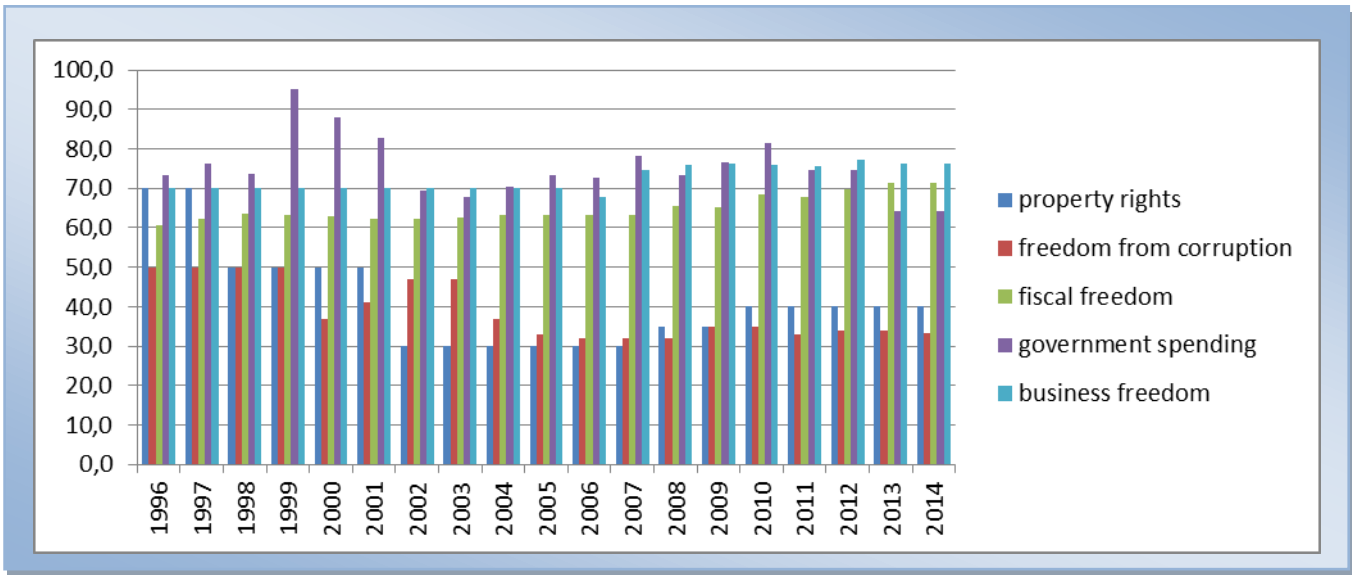

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

محاربة الفساد : نجحت المغرب في تحقيق تقدم في محاربة الفساد بحيث إرتفع مؤشر محاربة الفساد يرتفع من 32 نقطة عام 2006 إلى 33.3 نقطة عام 2014.

حقوق الملكية : حققت المغرب تقدما في مجال حفظ حقوق الملكية من 30 نقطة في عام 2006 الى 40 نقطة في عام 2014 وهو ما يرتبط بإنفاذ الحقوق وجودة النظام القضائي.

حرية الأعمال: تقدمت المغرب في مؤشر حرية الأعمال من 67.8 نقطة في عام 2006 الى 76.2 نقطة في عام 2014 وهو ما يرتبط بالإصلاحات التي تنفذها المغرب في مجال أداء الأعمال.

الشكل رقم (14.3): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية للمغرب

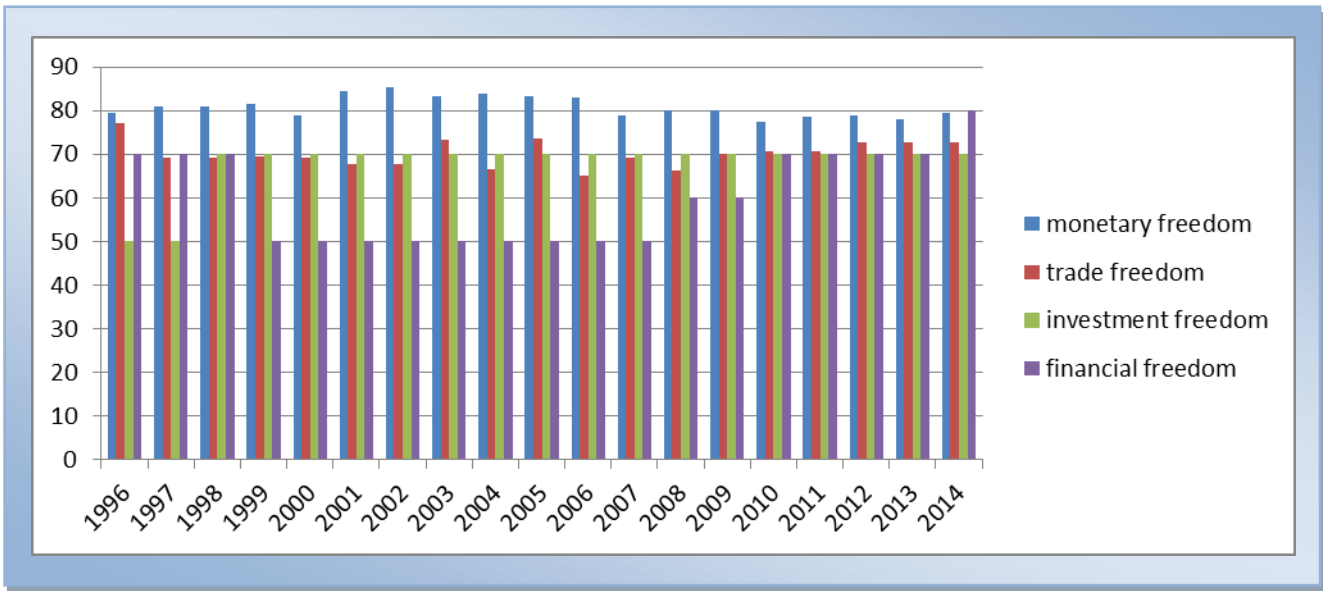

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

الحرية النقدية : انخفض مؤشر الحرية النقدية من 76,5 نقطة في عام 2010 الى 78.1 نقطة في عام 2014.

حرية التجارة :حققت المغرب تقدما ملحوظا في مجال حرية التجارة من 35,2 نقطة في عام 2006 الى 58.8 نقطة في عام 2014.

حرية الاستثمار : نجحت المغرب في تحقيق تقدم في حرية الاستثمار حيث ارتفع المؤشر 60 نقطة في عام 2008 الى 70 نقطة في عام 2014.و ذلك بالنظر الى الحرية التي يحظى بها المستثمر المحلي والأجنبي لإقامة مشروعات.

8.3 تجربة تونس : عرفت تونس تقدما في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال لتأتي في المرتبة رقم 64 في عام 2014 [1] مقارنة ب 189 دولة وذلك لقيامها بالعديد من الإصلاحات في هذا المجال وفي مجال الحرية الاقتصادية جاءت في المرتبة 69 في عام 2014.

1.8.3 مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال

جدول رقم (8.3): درجة التغيير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لتونس

المواضيع	DB 2013مرتبة	DB 2014مرتبة	التغيير في ترتيب
بدء المشروع	63	70	⬇ -7
استخراج تراخيص البناء	114	122	⬇ -8
الحصول على الكهرباء	53	55	⬇ -2
تسجيل الملكية	69	72	⬇ -3
الحصول على الائتمان	105	109	⬇ -4
حماية المستثمرين	51	52	⬇ -1
دفع الضرائب	59	60	⬇ -1
التجارة عبر الحدود	30	31	⬇ -1
تنفيذ العقود	77	78	⬇ -1
تسوية حالات الإعسار	39	39	لا تغيير

Source: World Bank Doing Business 2015, www.doingbusiness.org

[1] تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2014، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان ، www.doingbusiness.org

دفع الضرائب : أدخلت تونس استخدام أنظمة إلكترونية في سداد الضرائب على أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة.

التجارة عبر الحدود: قامت تونس بتحديث نظام التبادل الإلكتروني للبيانات الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير لديها، مما أدى إلى تسريع تجميع مستندات الاستيراد.

2.8.3 مؤشرات الحرية الاقتصادية

الشكل رقم (15.3): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لتونس

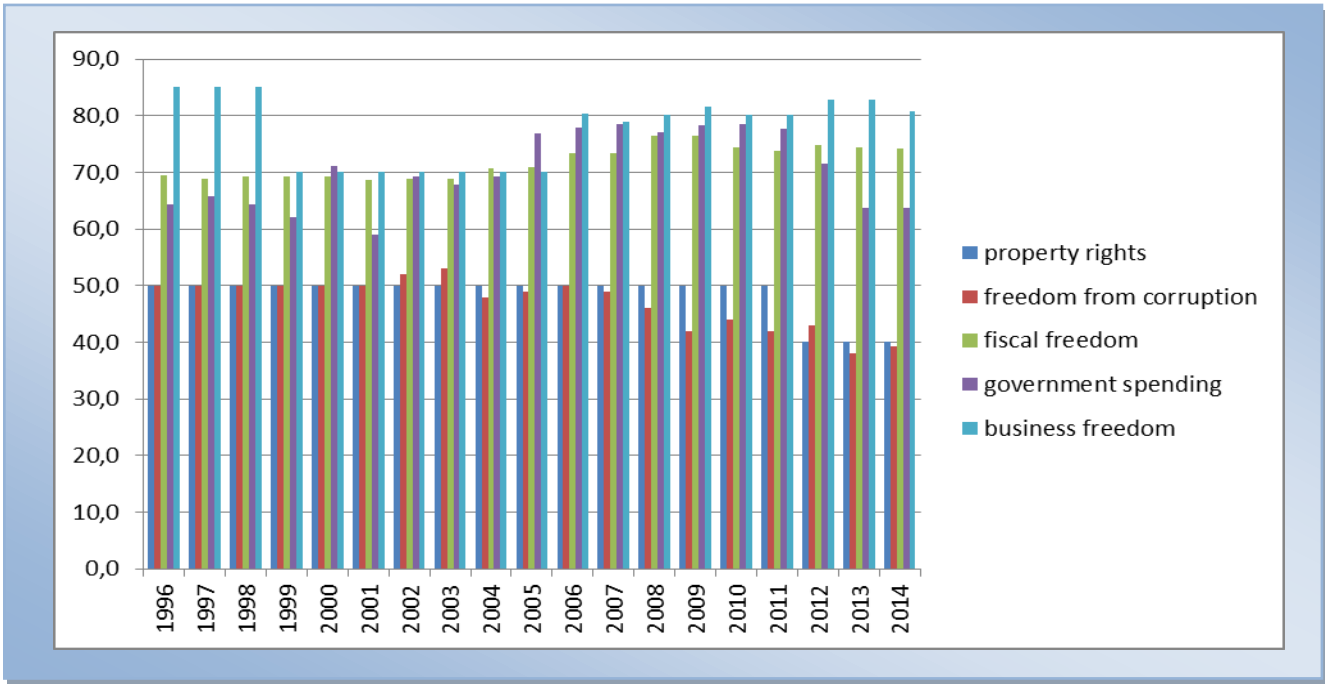

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

التحرر من الفساد : عرفت تونس انخفاضا في مؤشر الفساد من 50,0 نقطة عام 2006 الى 39.2 نقطة عام 2014.

حقوق الملكية : انخفض مؤشر حقوق الملكية من 50 نقطة في عام 2006 الى 40 نقطة في عام 2014 وتتسم حماية حقوق الملكية بالضعف.

حرية الأعمال: تقدمت تونس في مؤشر حرية الأعمال من 80.3 نقطة في عام 2006 الى 80.7 نقطة في عام 2014 وهو ما يرتبط بالإصلاحات التي تنفذها تونس في مجال أداء الأعمال.

الشكل رقم (16.3): تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية لتونس

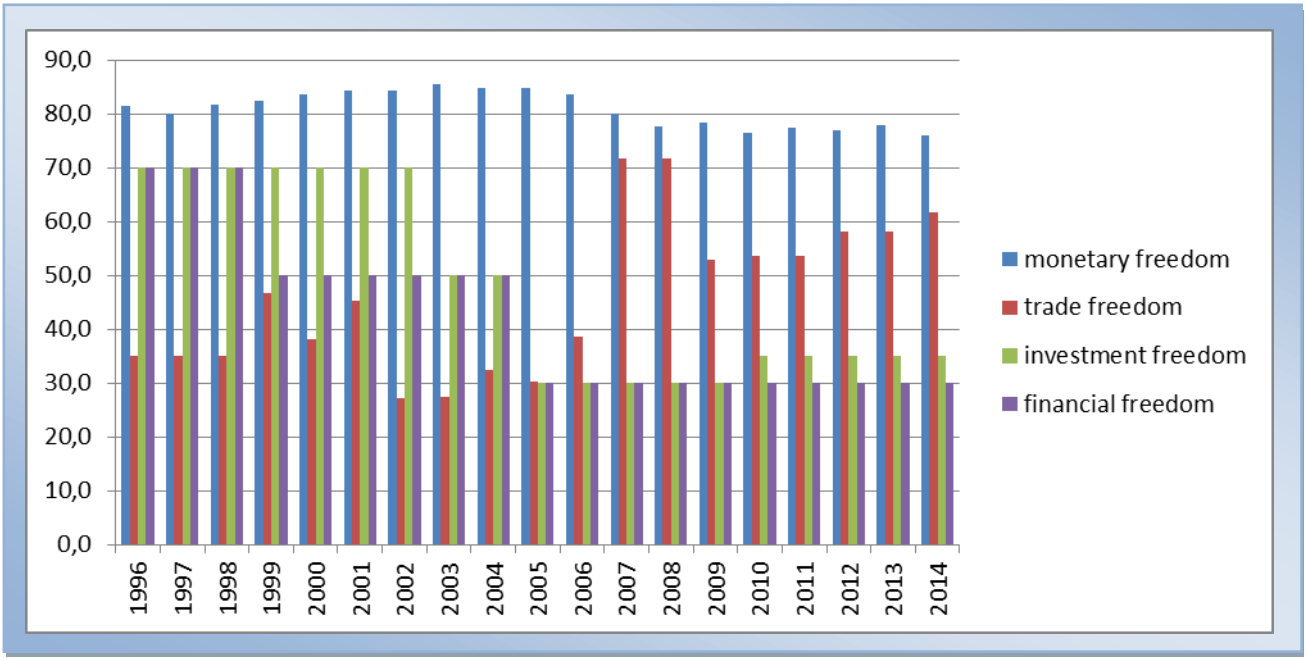

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

الحرية النقدية : تتمتع تونس بمنظومة مصرفية متطورة وقد ارتكزت الإصلاحات في هذا المجال على تقوية الملاءة المالية للمؤسسات المصرفية حيث ارتفع مؤشر الحرية النقدية من 73,2نقطة في عام 2010 الى 81,3 نقطة في عام 2014.

حرية التجارة :حققت تونس تقدما ملحوظا في مجال حرية التجارة من 38,6 نقطة في عام 2006 الى 61.8نقطة في عام 2014 وقد أخذت تونس خطوات في تخفيف القيود على الواردات.

حرية الاستثمار : نجحت تونس في تحقيق تقدم في حرية الاستثمار حيث ارتفع المؤشر 30,0 نقطة في عام 2006 الى 35 نقطة في عام 2014و ذلك بالنظر الى الحرية التي يحظى بها المستثمر المحلي والأجنبي.

خاتمة:

لقد أثبتت مختلف البحوث الاقتصادية أن للمؤسسات اهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان وقد وجد الاقتصاديون أن إختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حول العالم يرتبط بشكل وثيق بالاختلاف في نوعية المؤسسات فالبلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في رأس المال المادي ورأس المال البشري وفي التكنولوجيا العالية تستطيع تحسين أداء إقتصادها وتوفير الرفاه لسكانها.

وقمنا في هذا الفصل بالتطرق الى التغيير المؤسساتي من خلال التجارب الدولية والمتمثل في كل من كوريا الجنوبية ،ماليزيا،تركيا،جورجيا،مصر ،الأردن،تونس والمغرب وذلك بتحليل تطور المؤشرات المؤسساتية والمتمثلة في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر الحرية الإقتصادية .

الفصل الرابع : تطور المتغيرات المؤسساتية،رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة:

نتناول في هذا الفصل تطور الاقتصاد الجزائري وفقا لكل مؤشر من المؤشرات المؤسساتية والمتمثل في كل من مؤشرات الحكم الراشد والمتمثلة في فعالية الحكومة ،مؤشر ضبط الفساد ،مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات، مؤشر سيادة/حكم القانون، مؤشر التمثيل والمساءلة و نتناول كذلك ترتيب الجزائر من خلال مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال. و مؤشرات الحرية الاقتصادية والمتمثلة في حرية العمل ،الحرية النقدية، حرية التجارة ،حرية الاستثمار، الحرية المالية ،حقوق الملكية، الحرية من الفساد ،الحرية الجبائية، الانفاق الحكومي ،حرية الأعمال.

كما نتناول في هذا الفصل التطور الكمي لمؤشرات التعليم والمتمثلة في عدد الطلبة المسجلين في كل من التعليم الاساسي والتعليم الثانوي والتعليم العالي كما نتطرق الى تطور الانفاق على التعليم في الجزائر وكذلك الى تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

و نرى كذلك في هذا الفصل مقارنات دولية مختارة تتمثل في كل من الجزائر، المغرب ،تونس، ماليزيا و تركيا من خلال المتغيرات ولقد تم إختيار هذه الدول نظرا للتشابه بين هذه الاقتصاديات.

1. تطور المتغيرات المؤسساتية في الجزائر

تتمثل أهم المؤشرات المؤسساتية التي تعبر عن نوعية المؤسسات في كل من مؤشرات الحكم الراشد (مؤشرات الحكم الراشد للبنك الدولي) ، مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، مؤشرات الحرية الاقتصادية.

1.1. تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر:

إن أهم المؤشرات التي يصدرها البنك الدولي حول مقومات الحكم الراشد تظهر تقدم في جميع المؤشرات وهذا ناتج عن استمرار السياسات الحكومية في الجزائر التي تعمل على إقرار الديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية السياسية ،بما فيها حرية التعبير ومحاربة الفساد وإقرار المساءلة وهذا من خلال الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي قامت بها والتي مازالت إلى حد الساعة تماشيا مع المعايير الدولية وتتمثل أهم التطورات في مؤشرات الحكم الراشد التي يصدرها البنك الدولي فيما يلي :

1.1.1 مؤشر فعالية الحكومة :

الشكل رقم (1.4) : مؤشر فعالية الحكومة Efficacité Gouvernementale

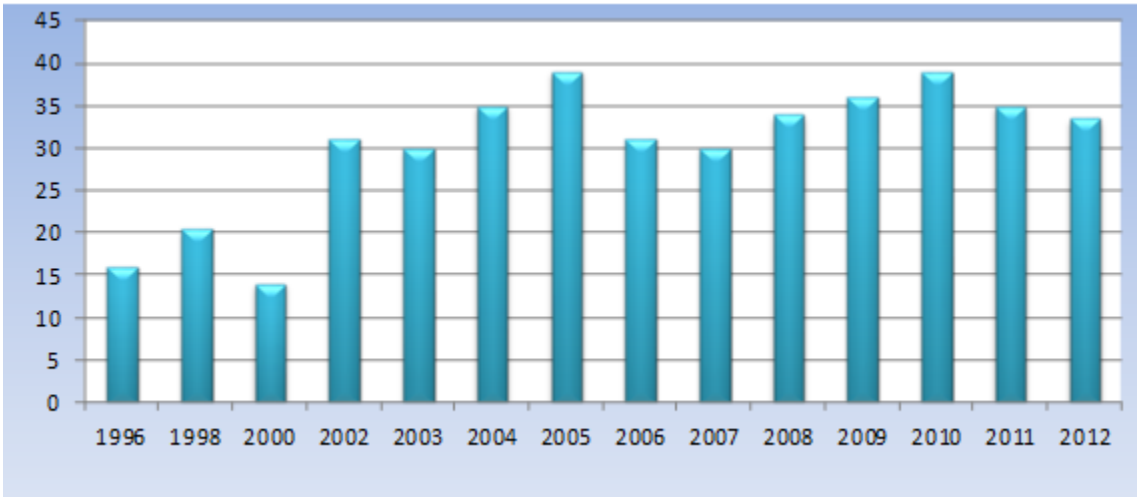

Source: world governance indicators http://info.worldbank.org/governance/wgi/index

فعالية الحكومة تقيس نوعية الخدمات العامة ونوعية الحقوق المدنية ودرجة إستقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية فالأداء الحكومي هو تفاعل عناصر البيئة الحكومية الداخلية والخارجية منها .

ومن أجل دراسة هذا المؤشر يجب البحث في مدى قدرة الجهاز التنفيذي في أدائه لوظيفة تقديم الخدمة العامة للمواطنين على اعتبار أنه الجهاز الذي يقوم برسم السياسة العامة والكفيلة بتطوير حياة

المواطن وتحسين نوعية حياته واعتماد نموذج الحكومة الالكترونية كمدخل رئيسي لدراسة فاعلية الأداء الحكومي وبالتالي تحقيق التنمية البشرية والتي بدورها يتم تمييع عناصر مؤشرها من مصادر مختلفة يقيس الادراكات الحسية للمفاهيم التالية :

كفاءة الجهاز البيروقراطي، استقلالية الإدارة من الضغوط السياسية،نوعية الخدمات العامة نوعية صياغة السياسات ومصداقية الحكومة .

و من خلال الشكل نلاحظ أن هذا المؤشر عرف قيما متدنية وبالتالي صنف هذا المعيار في المستوى الضعيف وبلغت نسبة هذا المؤشر 30% سنة 2007 وهذا ما يؤكد ضعف فعالية جهاز الحكومة .

2.1.1 مؤشر ضبط الفساد (Controle De La Corruption)

الشكل رقم (2.4) :مؤشر ضبط الفساد

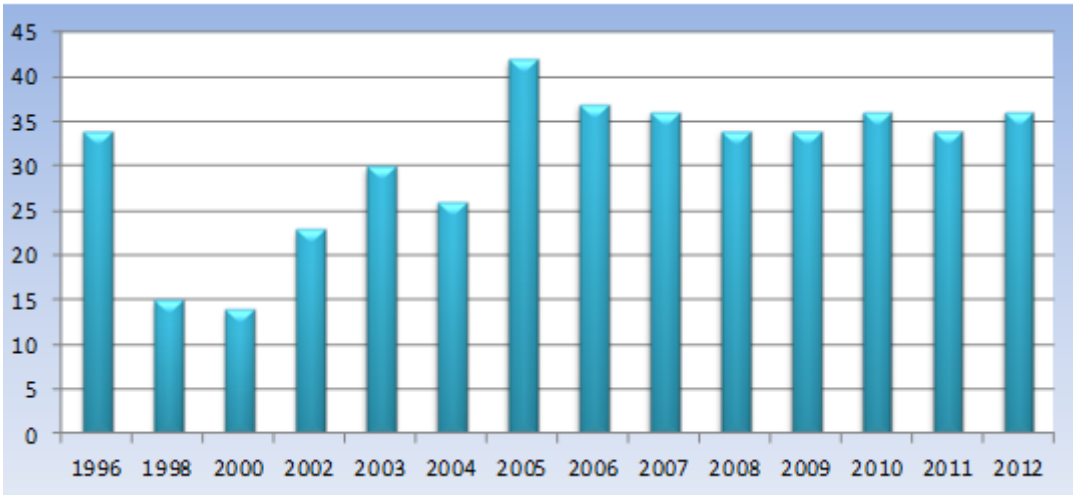

Source: world governance indicators http://info.worldbank.org/governance/wgi/index

يقيس هذا المعيار المدى الذي يمارسه بعض المؤثرين في القرارات السياسية لتحقيق مكاسب خاصة، فضلاً عن سيطرة الدولة على النخب وربطهم بمصالحهم الخاصة .وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية :الفساد بين المسئولين الحكوميين الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم" أموال غير قانونية "إلى الرسميين والقضاة ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية.

من خلال الشكل نلاحظ أن هذا المؤشر عرف تحسن ملحوظ بعد سنة 2000 ، فبعدما كان يسجل قيما متدنية في بداية الألفية الجديدة، أصبح يتحسن شيئا فشيئا، وانتقل من المستوى الضعيف الذي سجل

سنة 2000و 2002 ، إلى المستويات المتوسطة التي سجلت في باقي السنوات الثمانية، ويعود هذا التحسن إلى عزم الدولة على محاربة الفساد بكل أنواعه، وتجسد هذا من خلال عدة إجراءات كالتصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003 ، والتصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته وإصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006 ، بالإضافة إلى قانون العقوبات والقانون الخاص بالوظيفة العمومية واللذان شددا العقوبات على كل المفسدين سواء عن طريق الاختلاس أو الإهمال، أو سوء استخدام السلطة أو النفوذ وقد سجل مؤشر قانون مكافحة الفساد الذي يصدر عن منظمة النزاهة العالمية مستوى جيد وهو ما يدل على أن الجزائر تملك تشريعات قوية في مكافحة الفساد.

3.1.1 مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات (Qualité De La Réglementation)

الشكل رقم (3.4) : مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات

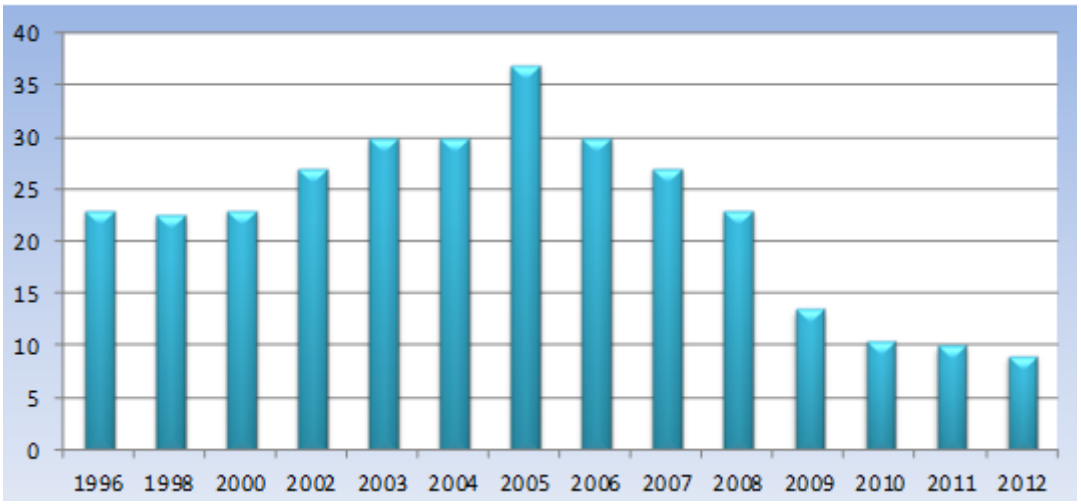

Source: world governance indicators http://info.worldbank.org/governance/wgi/index

يقيس هذا المعيار قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة وأنظمة ولوائح تسمح بتشجع وتنمية القطاع الخاص وتم تجميع عناصر هذا المؤشر من مصادر مختلفة تقيس الإدراكات الحسية لمدى حدوث سياسات غير ودية حيال السوق(مثل التحكم بالأسعار والرقابة غير الوافية على البنوك)، والإدراكات الحسية السائدة للأعباء الناجمة عن الضبط المفرط في مجالات مثل التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع التجارية.

من خلال الشكل نلاحظ أن تصنيف الجزائر في هذا المؤشر لم يسجل وضعا جيدا، وتراوح بين الوضع الضعيف والوضع المتوسط خلال فترة الدراسة.

4.1.1 مؤشر سيادة/حكم القانون(Etat De Droit)

الشكل رقم (4.4) :مؤشر سيادة/حكم القانون

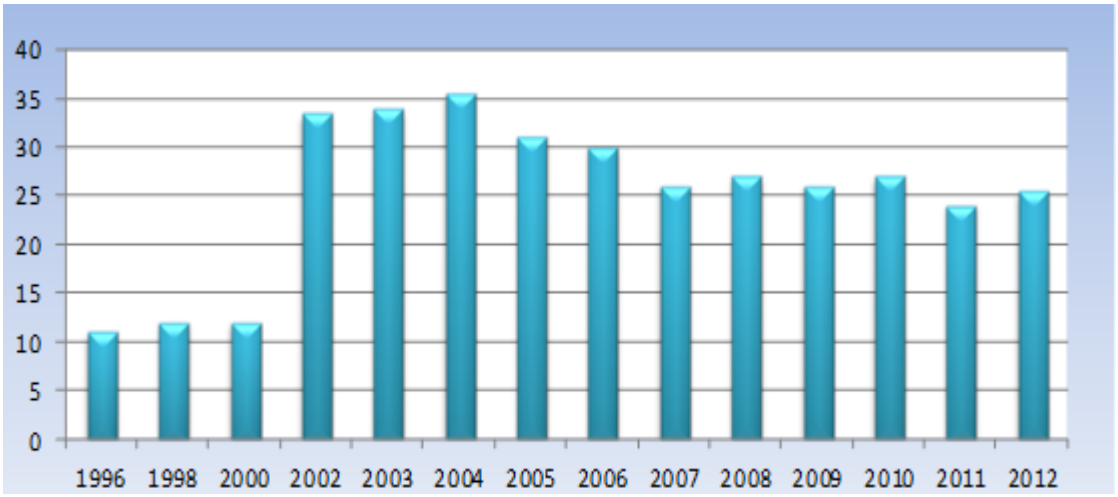

Source: world governance indicators http://info.worldbank.org/governance/wgi/index

يقيس هذا المعيار مدى ثقة المتعاملين والمواطنين الالتزام بقواعد المجتمع وقوانينه، وخاصة نوعية إنفاذ العقود،وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن احتمال وقوع الجريمة و العنف .وينطوي على عنصرين أساسيين :حيادية القوانين؛ ومدى تقيد والتزام المواطنين و/أو إلزامهم بها.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هذا المعيار بقي يتراوح ما بين متوسط وضعيف خلال فترة الدراسة، على الرغم من انه عرف تحسنا سنة 2003 مقارنة بسنة 2000(معدل زيادة يقارب 162 %)حيث وصل إلى أعلى مستوى له خلال الفترة "2000- 2010 "، ليعرف بعد ذلك تدهور مستمرا عما سجله سنة 2003 ، حيث سجلت قيمة 2010 انخفاضا بحوالي 35 % عن سنة 2003.

5.1.1مؤشر التمثيل والمساءلة(Voix Et Responsabilisation)

الشكل رقم(5.4) : مؤشر التمثيل والمساءلة

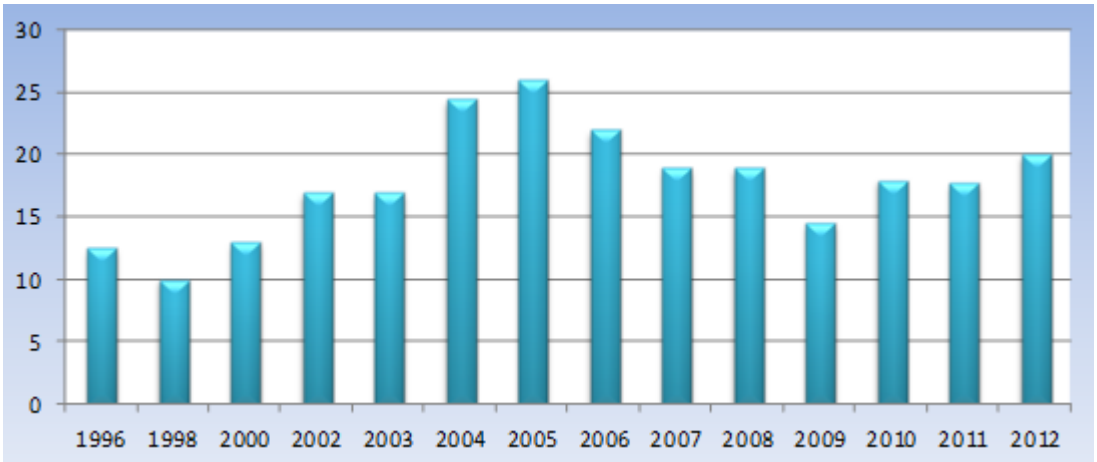

Source: world governance indicators http://info.worldbank.org/governance/wgi/index

بحسب تقرير البنك الدولي للعام 2010 ، فإن مؤشر «التمثيل والمساءلة» يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب ممثليهم وحكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر.

نلاحظ من الشكل البياني أن هذا المعيار لم يتعدى 30 % خلال الفترة " 2000-2012 " أي أنه لم يصل إلى الوضع الجيد إطلاقا،حتى وإن عرف بعض التحسن خلال الفترة 2000-2005 حيث كان يقدر سنة2000 ب% 14,4 ليصل إلى أعلى معدل له سنة 2004- 2005 ب 26,4% ، وبهذا انتقل من الوضع الضعيف إلى الوضع المتوسط خلال سنتي 2004 و 2005 ، وقدر معدل الزيادة بما يقارب 85 % ولكنه ابتداء من سنة 2006 عرف هذا المؤشر هبوطا حيث كان يصنف خلال الفترة2006-2012 ضمن المستوى الضعيف (أعلى من 10 و أقل من 25) وتعكس هذه الأرقام الوضع المتدني لهذا المؤشر في الجزائر، وهو ما يدل على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام والمشاركة السياسية في الجزائر تبقى محدودة ودون المستوى، ولعل من بين أهم الأسباب وراء هذا هو فرض حالة الطوارئ في البلاد منذ 1992 والذي نتج عنه المزيد من التضييق على الحريات والنشاطات، وتكوين الأحزاب والجمعيات، وكذا حرية الصحافة والإعلام.

6.1.1مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف(Stabilité Politique Et Absence De Violence)

الشكل رقم (6.4) : مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف

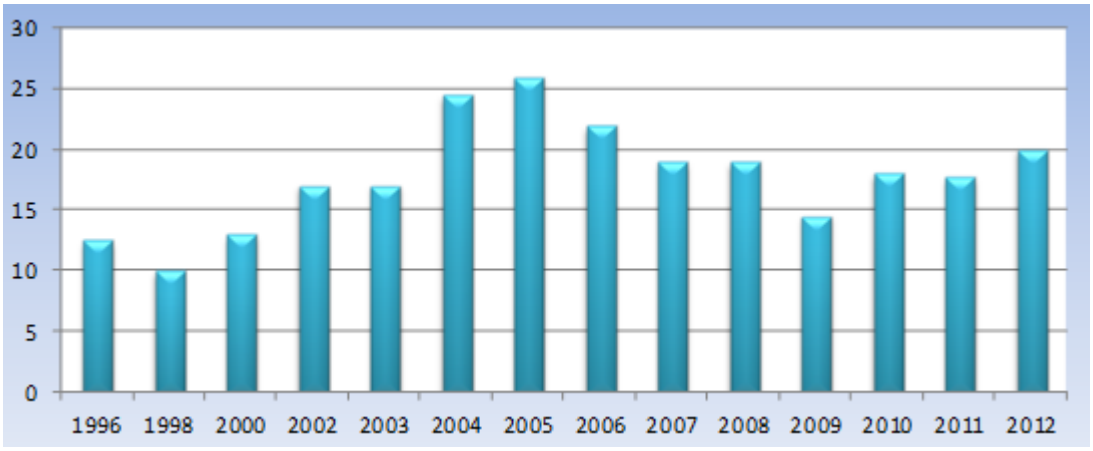

Source: world governance indicators http://info.worldbank.org/governance/wgi/index

هذا المعيار يقيس احتمالات زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف ذو الدوافع السياسية والإرهاب(توترات ، نزاع مسلح ، تهديد إرهابي، صراع داخلي تشقق الطبقة السياسية، تغييرات دستورية، انقلابات عسكرية)كما أن الاستقرار السياسي يتضمن عدة آليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي للسلطة ونزاهة الانتخابات وكذا الوسائل الشرعية والدستورية

ومنطق القوة في الاستيلاء على الحكم، كما يهدف مفهوم الاستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشتغل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الاجتماعية.

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن قيم هذا المعيار تراوحت ما بين 12% كأدنى قيمة سنة 2000 وما بين 26% كأعلى قيمة سنة 2005 ، وهذا يدل على أن تصنيف الجزائر كان خلال الفترة "2000-2004 ضمن المستوى الضعيف جدا ليصبح خلال الفترة "2005-2012" ضمن المستوى الضعيف وهو بذلك لم يصل حتى إلى الوضع المتوسط.

2.1. تطور مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر:

برزت جهود تحسين الترتيبات التنظيمية لممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر في السنوات الأخيرة خاصة من خلال :الأمر الصادر بتاريخ 15 جويلية 2006 ، وكذلك إصلاحات2008 - 2009التي وردت ضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة2010 ضمن مسعى تحسين مناخ الأعمال، اتخذت السلطات العمومية الترتيبات اللازمة لتوفير المناخ المناسب للأعمال بغية التخفيف من الإجراءات الإدارية .وفي هذا الإطار، تم تعديل الأمر 03-1 المؤرخ في20 أوت 2001 بالأمر06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 وكذا تعديل النصوص القانونية المنظمة للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بغية الامتثال للمعايير والممارسات العالمية. وقد ادخل في هذا الإطار الترتيبات التالية

-إعادة إدخال بالنسبة للمشاريع التابعة للنظام العام، امتيازات الاستغلال (الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS، الإعفاء من ضريبة النشاط المهني).

-إدخال معايير تمييز المشاريع التابعة للنظام الاستثنائي من اجل إرساء شفافية فعلية.

-إحلال الإلغاءات محل الإعفاء من الضريبية على القيمة المضافة وتخفيف الرسوم الجمركية، بغية التخفيف من الإجراءات والأخذ بعين الاعتبار الإلغاء الجاري للرسوم الجمركية لاستيراد التجهيزات.

-خفض آجال إصدار الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارANDI لقرار منح الامتيازات إلى 72 ساعة عوض 30يوم.

-حماية اكبر لحقوق المستثمرين بفضل إنشاء لجنة إدارية للطعن مؤهلة لإصدار القرارات بشان مشاكل محتملة حين تنفيذ مختلف الإدارات لترتيبات ترقية الاستثمار. وقد تعزز الدور الاستراتيجي للمجلس الوطني للاستثمارCNI المتمثلة مهامه الأساسية في متابعة إنفاذ القانون في مجال تنمية الاستثمار، الأمر الذي أدى إلى تواصل الجهود التي تبدلتها الدولة في مجال تحسين مناخ الاستثمار.حسب ما ورد في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة" 2010 الإصلاح خلال الأوقات الصعبة"، وهو السابع في سلسلة التقارير

السنوية، قامت 17 من أصل 19 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنة 2008-2009 بإصلاحات في إجراءاتها الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال بغرض تهيئة الفرص أمام أصحاب منشآت الأعمال والمشاريع المحلية، ومن بينها الجزائر التي قامت بأربع إصلاحات على مستوى المجالات التالية : استخراج تراخيص البناء، تسجيل الملكية، دفع الضرائب، إنفاذ العقود.

-**تحسين إدارة استخراج تراخيص البناء** :في هذا الإطار قامت الجزائر بسن قوانين بناء أكثر شمولية. ويضطلع القانون الجديد في الجزائر بمعالجة البناء غير المرخص في البلاد فضلا عن تعزيز آليات الإنفاذ . وفي الشهور القليلة الأولى

بعد دخول القانون الجديد حيز التنفيذ في جويلية 2008 سجلت الجهات المختصة الجزائرية 12607 مخالفة لأعمال البناء غير القانونية[1]

-**تخفيض تكلفة تسجيل الملكية** :قامت الجزائر بتخفيض تكلفة تسجيل الملكية من خلال تخفيض رسوم الشهر والتوثيق بنسبة % 0.4 من قيمة العقار.

تخفيض أسعار الضرائب : قامت الجزائر بتخفيضات رئيسية في سعر ضريبة أرباح الشركات من 25 % إلى19% .

-**زيادة كفاءة عمل المحاكم** : بدا سريان قانون جديد للإجراءات المدنية في افريل 2009 ، ينص القانون الجديد على التحكيم غير الإلزامي والوساطة .ويساعد على الحد من الفترة الزمنية للإجراءات، حيث يضع سقفا لا للتأخير فحسب بل لعدد جلسات النظر في القضية أيضا والتي يحددها بخمس قبل البث في القضيةوفقا لتقارير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال فإن المستثمرين في الجزائر لا يزالون يواجهون عقبات نتيجة عوامل كثيرة من بينها البيروقراطية والرشوة وثقل الإجراءات والسياسة الضريبية والجبائية والجمركية وعدم الاستقرار في منظومة القوانين والتشريعات وعلى ضوء ذلك رتبت الجزائر في مراتب متدنية على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ويوضح لنا الجدول التالي نتائج بعض المؤشرات التي تم على أساسها الترتيب.

الجدول رقم (1.4) : ترتيب الجزائر على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

التقرير	الترتيب/عدد الدول
2006	155/123
2007	175/116
2008	178/130
2009	181/ 132
2010	183/136
2011	183/143
2012	183/148
2013	183/152
2014	183/147
2015	183/154

Source: World Bank Doing Business 2015, www.doingbusiness.org

ويتضح من الجدول أن الجزائر لم تحسن كثيرا في مجال مناخ الأعمال حيث تظل من الوجهات الصعبة،بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع، الإجراءات الجمركية على الاستيراد والتصدير هي الأخرى تعرف نوعا من التشديد.

3.1. مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر

الجدول رقم (2.4) : تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية

السنة	حرية العمل	الحرية النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية	حقوق الملكية	الحرية من الفساد	الحرية الجبائية	الانفاق الحكومي	حرية الاعمال
1997	N/A	56.0	54.2	50.0	50.0	50.0	50.0	48.8	65.5	70.0
1998	N/A	60.1	54.2	50.0	50.0	50.0	50.0	48.6	69.3	70.0
1999	N/A	69.0	54.2	50.0	50.0	50.0	50.0	48.7	72.8	70.0
2000	N/A	74.0	39.6	50.0	50.0	50.0	50.0	64.7	63.3	70.0
2001	N/A	78.2	59.6	50.0	50.0	30.0	50.0	64.6	63.3	70.0
2002	N/A	82.8	60.0	70.0	50.0	30.0	50.0	65.0	71.2	70.0
2003	N/A	78.9	50.4	70.0	30.0	30.0	50.0	65.2	74.9	70.0
2004	N/A	81.1	55.0	70.0	30.0	30.0	50.0	74.1	62.4	70.0
2005	55.9	80.1	54.4	50.0	30.0	30.0	26.0	73.9	61.8	70.0
2006	57.4	78.8	61.0	50.0	30.0	30.0	27.0	73.9	74.4	74.8
2007	57.6	80.7	66.0	50.0	20.0	30.0	28.0	73.8	74.2	73.7

73.6	74.6	77.0	31.0	30.0	30.0	40.0	68.8	80.2	57.0	2008
72.5	74.1	77.2	30.0	30.0	30.0	50.0	68.6	78.6	55.5	2009
71.2	73.4	83.5	32.0	30.0	30.0	45.0	70.7	77.2	56.4	2010
69.4	62.4	83.5	28.0	30.0	30.0	20.0	72.8	75.4	52.9	2011
66.3	47.9	82.9	29.0	30.0	30.0	20.0	72.8	76.3	54.4	2012
65.2	44.1	80.4	29.0	30.0	30.0	20.0	67.8	76.6	52.6	2013
66.3	51.0	80.5	28.7	30.0	30.0	45.0	60.8	67.8	48.3	2014

Source: The Heritage Foundation, 2015 Index of Economic Freedom Database http://www.heritage.org

يوضح الجدول أن مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر لم يعرف تحسنا كبيرا خلال الفترة« 2000-2014 » حيث بقي يتراوح ما بين 53 كادني قيمة له و 61 كأقصى قيمة سجلها سنة 2002 ، وبهذا لم يقترب من القيم القريبة من 100 والتي تعني وجود حرية اقتصادية قوية، وبقي عموما يتراوح في المتوسط ما يعني أن الجزائر تتمتع بحرية اقتصادية متوسطة .وتعود أسباب ذلك حسب المعايير التي يعتمدها هذا المؤشر إلى تراجع حرية الاستثمار التي عرفت انخفاضا ب 25 نقطة سنة 2014 مقارنة بسنة 2004 ، وأيضا تراجع الحرية من الفساد الذي عرف هو الآخر انخفاض ب 21نقطة سنة 2014 مقارنة بسنة 2004 ، بالإضافة إلى تراجع طفيف في الحرية النقدية بدء من سنة 2007 وقد أشار تقرير مؤسسة "Heritage [1] لعام 2012أن الجزائر تراجعت في مؤشر الحرية الاقتصادية سنة2012 (51) ب 1,4 نقطة مقارنة بسنة2011 (52،4) وأن هذا المؤشر لا يزال أقل من المتوسط **بالنسبة لدول العالم** وأرجع أسباب ذلك إلى سوء الإنفاق الحكومي، والتضييق على حرية الأعمال فعرفت الجزائر في هذا المؤشر انخفاضا سنة 2014 بلغ 63 نقطة مقارنة بسنة 2008 حيث بلغ 73 نقطة ، بالإضافة إلى تدخل النفوذ السياسي في القضاء وانتشار الفساد في قطاع الجمارك، وضعف حقوق الملكية.

[1] هو مؤشر يصدر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال، يقيس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع ، ويستند المؤشر إلى 50 معايير للحرية الاقتصادية تشمل :حرية قطاع الأعمال، حرية التجارة والرسوم، حرية السياسة الضريبية، إدارة الإنفاق الحكومي، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، الحرية المالية، حقوق الملكية، الحرية من الفساد، حرية العمل.

2. تطور معدل النمو الاقتصادي ومؤشر راس المال البشري في الجزائر

1.2 معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل (7.4) :تطور معدل النمو الاقتصادي

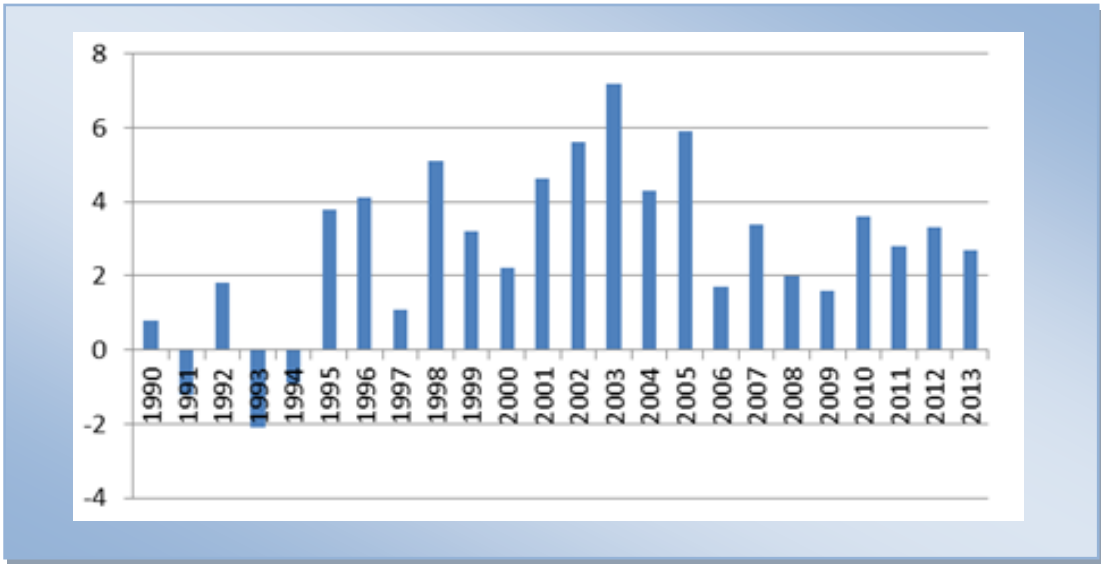

Source : http://data.worldbank.org/

عرف معدل النمو الاقتصادي مستويات سالبة و جد ضعيفة في الجزائر لمدة طويلة بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية سنة 1986 ، لكن تغير الوضع إذ أصبح معدل النمو موجبا انطلاقا من سنة 1995نتيجة تطبيق السلطات الجزائرية لبرنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1994 و القيام بإصلاحات تهدف إلى تشجيع و تعزيز الطلب من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية ب40 %.

و بعد تسجيل معدلات نمو قدرت ب – 2.1 % و 0.90 % - سنة 1993 و 1994 على التوالي، ارتفع إلى 3.8 %عام 1995 و 4.1 % عام 1996 حسب معطيات البنك الدولي، كما عرفت سنة 1997 انخفاضا في معدل النمو الذي بلغ 1.1 % بسبب الانخفاض الملموس في المنتجات 2.4 % الفلاحية ، ثم عرف استقرار عند مستوى 3% تقريبا ، لكن شهدت سنة 2003 ارتفاع مبهر في معدل النمو حيث بلغ 7.2 % و ذلك نتيجة تطبيق البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي.

لكن هذه المعدلات المرتفعة ما كانت لتتحقق إلا بفضل عوامل خارجية المتمثلة في المستوى المرتفع لأسعار المحروقات في السوق الدولية، و أيضا نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كلف غلافا مالي قدر بحوالي 7 مليار دولار و هي الناجمة أصلا من مداخيل البترول المرتفعة نتيجة الأوضاع الملائمة للأسعار في السوق العالمية.

ارتبط معدل النمو في الجزائر في الفترة الممتدة من 1985 و 2002 ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات التي تتحدد أسعارها في السوق الدولية و لا يمكن التحكم فيها داخليا، حيث بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع

في الناتج المحلي الإجمالي حوالي % 28.6 سنة 1985 و ارتفعت إلى % 40.1 عام 2002 الأمر الذي يبين الوزن الكبير الذي يمثله قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني.

الأوضاع الدولية الملائمة، و التحكم الجيد في المجمعات الاقتصادية الكلية سمحت للجزائر من تحقيق معدلات نمو جيدة منذ عام 2002 ، و لكن لا تزال هذه الأخيرة تحت تطلعات السلطات المحلية، خصوصا فيما يخص معدل النمو خارج قطاع المحروقات .

غير أن الارتفاع المستمر لإيرادات و مداخيل الناجمة من قطاع المحروقات سمحت للدولة من تحقيق معدلات استثمار مرتفعة، و زيادة متحكم فيها في الأجور، و مكنتها من تسديد جزء معتبر من الدين العام و الخارجي و هذا ما يعتبر نقطة جد إيجابية، و لكن تبقى نسبة البطالة جد مرتفعة خصوصا في أوساط الشباب .كما أن بالمقارنة مع اقتصاديات مماثلة الدخل، يبقى الاقتصاد الجزائري قليل التنوع و مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي لا زالت ضئيلة.

شهدت الجزائر بعد فترة من النمو القوي بلغ متوسطه % 4.5 سنويا في سنوات 2000 ،تباطؤا في النمو عام 2006 وصل إلى2% ، مدفوعا بتدهور حاد في قطاع المحروقات الذي تراجع إنتاجه ب % 2.5 نتيجة لأعمال الصيانة و انخفاض الطلب على النفط و الغاز في أوروبا، تبعه انتعاش طفيف للنمو حيث بلغ 3.2 %في عام 2007 ، في حين بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات معدل .% 6.4 فيما يخص تركيبة الناتج يبقى النمو دائما مرتبطا بقطاع المحروقات[2].

جاء برنامج دعم النمو الاقتصادي في الفترة 2010-2014 في اطار مواصلة مشاريع دعم النمو والتنمية حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا قدر بحوالي 286 مليار دولار وخصص هذا البرنامج اكثر من 40%من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره ،الصحة ،السكن، الرياضة كذلك خصص ما يقارب 35% من موارده لمواصلة تطوير المنشات القاعدية كما خصص مبلغ 250 مليار دينار لتطوير الاقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي واستخدام التكنولوجيا الحديثة داخل المنظومة الوطنية للتعليم.

[2] Perspectives économiques en Afrique , Banque africaine de développement /OCDE 2008 .

2.2 التطور الكمي لمؤشر راس المال البشري في الجزائر

1.2.2 تطور عدد المسجلين في التعليم

يقاس راس المال البشري بعدد المسجلين في التعليم و يعتبر التعليم أحد الأهداف الأولية التي سعت المنظومة التربوية جاهدة لترسيخها منذ الاستقلال، و هكذا شهدت المنظومة التربوية الجزائرية تطورا في عد د تلاميذها و قدراتها و مؤطريها.

أولا :التعليم الأساسي

يعتبر هذا التعليم قاعدة السلم التعليمي، .تمثل هذه المرحلة المرتكز الأساس لاكتساب الطلاب المعارف و المهارات و تطوير قدراتهم الذاتية، كما يقوم التعليم الأساسي بإعداد و تهيئة التلاميذ للمراحل التعليمية اللاحقة، و نظرا لأهمية هذا التعليم فقد حظي باهتمام من قبل الحكومة الجزائرية.

الشكل رقم (8.4) : تطور عدد الطلبة في التعليم الأساسي

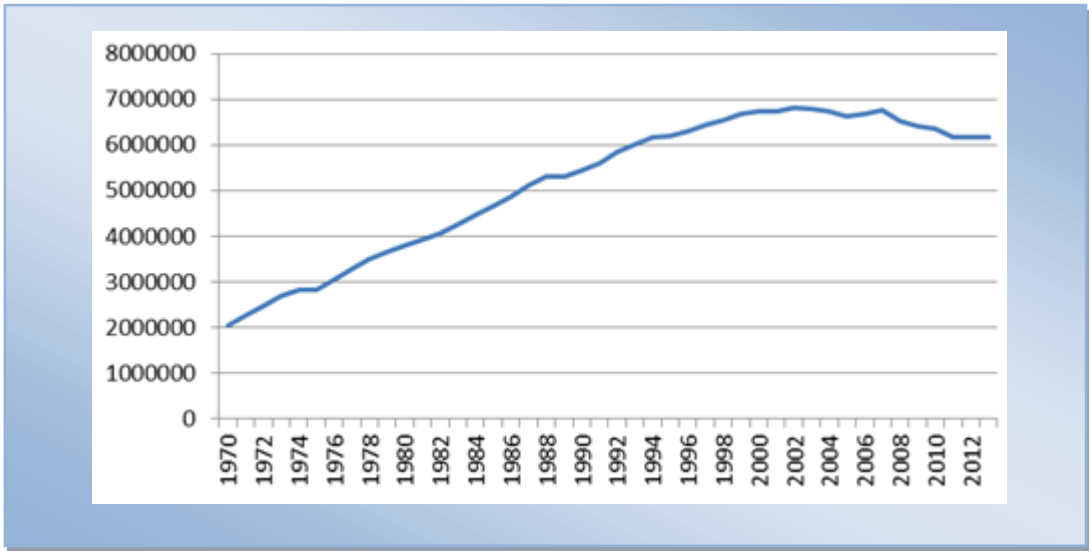

Source : www.meducation.edu.dz

من خلال الشكل نلاحظ مايلي :

زيادة في عدد التلاميذ المسجلين في المرحلة الأساسية من 3037321 تلميذ و تلميذة سنة1970 إلى 6360433 تلميذ و تلميذة سنة 2012 ، أي أن عدد التلاميذ في التعليم الأساسي قد تضاعف بأكثر من مرتين عما كان عليه سنة 1975 ، إذا فقد تضاعف إجمالي الطلبة في التعليم الأساسي محققا نسبة زيادة قدرها (121.56%)

عرفت نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 14 سنة ارتفاعا محسوسا و تطورا ملحوظا حيث ارتفعت هذه النسبة من 47.2%(56.8 % للذكور مقابل 36.9 %للإناث) سنة 1966 إلى 83.05 %

(85.28 % للذكور مقابل 78.73 % للإناث) خلال سنة 1988، إذ تقدر نسبة الارتفاع ما بين هذين التعدادين ب 43.16 % (33.4 % للذكور مقابل 54.29 %للإناث) الى 95 % سنة2003 ثم إلى 97 % سنة2013 ،و هو ما يؤكد الجهود المبذولة من قبل الدولة في سبيل التوسع في التعليم ليشمل كافة أبناء الشعب الجزائري.

ثانيا : التعليم الثانوي

ركزت خطط التنمية على أهمية التوسع في التعليم الثانوي، وفقا للاحتياجات من الكادر المؤهل تأهيلا يقود للتعليم الجامعي، فقد نالت هذه المرحلة أيضا كغيرها من المراحل التعليمية قسطا كبيرا من الاهتمام و الرعاية من قبل الحكومة.

الشكل رقم (9.4) :تطور عدد الطلبة في التعليم الثانوي

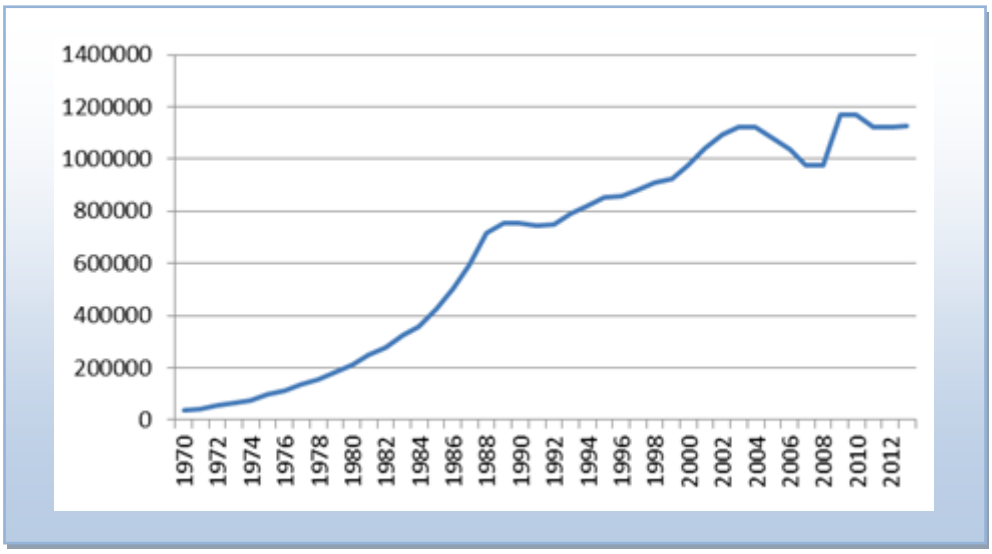

Source : www.meducation.edu.dz

من خلال الشكل نلاحظ زيادة مستمرة في عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي حيث انتقل العدد من 34988 تلميذ سنة 1970 ليصل الى 211948 تلميذ سنة 1980 ويعود هذا التحسن الى جهود الدولة بانجازها لاستثمارات كبيرة في هذا الباب وكذا النمو السكاني الكبير.

وفي الفترة 1981-1990 الملاحظ في هذه الفترة أن نسب الزيادة في عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي مرتفعة أيضا فقد انتقل عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي من 248996 سنة 1981 ليصل إلى 752264 تلميذ سنة 1990 ويعود هذا إلى زيادة الوعي بأهمية التعليم وما يمنحه للشباب في المستقبل من فرص للعمل ونجاح في حياتهم ككل فأصبح عدد كبير من الشباب يواصلون دراستهم في التعليم الثانوي ويتطلعون الى الانتقال للجامعة لمواصلة التعليم العالي،إضافة إلى الإصلاحات التي

باشرتها الجزائر في قطاع التعليم بعد الأمر رقم 35/76 المؤرخ في 1976/04/16 والمتعلق بالتربية والتعليم والتكوين وكان من ثمار ذلك كله الارتفاع الملحوظ لنسب تمدرس الشباب البالغين من العمر 15-19 سنة والتي انتقلت من 12,76% سنة 1981 إلى 27,36 %سنة 1990

وفي الفترة 1991-2001 استمر عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي بشكل عام في الارتفاع ولكن بنسب ضعيفة مقارنة بالمراحل السابقة فهي محصورة بين 0% و 6% ويعود ذلك إلى الاضطرابات في التعليم التي صاحبت أزمة الجزائر في هذه العشرية (عدد كبير من الشباب خاصة في المناطق النائية كانوا ينتقلون لمسافات كبيرة من أجل الدراسة لقلة الثانويات فقلة الأمن في هذه الفترة اضطرهم إلى التخلي عن الدراسة) هذا بالإضافة إلى النمو السكاني البطئ بعد أزمة 1986

اما الفترة 2002- 2013 كانت نسب الزيادة في عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي في هذه السنوات ضعيفة ،حيث ازداد عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي من 1095730 سنة 2002 الى 1171180 تلميذ سنة 2013 .

ثالثا : التعليم العالي:

تطور عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي ونسبة التمدرس 20-24 سنة و يعتبر التعليم العالي أعلى قمة في هرم التعليم حيث يتحصل الطالب في نهاية دراسته الجامعية على شهادة عليا تسمح له بالانتقال من مرحلة الدراسة الى مرحلة الحياة المهنية والتي تشارك ويساهم بمكتسباته العلمية والمعرفية في تحقيق النمو وسنتبع ونحلل تطور عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي.

الشكل رقم (10.4) :تطور عدد الطلبة في التعليم العالي

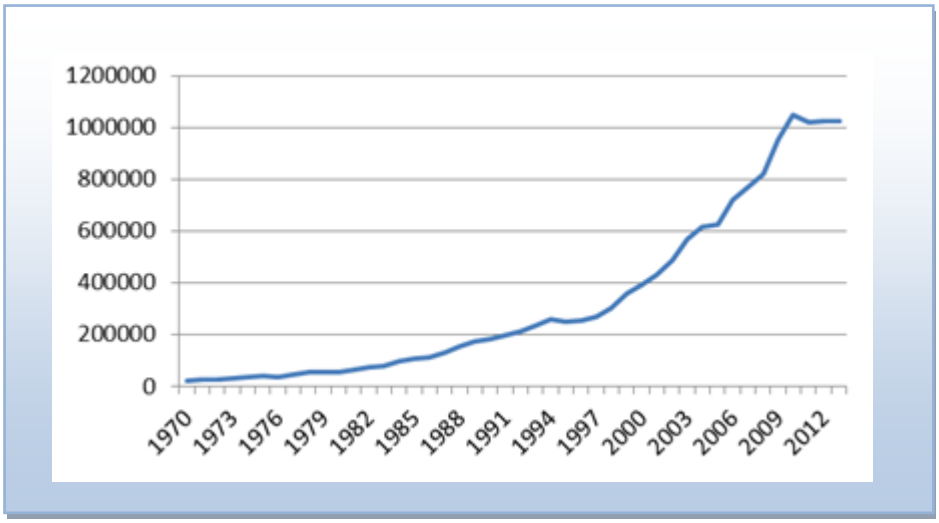

Source : www.meducation.edu.dz

من خلال الشكل نلاحظ ان **الفترة 1970-1980** تميزت هذه الفترة بزيادات معتبرة في كل من عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي حيث انتقل العدد من 19311 طالب سنة 1970 ليصل الى54741طالب سنة 1980 ويعود هذا التحسن الى جهود الدولة في التعليم العالي وفق إصلاح 1971 وما وفرته للطلبة بتشجيعهم وتحفيزهم فهم الإطارات المستقبلية للجزائر والذين ستعتمد عليهم من أجل تكوين صناعة قوية واقتصاد متين في اطار المخططات التنموية.

وفي الفترة 1981-1990 الملاحظ في هذه الفترة أن نسب الزيادة في الطلبة المسجلين في التدرج مرتفعة أيضا فقد انتقل عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي من 61410 سنة 1981 ليصل الى 180217 طالب سنة 1990 ويعود هذا الى زيادة الوعي بأهمية التعليم العالي وما يمنحه للشباب في المستقبل من فرص للعمل ونجاح في حياتهم ككل .

الفترة 1991-2001 استمر عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي بشكل عام في الارتفاع ولكن بنسب ضعيفة حيث انتقل العدد من 195317 طالب سنة 1991 ليصل الى 428641 طالب سنة 2001 .

الفترة 2002-2013كانت نسب الزيادة في عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي في هذه السنوات مرتفعة ،حيث ازداد عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي من 488617 سنة 2002 الى 1048899 تلميذ سنة 2013.

2.2.2.الإنفاق على التعليم في الجزائر

ازدادت حاجة قطاع التعليم العام و العالي في الجزائر لمزيد من الإنفاق العام على التعليم لتلبية احتياجات التوسع الكمي في أعداد الطلبة، و المدرسين، و عدد المدارس، و الجامعات والفصول، لتلبية الطلب المتزايد على التعليم و الناجم عن ارتفاع معدلات النمو السكاني، و زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم في المدارس و الجامعات، و ذلك بالإضافة إلى ما تتطلبه عملية التحسين المستمر لنوعية التعليم و مخرجاته من نفقات، حيث من المتعارف عليه بين المهتمين باقتصاديات التعليم بأنه كلما زاد الإنفاق

على التعليم كلما تحسنت نوعيته شريطة أن يكون هذا الإنفاق لتحسين نوعية التعليم و رفع مستوى التحصيل لدى الطلبة و تحقيق العدالة و الاستيعاب الكامل للسكان في سن التعليم .

الشكل رقم (11.4) :تطور الإنفاق على التعليم في الجزائر

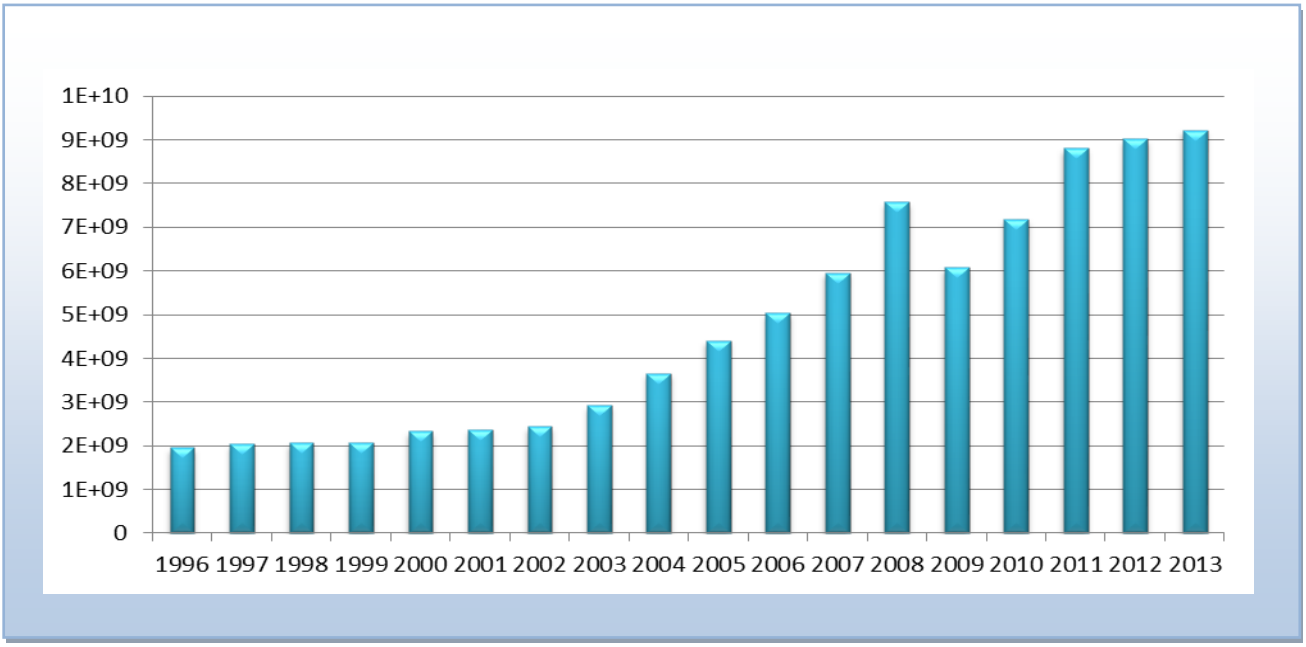

Source : http://data.worldbank.org/

يشير الشكل التالي الى تطور الانفاق على التعليم في الجزائر فقد إزداد الانفاق على التعليم من سنة 1996 حتى سنة 2008 وبلغ حجم الانفاق في سنة 2008 7581083818,12504 دولار الأمريكي الجاري وعرف بعض الانخفاض في سنة 2009 حيث بلغ حجم الانفاق في هذه السنة 6075287813,57769 دولار الأمريكي الجاري الا انه عرف زيادة مستمرة من سنة 2010 حتى سنة2013 وبلغ حجم الانفاق في هذه السنة 9214389430,50064 دولار الأمريكي الجاري.

3.مقارنات دولية مختارة للمتغيرات المؤسساتية:

للقيام بالمقارنة الدولية قمنا بإختيار كل من ماليزيا ،المغرب ، تونس و تركيا والجزائر للمقارنة من خلال المتغيرات المؤسساتية وذلك نظرا للتشابه بين هذه الاقتصاديات.

1.3مقارنة الدول من خلال مؤشرات الحكم الراشد:

التمثيل والمساءلة (Voice and Accountability)

الشكل رقم (12.4) : مقارنة دولية من خلال مؤشر التمثيل والمساءلة

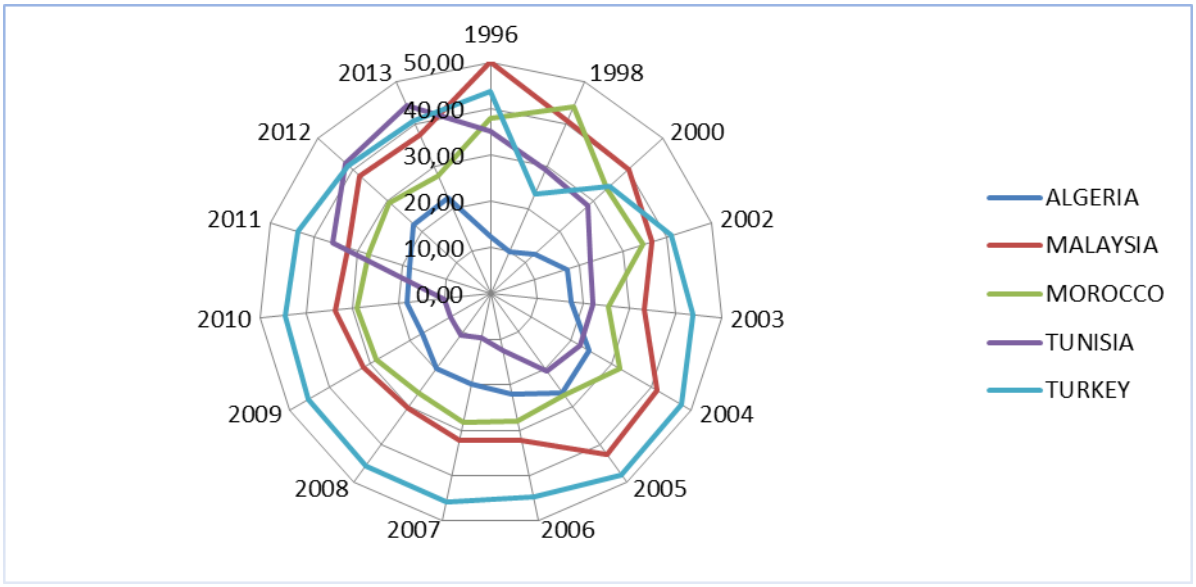

Source: world governance indicators http://info.worldbank.org/governance/wgi/index

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيم مؤشر التمثيل والمساءلة لسنة 1996 في الجزائر بلغت قيمة 11 % وبهذا فهو ضمن المستوى الضعيف. اما ماليزيا فتميزت بالمستوى الجيد حيث قدر هذا المؤشر ب نسبة 50% وتليها كل من تركيا المغرب وتونس بحيث تتميز بالمستوى المتوسط لهذا المؤشر.

وفي سنة 1998 عرفت الجزائر انخفاض في قيمة هذا المؤشر إلى 10% وبهذا فهي ضمن المستوى الضعيف جدا. كما عرف هذا المؤشر في ماليزيا فعرفت انخفاضا في هذا المؤشر حيث بلغ 40% وبالتالي فهي ضمن المستوى المتوسط أما تركيا فعرفت تحسنا في هذا المؤشر لتسجل نسبة 44% حيث سجلت سنة 1996 نسبة 38% وتبقى كل من تونس والغرب ضمن المستوى المتوسط .

وفي سنة 2000 في الجزائر بقيت ضمن المستوى الضعيف و على الرغم من الانخفاض الذي عرفته ماليزيا في قيمة المؤشر إلا أنها تبقى في الصدارة مقارنة مع باقي الدول المختارة وتليها كل من تركيا المغرب وتونس بحيث تتميز بالمستوى المتوسط لهذا المؤشر.

أما في الفترة ما بين 2002 و2013 فالجزائر عرفت بعض التحسن خلال الفترة 2002-2013 حيث كان يقدر سنة 2002 ب% 15 ليصل إلى أعلى معدل له سنة 2004- 2005 ب 26,4% ،و بهذا انتقل من الوضع الضعيف إلى الوضع المتوسط خلال سنتي 2004و2005.و عرفت تركيا تقدما على كل من ماليزيا،

المغرب لكن يبقوا دائما ضمن المستوى المتوسط أما تونس فصنف هذا المؤشر ضمن المستوى المتوسط للفترة ما بين 2002 حتى 2005 وتدهورت قيمته حيث بلغت 15% لسنة 2006 وبدأ في الانخفاض حتى سنة 2010 وصنف ضمن المستوى الضعيف لكنه عرف ارتفاعا سنة 2011 لينتقل إلى الوضع المتوسط ولكنه ابتداء من سنة 2006عرف هذا المؤشر هبوطا حيث كان يصنف خلال الفترة 2006-2012 ضمن المستوى الضعيف وتعكس هذه الأرقام الوضع المتدني لهذا المؤشر في الجزائر،وهو مايدل على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ،وحرية الإعلام والمشاركة السياسية في الجزائر تبقى محدودة ودون المستوى، ولعل من بين أهم الأسباب وراء هذا هو فرض حالة الطوارئ في البلاد منذ 1992والذي نتج عنه المزيد من التضييق على الحريات والنشاطات ،وتكوين الأحزاب والجمعيات ،وكذا حرية الصحافة ويؤكد هذا الكلام تصنيف الجزائر في مؤشر الديمقراطية[3].

أما في سنة 2013 فتبقى الجزائر في المستوى الضعيف حين عرفت تونس تقدما على كل من تركيا ماليزيا والمغرب ولكنها تبقى ضمن المستوى المتوسط.

الاستقرار السياسي وغياب العنف(Political Stability and Absence of Violence)

الشكل رقم (13.4) : مقارنة دولية من خلال مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف

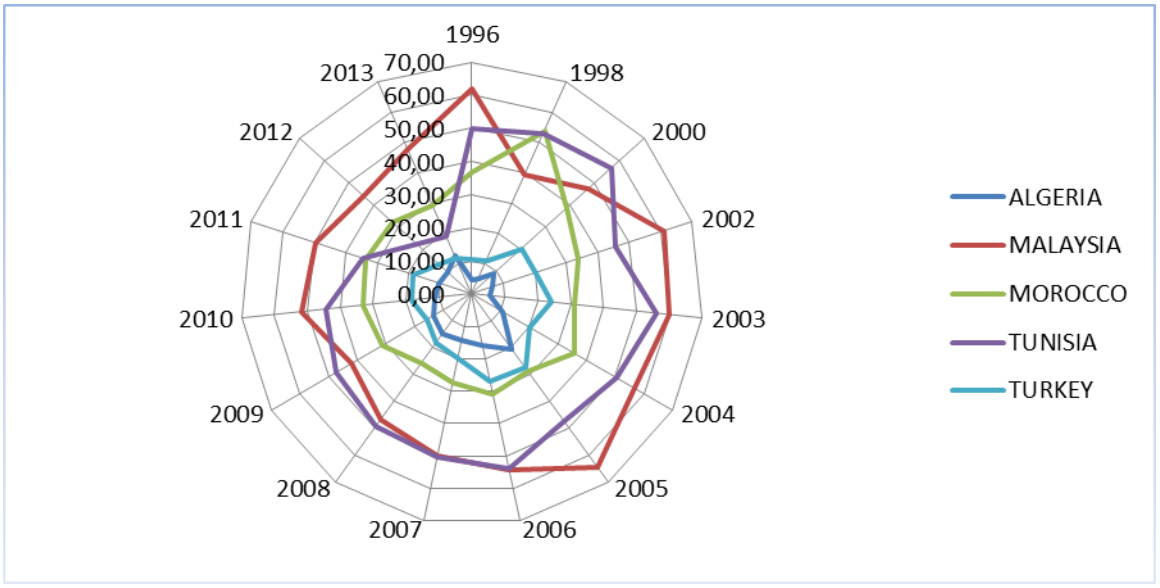

Source: world governance indicators http://info.worldbank.org/governance/wgi/index

[3] مؤشر الديمقراطية هو مؤشر أعدته وحدة التقصي الاقتصادية لقياس حالة الديمقراطية في167بلداً،منها166دولة ذات سيادة و165عضوفي الأمم المتحدة. وتستند وحدة الاستخبارات الاقتصادية في مؤشر الديمقراطية على06 مؤشرات مجمعة في خمس فئات مختلفة: العملية الانتخابية والتعددية والحريات المدنية وأداء الحكومة،والمشاركة السياسية والثقافة السياسية والحرية المدنية.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيم مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر بلغت قيمة هذا المؤشر 05 % وبهذا فهو ضمن المستوى الضعيف جدا اما في ماليزيا لسنة 1996 تتميز بالمستوى الجيد حيث قدر هذا المؤشر ب نسبة 62% وتليها كل من تونس والمغرب بحيث تتميز بالمستوى المتوسط لهذا المؤشر أما تركيا فبلغت قيمة المؤشر 10% فهو ضمن المستوى الضعيف. أما في سنة 1998 عرفت ماليزيا انخفاضا في هذا المؤشر حيث بلغ 40%وبالتالي فهي ضمن المستوى المتوسط أما في تونس و المغرب تحسنت قيمة هذا المؤشر لتصبح ضمن المستوى الجيد أما تركيا فعرفت تحسنا في هذا المؤشر لتسجل نسبة 44% حيث سجلت سنة 1996 نسية 38% و في الجزائر انخفضت قيمة هذا المؤشر إلى 10% وبهذا فهو ضمن المستوى الضعيف جدا.

أما في سنة 2000 بلغت قيمة هذا المؤشر في الجزائر 08 % وبهذا فهو ضمن المستوى الضعيف جدا .و احتلت تونس الصدارة مقارنة مع الدول المختارة بحيث بلغت قيمة المؤشر 53% وبالتالي فهي ضمن المستوى الجيد أما المغرب وماليزيا فهي ضمن المستوى المتوسط لهذا المؤشر أما تركيا فبلغت قيمة المؤشر 20% وعلى الرغم من التحسن الطفيف إلا أنها تبقى ضمن المستوى الضعيف . أما في الفترة ما بين ما بين 2002 و2013 تراوحت قيمت هذا المؤشر في كل من ماليزيا وتونس ضمن المستوى الجيد والمتوسط ،في ماليزيا في الفترة مابين 2002 -2007 كان ضمن المستوى الجيد وعرف بعض الانخفاض في الفترة مابين 2008-2012 ليكون ضمن المستوى المتوسط اما في الفترة مابين 2003 -2007 كان ضمن المستوى الجيد وعرف بعض الانخفاض في الفترة مابين 2008-2011 ليكون ضمن المستوى المتوسط ليهوي سنة 2013 الى المستوى الضعيف أما المغرب استقرت دائما ضمن المستوى المتوسط أما تركيا فصنف هذا المؤشر ضمن المستوى الضعيف للفترة ما بين 2002 حتى 2004 وعرف هذا المؤشر بعض التحسن في الفترة ما بين 2005-2006 ليكون ضمن المستوى المتوسط وعاد إلى الانخفاض في الفترة ما بين 2007-2012 أما في الجزائر نلاحظ أن قيم هذا المعيار تراوحت ما بين 5,3 % كأدنى قيمة سنة 2003 وما بين 17,8 % كأعلى قيمة سنة 2005 ، وهذا يدل على أن تصنيف الجزائر كان خلال الفترة "2000-2004 ضمن المستوى الضعيف جدا ليصبح خلال الفترة "2005-2013" ضمن المستوى الضعيف وهو بذلك لم يصل حتى إلى الوضع المتوسط من خلال مؤشر الاستقرار السياسي وغياب.

مؤشر فعالية الحكومة Government Effectivenes

الشكل رقم (14.4) : مقارنة دولية من خلال مؤشر فعالية الحكومة

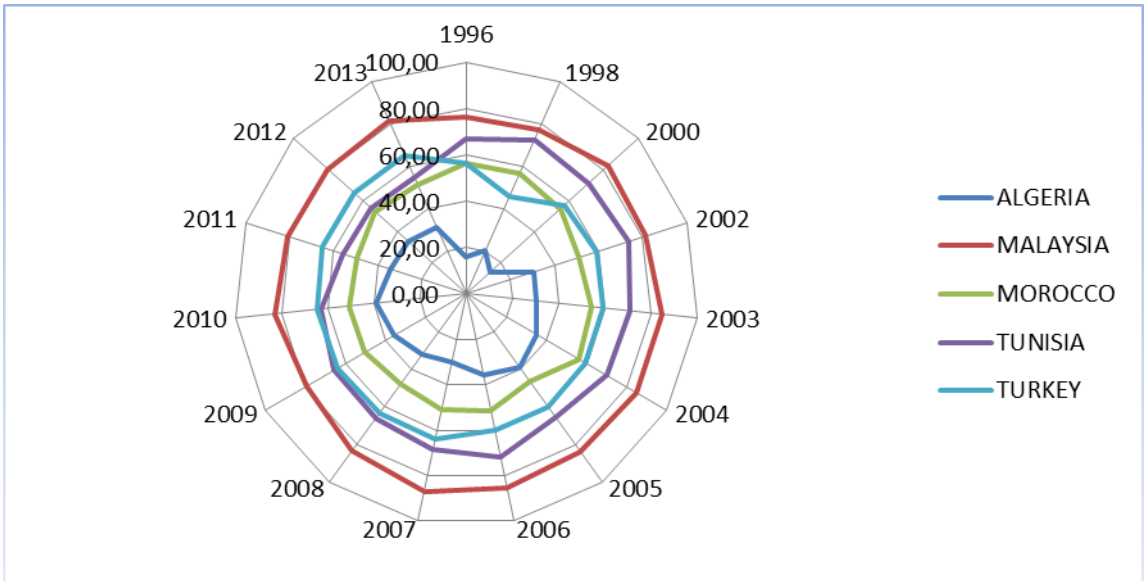

Source: world governance indicators http://info.worldbank.org/governance/wgi/index

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيم مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر كانت قيم هذا المؤشر متدنية خلال الفترة من 1996-2000 وصنف هذا المؤشر ضمن المستوى الضعيف وعرف هذا المؤشر بعض التحسن في الفترة ما بين 2002-2013 وكانت أعلى قيمة له سنة 2005 حيث سجل 38%.

اما في ماليزيا ففي الفترة 1996-2012 تميزت بالمستوى الممتاز حيث قدر هذا المؤشر ب نسبة 88% سنة 2007وتليها تونس حيث كان هذا المؤشر ضمن المستوى الممتاز أما المغرب وتركيا فتميزوا بالمستوى الجيد لهذا المؤشر أما الجزائر خلال هذه الفترة 2006-2013 فعرفت تراجعا عما سجل سنة 2005 ورغم ذلك فقد بقيت في الوضع المتوسط للمؤشر. يشار فقط إلى انه خلال هذه الفترة واصلت الدولة جهودها التنموية حيث أقرت البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والذي هو الآخر حقق نتائج ملموسة في التنمية، انعكست على جميع القطاعات في الوطن، وتلي هذا البرنامج التكميلي، برنامج التنمية الخماسي2000-2014 وتعكس هذه البرامج بوضوح جهود الدولة لتحسين رفاه المواطن وأمنه.

مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعاتRegulatory Quality

الشكل رقم (15.4) :مقارنة دولية من خلال مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات

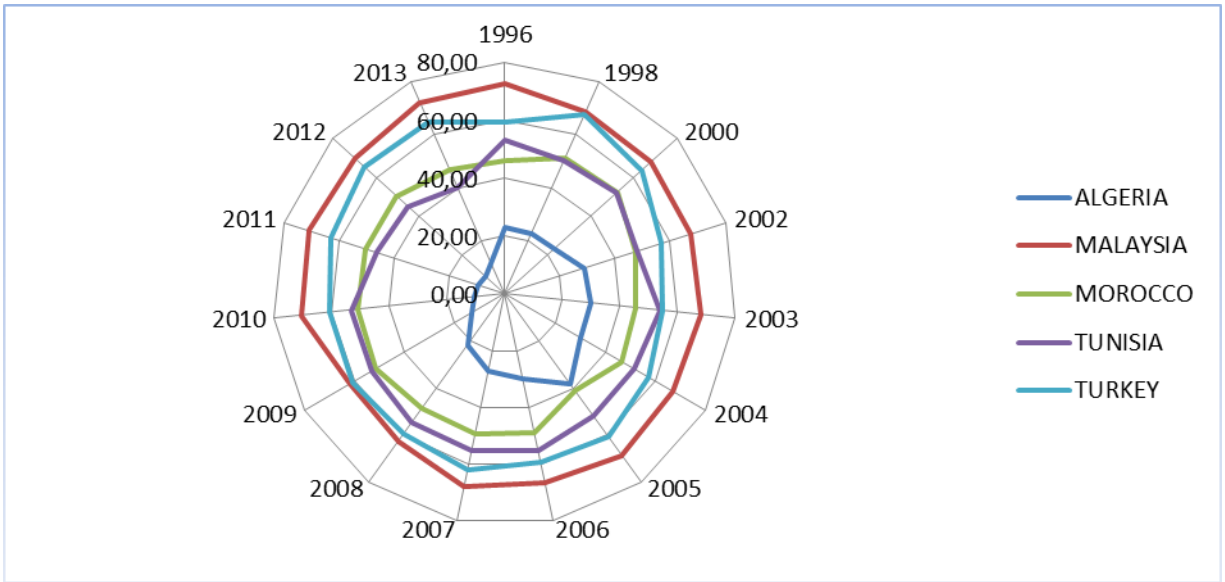

Source: world governance indicators http://info.worldbank.org/governance/wgi/index

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيم مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات في الجزائر لهذا المؤشر لم يسجل وضعا جيدا وتراوح بين الوضع الضعيف والوضع المتوسط خلال فترة الدراسة وكان سبب في ذلك هو عدم تحقيق الجزائر تقدم ملموس في مجال الخوصصة، إذ بقي القطاع العام هو المهيمن على السوق وتعود أسباب ذلك في الجزائر إلى غياب سوق مالية فعالة في سبيل استقطاب المدخرات المالية الخاصة(فبورصة الجزائر تبقى معاملاتها محصورة مع القطاع العام فقط) ، بالإضافة إلى وجود فائض عمالة، ووجود العديد من العراقيل الإدارية والتشريعية، كصعوبة الحصول على العقارات في المناطق الصناعية، وصعوبة تعبئة وإتاحة رأس المال، والحواجز الإدارية البالغة، ومحدودية القدرة على الحصول على المعلومات، ونواقص اللوائح التنظيمية الخاصة بسوق العمل وقلة أعداد العاملين من ذوي المهارات، وعدم كفاية البنية الأساسية وعدم جدوى الإطار القانوني والقضائي، وحسب تقارير لمنظمة النزاهة العالمية سجلت الجزائر مستويات وصفت بالضعيفة في مجال الخوصصة، إذ سجلت 42 نقطة من أصل 100 سنة 2007 ، وعرف مؤشر ا الخوصصة تحسنا في 2009 إذ بلغ 62 نقطة لكنه بقي ضمن المستوى الضعيف.

اما في ماليزيا فصنف مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات لسنة 1996 كانت ضمن الوضع الممتاز ثم انخفضت قيمة المؤشر إلا إنها بقيت ضمن الوضع الجيد ثم عادت وارتفعت إلى المستوى الممتاز سنة 2013 ثم تليها تركيا في هذا المؤشر الذي صنف ضمن المستوى الجيد .

كما صنف هذا المؤشر في تونس ضمن الوضع الجيد للفترة مابين 1996-2000 وانخفضت سنة 2002 لتكون ضمن المستوى المتوسط وعادت الى الارتفاع للفترة مابين 2003-2010 ثم تعود الى الانخفاض السنوات الاخيرة.

أما المغرب فكان هذا المؤشر ضمن المستوى المتوسط لسنة 1996 وارتفعت قيمة هذا المؤشر ضمن الوضع الجيد لسنتي1998و2000 وانخفضت للفترة ما بين 2003 و 2008 لتكون ضمن المستوى المتوسط وعادت الى الارتفاع للفترة مابين 2009-2013 لتكون ضمن المستوى الجيد.

مؤشر ضبط الفساد(Control of Corruption)

الشكل رقم (16.4) مقارنة دولية من خلال مؤشر ضبط الفساد

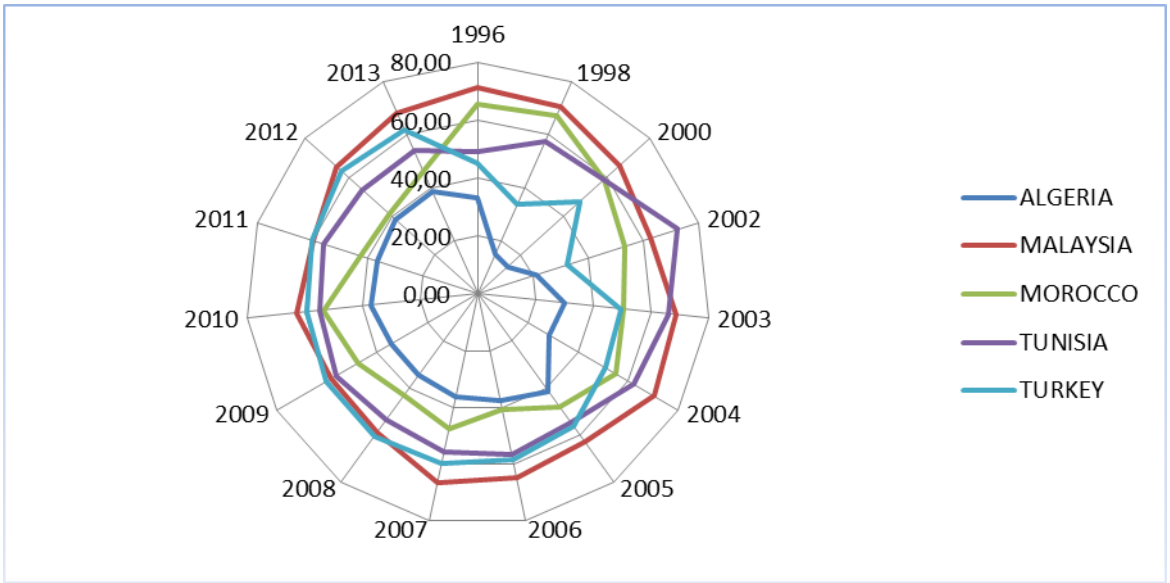

Source: world governance indicators http://info.worldbank.org/governance/wgi/index

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مؤشر ضبط الفساد في الجزائر عرف تحسن ملحوظ بعد سنة 2000 ، فبعدما كان يسجل قيما متدنية في بداية الألفية الجديدة، أصبح يتحسن شيئا فشيئا، وانتقل من المستوى الضعيف الذي سجل سنة 2000و 2002 ، إلى المستويات المتوسطة التي سجلت في باقي السنوات الثمانية، ويعود هذا التحسن إلى عزم الدولة على محاربة الفساد بكل أنواعه، وتجسد هذا من خلال عدة إجراءات كالتصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003 ، والتصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته وإصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006 ، بالإضافة إلى قانون العقوبات والقانون الخاص بالوظيفة العمومية واللذان شددا العقوبات على كل المفسدين سواء عن طريق الاختلاس أو الإهمال، أو سوء استخدام السلطة أو النفوذ وقد سجل مؤشر قانون مكافحة الفساد الذي يصدر عن منظمة النزاهة العالمية مستوى جيد .

اما ماليزيا فتتصدر دول المقارنة في قيمة مؤشر ضبط الفساد ففي سنتي 1996-1998 صنف ضمن المستوى الممتاز حيث بلغت نسبة هذا المؤشر 70% وعرف هذا المؤشر بعض الانخفاض لسنة 2000-2013 لكن يبقى ضمن المستوى الجيد وتليها تونس بحيث صنف هذا المؤشر ضمن المستوى الممتاز سنة 2002 وبقي ضمن المستوى الجيد لباقي السنوات كما عرفت تركيا أداء جيدا بالنسبة لهذا المؤشر بحيث كان ضمن المستوى المتوسط في الفترة ما بين 1996-2004 وبدا في التحسن ليكون ضمن المستوى الجيد من سنة 2005 حتى سنة 2013 أما في المغرب فكان هذا المؤشر بين المستوى المتوسط و المستوى الجيد ففي الفترة ما بين 1996- 2004كان ضمن المستوى الجيد وعرف هذا المؤشر بعض الانخفاض في الفترة ما بين 2005-2013 ليكون ضمن المستوى المتوسط.

مؤشر سيادة/حكم القانون(Rule of Law)

الشكل رقم (17.4) : مقارنة دولية من خلال مؤشر سيادة/حكم القانون

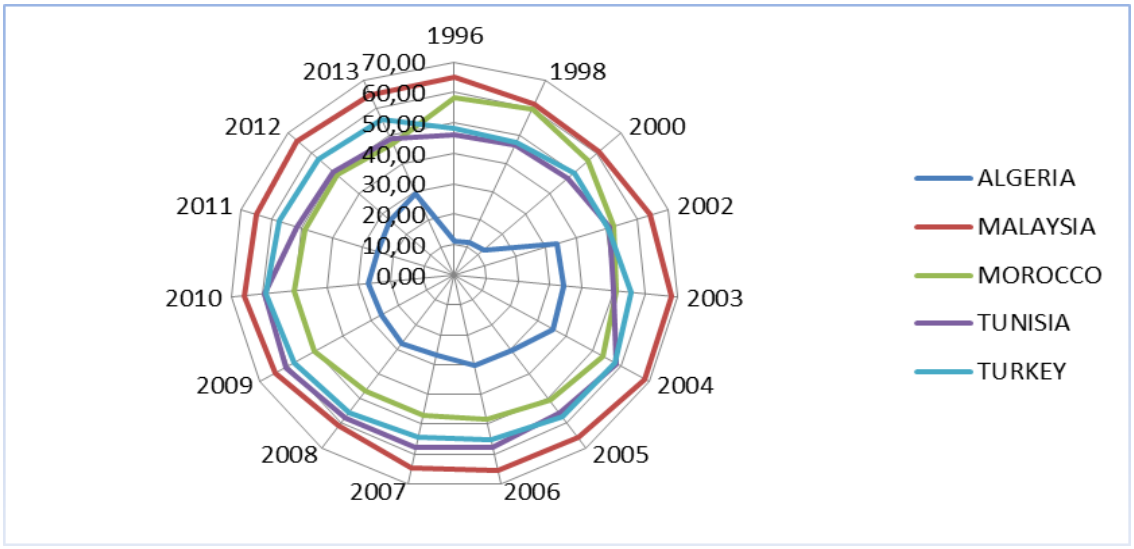

Source: world governance indicators http://info.worldbank.org/governance/wgi/index

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيم مؤشر حكم القانون في الجزائر بقي يتراوح ما بين المستوى المتوسط والضعيف خلال فترة الدراسة، على الرغم من انه عرف تحسنا سنة 2003 مقارنة بسنة 2000(معدل زيادة يقارب 162 %) ليعرف بعد ذلك تدهور مستمرا عما سجله سنة 2004 ، حيث سجلت قيمة 2013 انخفاضا بحوالي 36 % عن سنة 2004.

اما في ماليزيا تميز بالمستوى الجيد للفترة 1996-2012حيث قدر هذا المؤشر ب نسبة 68% سنة 2004 أما تركيا فصنف هذا المؤشر ضمن المستوى المتوسط 1996-2002 وعرف هذا المؤشر تحسنا ملحوظا وصنف ضمن المستوى الجيد للفترة 2003-2013 صنف هذا المؤشر في تونس ضمن المستوى المتوسط في الفترة ما بين 1996-2003 وعرف تحسنا ملحوظا للفترة مابين 2004-2013 أما في المغرب

فصنف هذا المؤشر ضمن المستوى الجيد في الفترة ما بين 1996-2005 وانخفض هذا المؤشر في سنة 2006-2007 و 2008 ضمن المستوى المتوسط ثم عرف تحسنا ملحوظا من سنة 2009 حتى 2013 .

2.3مقارنة الدول من خلال مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال:

الجدول رقم (3.4) : مقارنة دولية من خلال مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال

البلدان	السنة	تسوية حالات الإعسار	إنفاذ العقود	التجارة عبر الحدود	دفع الضرائب	حماية المستثمرين الأقلية	الحصول على الائتمان	تسجيل الملكية	الحصول على الكهرباء	استخراج تراخيص البناء	بدء النشاط التجاري	مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
		ترتيب	ترتيب	ترتيب	ترتيب	ترتيب	ترتيب	ترتيب	ترتيب	ترتيب	ترتيب	
الجزائر	DB2014	94	120	131	174	123	169	156	150	122	139	147
	DB2015	97	120	131	176	132	171	157	147	127	141	154
المغرب	DB2014	108	81	40	57	118	99	126	87	55	47	68
	DB2015	113	81	31	66	122	104	115	91	54	54	71
تركيا	DB2014	118	42	92	50	12	86	55	35	137	64	51
	DB2015	109	38	90	56	13	89	54	34	136	79	55
تونس	DB2014	54	77	38	77	77	111	69	38	85	89	56
	DB2015	54	78	50	82	78	116	71	38	85	100	60
ماليزيا	DB2014	65	30	10	31	5	19	74	28	39	12	20
	DB2015	36	29	11	32	5	23	75	27	28	13	18

Source: World Bank Doing Business 2015 Data Base, www.doingbusiness.org

يظهر هذا الترتيب بان الجزائر تصنف من بين الدول الأكثر صعوبة فيما يتعلق بمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ولقد عرفت الجزائر في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من المركز 147 سنة 2014 إلى 154 لسنة 2015 ويعود ذلك إلى الأداء المتواضع لبعض المؤشرات والتراجع الكبير في مؤشرات أخرى خاصة بما يتعلق بحماية المستثمرين الأقلية حيث كان التغيير في

الترتيب (-10) ،بدء النشاط التجاري (-3) إستخراج تراخيص البناء (-6) ،تسوية حالات الإعسار (-4) وذلك رغم التحسن في مؤشر وحيد وهو الحصول على الكهرباء (+4).

أما كل من المغرب وتونس فصنفا ضمن الدول متوسطة الصعوبة فيما يتعلق بمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فترتيب المغرب في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من المركز 68 سنة2014 إلى 71 لسنة 2015 ويعود ذلك إلى الأداء المتوسط لبعض المؤشرات والتراجع في مؤشرات أخرى خاصة بما يتعلق بحماية المستثمرين الأقلية حيث كان التغيير في الترتيب (-5) ،بدء النشاط التجاري (-8) الحصول على الكهرباء (-4) تسوية حالات الإعسار (-6). وذلك رغم التحسن في مؤشر تسجيل الملكية (+12) .

أما ترتيب **تونس** في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من المركز 56 سنة2014 إلى 60 لسنة 2015 ويعود ذلك إلى الأداء المتوسط لبعض المؤشرات والتراجع في مؤشرات أخرى خاصة بما يتعلق دفع الضرائب حيث كان التغيير في الترتيب (-6) ،بدء النشاط التجاري (-12) الحصول على الائتمان (-6) التجارة عبر الحدود (-13). في حين لم يشهد باقي المؤشرات أي تحسن.

فترتيب **ماليزيا** في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من المركز 20 سنة2014 إلى 18 لسنة 2015 ويعود ذلك إلى الأداء الجيد لمعظم المؤشرات خاصة بما يتعلق باستخراج تراخيص البناء حيث كان التغيير في الترتيب (+12) ، تسوية حالات الإعسار .

أما **تركيا** فترتيبها في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من المركز 51 سنة2014 إلى 55 لسنة 2015 ويعود ذلك إلى الأداء المتوسط لبعض المؤشرات والتراجع في مؤشرات أخرى خاصة بما يتعلق ببدء النشاط التجاري (-15) الحصول على الائتمان (-4) دفع الضرائب (-6). وذلك رغم التحسن في مؤشر تسوية حالات الإعسار (+09)، إنفاذ العقود(+05)، التجارة عبر الحدود(+02).

3.3 مقارنة الدول من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية:

الشكل رقم (18.4):مقارنة دولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية

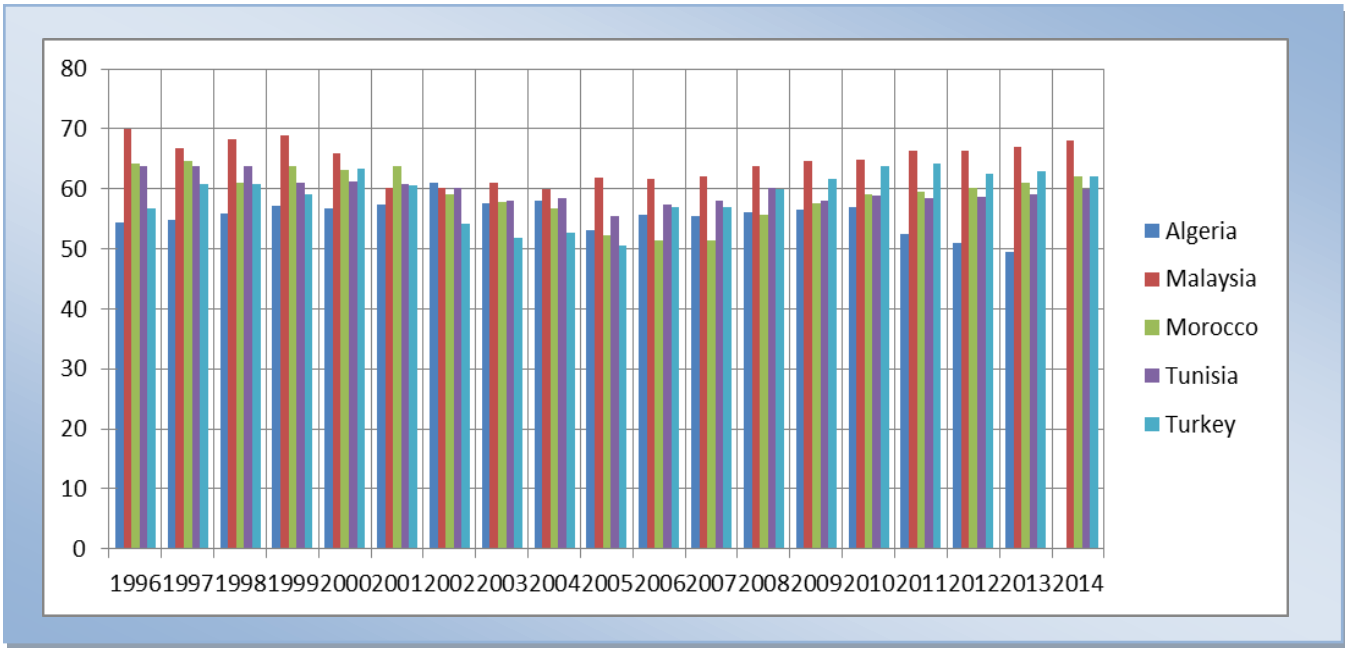

Source: The Heritage Foundation, 2015 http://www.heritage.org

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن الجزائر في سنة 1996 صنفت كدولة يغلب عليها غياب الحرية الاقتصادية وذلك نظرا للتراجع في مؤشرات الحرية الاقتصادية حيث بلغ مؤشر الحرية الاقتصادية 54.5نقطة وارتفعت إلى 57.7 نقطة سنة 2003 لكن انخفضت سنة 2012 إلى 51 نقطة .

أما المغرب صنفت كدولة معتدلة الحرية الاقتصادية في سنة 1996 حيث بلغ مؤشر الحرية الاقتصادية 64.3 نقطة وانخفضت إلى 57.8 وصنفت كدولة يغلب عليها غياب الحرية الاقتصادية نقطة سنة 2003 وارتفعت سنة 2012 إلى 60.2 نقطة .

وصنفت تونس في سنة 1996 كدولة معتدلة الحرية الاقتصادية حيث بلغ مؤشر الحرية الاقتصادية 63.9 نقطة وانخفضت إلى 58.1 وصنفت كدولة يغلب عليها غياب الحرية الاقتصادية نقطة سنة 2003 وارتفعت سنة 2012 إلى 62.5 نقطة لتعود لتصنف كدولة معتدلة الحرية الاقتصادية .

أما تركيا صنفت كدولة يغلب عليها غياب الحرية الاقتصادية في سنة 1996 حيث بلغ مؤشر الحرية الاقتصادية 56.7 نقطة وانخفضت إلى 51.9 نقطة سنة 2003 وارتفعت سنة 2012 إلى 62.5 نقطة وصنفت كدولة معتدلة الحرية الاقتصادية. وصنفت ماليزيا في سنة 1996 كدولة معتدلة الحرية الاقتصادية حيث بلغ مؤشر الحرية الاقتصادية 69.9 نقطة وانخفضت إلى 61.1 نقطة سنة 2003 وارتفعت سنة 2012 إلى 66.4 نقطة .

خاتمة:

عرف كل من مؤشر ضبط الفساد ،مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات، مؤشر سيادة/حكم القانون، مؤشر التمثيل والمساءلة و نتناول كذلك ترتيب الجزائر من خلال مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال. و مؤشرات الحرية الاقتصادية والمتمثلة في حرية العمل ،الحرية النقدية، حرية التجارة ،حرية الاستثمار، الحرية المالية ،حقوق الملكية، الحرية من الفساد ،الحرية الجبائية، الانفاق الحكومي ،حرية الأعمال في الجزائر بين المستوى الضعيف والمتوسط .

اما فيما التطور الكمي لمؤشرات التعليم والمتمثلة في عدد الطلبة المسجلين في كل من التعليم الاساسي والتعليم الثانوي والتعليم العالي و الانفاق على التعليم في الجزائر وكذلك الى تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر عرفت زيادة بالنسبة لكل المؤشرات.

اما فيما يخص مقارنة الجزائر مع الدول ففي ما يخص مؤشرات الحوكمة فصنفت الجزائر ضمن المستوى الضعيف ن اما مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيظهر الترتيب ان الجزائر تصنف من بين الدول الأكثر صعوبة في ممارسة أنشطة الأعمال.

أما في ما يخص مؤشر الحرية الاقتصادية فصنفت الجزائر كدولة يغلب عليها غياب الحرية الاقتصادية .

الفصل الخامس : دراسة قياسية لتأثير نوعية المؤسسات ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي

مقدمة :

تعددت الدراسات في الآونة الأخيرة التي بحثت في دور المؤسسات على النمو الاقتصادي و أكدت نتائج هذه الدراسات على أن هناك تأثير كبير للمؤسسات على النمو الاقتصادي وكلما كانت قيم المؤشرات المؤسساتية إيجابي فيعود ذلك على الزيادة في النمو الاقتصادي ، كما أكدت الدراسات على ان الرفع من كفاءة وفعالية رأس المال البشري تعمل على التحسين من جودة المؤسسات وهذا يؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي .

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسة بحيث يعرض المبحث الأول الإطار القياسي المتبع في التحليل والذي يشتمل على تعريف بيانات البانل والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها وكذا طرق الاختيار فيما بينها ونتناول في المبحث الثاني الدراسات التجريبية السابقة التي قامت بقياس دور المؤسسات على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل (Donnée De Panel) ويختص المبحث الثالث بالقياس الاقتصادي لتأثير نوعية المؤسسات ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي.

1. النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل

إن أغلب الدراسات التطبيقية أصبحت تعتمد على أدوات الاقتصاد من أجل اختبار ومطابقة النظرية الاقتصادية مع الواقع ومن خلال هذا المبحث سوف نوضح أهم المحاور المتعلقة بالاقتصاد القياسي والتي تشمل بيانات السلاسل المقطعية أو بيانات بانل ،تستعمل بيانات بانل(Panel Data) عند تقارب الآثار والمميزات الفردية بين مجموعة الدراسة.

في الدراسة التي سوف نقوم بها سنعتمد على هذا النوع من النماذج كون إن الدراسة تخص مجموعة من الدول التي تتشابه في إقتصادها .

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لإنحدار بيانات البانل والمقدمة من W.Green 1993 على الشكل التالي :

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta x'_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

i=1,2,.....,N تمثل الوحدات المفردة و t=1,2.....,T تمثل فترات الزمن

بحيث أن

Y_{it} هومتجه عامودي nTx1 يمثل المتغير التابع ، X_{it}هي مصفوفة nTxK للمتغيرات المستقلة β متجه عموديKx1 للمعلمات المراد تقديرها كما يفترض النموذج وجود عدد K من المعلمات فيx_{it} دون الحد الثابت ε_{it}هو حد الخطأ العشوائي للوحدة i والفترة t .

وعلى العموم فان ترتيب البيانات في هذا النوع من النماذج يتم حسب بعدين بحيث يتمثل البعد الأول في الأثر الفردي و الذي يعبر عن الدول من خلال دراستنا ويرمز لها بالمؤشر i وهو يتغير من i=i,.....,N أما البعد الثاني فهو يمثل البعد الزمني الذي يرتبط بالزمن و يتم فيه مشاهدة الأفراد و عليه في كل فترة t يتم ملاحظة N فرد و بالتالي نحصل على ما يسمى بنموذج البانل عندما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين$T \geq 2$ومنه يوجد لدينا مقطع خطي ل N مشاهدة أي Tمقطع وNT مشاهدة كلية .

كما تمثل α_i الأثر الفردي Individual Effect و الذي يفترض أن يكون ثابتا عبر الزمن tو خاص بكل وحدة مقطعيةi فإذا كانت α_i هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية ($\alpha_i=\alpha$)فان النموذج يعامل كنموذج كلاسيكي مدمج و يأخذ الشكل التالي : $Y=XB+\varepsilon$و يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية وفي هذه الحالة تعطي طريقة OLSمقدرات منسقة و كفؤة لα وβ أما في حالة اختلاف الأثر

الفردي عبر الوحدات فان النموذج يتجزأ الى نموذجين أساسيين من اجل التعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعمة α_iفاذا كانت تتبع اما :

- نموذج التأثيرات الثابتة(Fixed Effects) :الذي يعتبرα_i مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة .

- نموذج التأثيرات العشوائية(Random Effect) :الذي يعتبرα_i ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب [1]

1.1 نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model):

إن استخدام نموذج التأثيرات الثابتة يأخذ بعين الاعتبار تغير الميل و المقطع من وحدة الى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة بحيث سيتم افتراض ان المعلمات تتغير بأسلوب ثابت و على هذا الأساس تمت تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة اذن فهي تمثل البعد الفردي و الزمني معا لنموذج البانل لذلك يمكننا تقدير النموذج بمقارنة الأفراد مع الزمن.

من خلال منهج التأثيرات الثابتة يمكن احتساب عدم التجانس للوحدات المقطعية في اختلاف الحد الثابت لذلك تعتبر αi مجهولة و يراد تقديرها و عادة ما يرتبط نموذج البانل ذو الاثر الثابت بالنموذج الخاص بطريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية« LSDV» والذي يأخذ الصيغة التالية :

$$Y_i=D\alpha_i+X_i\beta+\varepsilon_i \quad .....(2)$$

2.1نموذج التأثيرات العشوائية(Random Effects Model)

على عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية و الزمنية على أنها معالم عشوائية و ليست معالم ثابتة بحيث يقوم هذا الافتراض على ان العينة المستخدمة في التطبيق مسحوبة بشكل عشوائي و بالتالي فان معلمات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها و لهذا يعامل الأثر الفردي αi كمكون عشوائي عبر المفردات بالإضافة الى قاطع متوسط المجموعة ككل.

و من هنا يظهر الاختلاف بين الأثر العشوائي و الثابت فالأثر الثابت ينظر إلى الأثر الفردي كانحراف معلمتين لدالة الانحدار ناتج عن اختلاف القاطع بين الوحدات فهو يفترض ان كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا و في هذه الحالة يكون الأثر الفردي مرتبطا مع المتغيرات المستقلة وبذلك يحسب الاختلاف داخل كل مجموعة بأخذ انحراف مشاهدات السلسلة الزمنية للوحدة i عن متوسطها ومن

[1] Patrick sevestre ,econometrie des données de panel ,DUNOD Paris,2002 ,P.6

ثم يدرج الاختلاف لكل وحدة في النموذج و بالتالي يدعى نموذج الأثر الفردي بالمقدرة ضمن الوحدات Within-Units –Estimator.

في حين أن منهج الآثار العشوائية يعتبر اعم واشمل من الأثر الثابت فهو يفترض ان كل دولة او كل سنة تختلف في حدها العشوائي بحيث ينظر الى الأثر الثابت كحالة خاصة Within-Units ضمن الأثر العشوائي لان نموذج مكونات الخطأ يجمع بين الاختلاف داخل كل وحدة عبر الفترات الزمنية بالإضافة الى الاختلاف بين الوحدات Between-Units و فيما يخص صيغة النموذج العام ذو مكونات الخطأ فيكون على الشكل التالي :

$$Y_{it} = \alpha + \beta x_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$t=1,2\ldots\ldots T \quad ,i=1,2,\ldots\ldots N \ ,\varepsilon_{it}=\alpha_i+u_t+u_{it}$$

نلاحظ من النموذج رقم (3) بان الخطأ ε_{it} يضم في ان واحد الآثار الخاصة الفردية αi و الاثار الخاصة الزمنيةut فهذه الآثار لها خصوصية و ميزة عشوائية بحيث ان الخطأ αi يأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الفردية او العوامل التي يصعب قياسها اما بالنسبة للأثر المتبقي u_{it}فهو يبين تأثير المتغيرات الأخرى المهملة الذي يتغير بين الأفراد و في الزمن كما انه غير مرتبط لا بالبعد الفردي و لا بالبعد الزمني

تعتبر الاخطاء العشوائية u_{it}، u_t، α_i في النموذج (3) مستقلة كما توضح هذه الفرضيات ان التأثيرات الخاصة الفردية و الزمنية العشوائية تكون خاصة لكل فرد و لكل فترة و يكون حد الخطأ u_{it}، u_t، α_i متجانس وغير مرتبط و الذي ينتج عنه ان الخاصية الفردية و الزمنية تظهر على مستوى تباين المتغيرة المفسرة[1] Y_{it} .

3.1 التأثيرات الثابتة أو العشوائية ؟ اختبار هوسمان(le test d'Hausman):

يقوم اختبار Hausman 1978 على الاختلاف الجوهري بين التأثيرات الثابتة و العشوائية فهو المدى الذي يرتبط فيه الاثر الفردي بالمتغيرات فبالرغم من ان نصوص التحليل القياسي تشير الى ان التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول الا انه لا يمكن التأكد من ذلك الا بعد استخدام اختبار Hausman و ذلك لمعرفة اي من التأثيرات تعتبر اكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة ام نماذج التأثيرات العشوائية .و من اجل تحديد اي من النموذجين

[1] Bourbonnais Regis,econometrie ,7e edition DUNOD, 2009 ,P337-339.

ينبغي اختياره و استعماله في الدراسة فان فرضية العدم تستند على عدم وجود ذلك الارتباط و في الحالة التي تكون فيها كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية منسقة و لكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط فان مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط منسقة و اكثر كفاءة و على هذا الأساس تأخذ الفرضيتين الشكل التالي :

$$H0 : E(\alpha_i/X_i) = 0$$

$$H1 : E(\alpha_i/X_i) \neq 0$$

بحيث تمثل :

H0:هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم و في هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

H1:و هي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم و في هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

و بالتالي تكون صيغة الاختبار ل Hausman على الشكل التالي :

$$H=(\beta_{OLS}-\beta_{GTS})'[var\ (\beta_{OLS}-\beta_{GLS})]-1(\beta_{OLS}-\beta_{GLS})$$

بحيث :

$(\beta_{OLS}-\beta_{GTS})$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية .

و var (β_{OLS})- var (β_{GLS}) هي الفرق يبين مصفوفة التباين المشترك لكل مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية .

بحيث تتبع H تحت فرضية العدم توزيع كاي تربيعX2 مع درجة حرية K اي عدد المتغيرات المستقلة فاذا تبين بان القيمة المحسوبة الاحصائية الاختبار H اكبر من القيمة الجدولية يتم رفض فرضية العدم المؤيدة لأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية و قبول الفرضية البديلة القائلة بان نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل .[1]

[1] Bourbonnais Regis,econometrie ,9e edition DUNOD, 2015, P358.

2. الدراسات السابقة لدور المؤسسات ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي باستعمال بيانات البانل:

دراسة Luc Moers(1999)[1] تم إستخدام مؤشر خاص بسيادة القانون كمتوسط لمؤشري "الحماية القانونية" و"الجريمة والفساد" اللذين تم إصدارهما عن التقرير الاقتصادي لدول اوروبا الوسطى Wall Street Journal Central Europe Economic Review ،مؤشر لقياس شمولية وفاعلية قوانين الاستثمار والصادر عن بنك اوروبا لإعادة التعمير والتنمية. مؤشر لقياس الحماية من مخاطر فقدان الملكية،وذلك بدليل مؤشر المخاطرة السياسية للتعبير عن المؤسسات غير الرسمية تم الاعتماد على مؤشر لقياس جودة المجتمع المدني وذلك يتضمن تقييم قيام واستمرارية التنظيمات المدنية.

الدراسة تختبر كلا من النمو والاستثمار باستخدام متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الدخل في الفترة 1990-1995، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، اجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ،اجمالي الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

دراسة مقارنة باستعمال بيانات البانل (panel data)ل 25 دولة من الاقتصاديات الانتقالية في الفترة 1990-1995 وأوضحت النتائج تأثيرا ايجابيا ومعنويا لمؤشرات المؤسسات الرسمية على النمو الاقتصادي، في حين كان مؤشر المؤسسات غير الرسمية غير معنوي وقد يرجع ذلك الى كونه أقل تأثيرا من المؤسسات الرسمية على النمو الاقتصادي وهو ما يمكن معه القول أنه حتى مع ضعف المؤسسات غير الرسمية يمكن للدولة ان تحقق النمو الاقتصادي من خلال التحكم في المؤسسات الرسمية.

وأوضحت النتائج ان 25% من التفاوت في النمو بين الدول موضع الاختبار يمكن تفسيرها بالتفاوت في مؤشرات المؤسسات الرسمية المتضمنة.

أما على مستوى الاستثمار فحققت كل المؤشرات معنوية إحصائية وجاءت ذات تأثير إيجابي كما هو متوقع وجاء المؤشر الخاص بقوانين الاستثمار كأكثر المؤشرات معنوية وأوضحت النتائج ان 35% من التفاوت في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن تفسيرها بالتفاوت في المؤشرات المؤسسية المتضمنة .في حين لم تظهر النتائج اي معنوية احصائية فيما يتعلق بالاستثمار الاجمالي وهو ما قد يرجع الى عدم دقة بيانات الاستثمار الاجمالي في الدول موضع الدراسة .

[1] Luc Moers, How important are institutions for growth in transition countries ?University of Amsterdam, Faculty of Economics and Econometrics, Netherlands, 1999.

دراسة Kwabena Gyimah[1] (2002)تم استخدام في دراسته معدل الاستثمار ،معدل نمو الصادرات الحقيقي ،الاستهلاك الحكومي ،رأس المال البشري، معدل نمو الدخل الحقيقي

وهي دراسة مقارنة باستعمال بيانات البانل (panel data)ل 21 بلدا أفريقيا الدول للفترة 1993-1999.

أشارت النتائج إلى أن زيادة الفساد يرتبط ارتباطا إيجابيا مع عدم المساواة في الدخل و أن الفساد يضر أكثر الفقراء من الأغنياء في البلدان الأفريقية و تشير إلى أن الفساد يقلل النمو الاقتصادي،ويرتبط ارتباطا إيجابيا مع عدم المساواة في الدخل.

دراسة Marta Bengoa, Blanca Sanchez-Robles(2002)[2] تم استعمال كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ،الحرية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي للفرد وتمثلت عينة الدراسة في 18 بلد من بلدان أمريكا اللاتينية وهي: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، أوروغواي وفنزويلا للفترة1970- 1999.

تشير نتائج الدراسة الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجابيا بالنمو الاقتصادي في البلدان المضيفة. يتطلب البلد المضيف، ومع ذلك، رأس المال البشري الكافي والاستقرار الاقتصادي وتحرير الأسواق للاستفادة من تدفقات رأس المال على المدى الطويل،الحرية الاقتصادية تعزز النمو في البلدان الأقل نموا وبشكل غير مباشر، عن طريق زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجذب البلاد. ولذلك ينبغي زيادة الحرية الاقتصادية أولوية رئيسية من صانعي السياسات.

دراسة Eleanor Doyle and Inmaculada Martínez-Zarzoso[3] (2005) قام بدراسة تأثير نوعية المؤسسات على الانتاجية ولقياس نوعية المؤسسات استخدم كل من مؤشر الحرية الاقتصادية ومكوناته الخمسة : حجم الحكومة ،حماية حقوق الملكية ،إمكانية الحصول على التمويل ،حرية انتقال رؤوس الأموال ،حرية انتقال العمالة.

وتم قياس الإنتاجية بدلالة متوسط إنتاجية العامل و قيمة التبادل التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وقام باستعمال بيانات البانل (panel data) بين 66 دولة في الفترة من 1980-2000

[1] Kwabena Gyimah,Corruption, economic growth, and income inequality in Africa -Brempong Economics of Governance Springer ,verlag 2002.

[2] Marta Bengoa, Blanca Sanchez-Robles ,Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America Department of Economics, University of Cantabria, 22 July 2002.

[3] Eleanor Doyle and Inmaculada Martínez-Zarzoso, The Productivity, Trade, & Institutional Quality Nexus: A Panel Analysis, University College Cork, Ireland,2005.

أوضحت النتائج وجود تأثير معنوي وقوي لجودة الإطار المؤسسي على الإنتاجية وذلك بصرف النظر عن تحقق الانفتاح التجاري من عدمه،كما أوضحت النتائج ان جودة الإطار المؤسسي هي التي تحدد الاستفادة من ثمار الانفتاح التجاري على الانتاجية.

دراسة Victor Polterovich and Vladimir Popov (2006)[1] تم استخدام مؤشر سيادة القانون ، الديموقراطية تقاس بتغير في مؤشرات الحريات السياسية، مؤشر مناخ الاستثمار من الدليل الدولي للمخاطر القطرية، مؤشر مدركات الفساد ، مؤشر فعالية الحكومة، حصة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي و متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. دراسة مقارنة باستعمال بيانات البانل (panel data)ل 100 دولة في الفترة 1970-1990.

بينت الدراسة القياسية الاثر الايجابي للمستوى الابتدائي للديموقراطية على النوعية المؤسساتية . حد معين من النظام والقانون ضروري لتحصيل مكاسب الديموقراطية . في الدول التي تتميز بضعف النظام والقانون ، فان سرعة التحول الديموقراطي تعيق القدرة المؤسساتية ونوعية سياسات الاقتصادية الكلية مع احتمال وجود اثر سلبي على نمو الاقتصادي .

دراسة Stephen Knowles andClayton Weatherston (2006)[2] تم إستخدام مؤشر للمؤسسات غير الرسمية يقيس الثقة والاحترام والتحكم (أي قدرة الأطراف المختلفة وتحكمها في مصيرها) وتم قياس هذه المحددات اعتمادا على نتائج البحث الميداني للقيم حول العالم (2004) ومؤشر أخر للمؤسسات الرسمية كمتوسط لمؤشري مخاطر فقدان الملكية والقيود على المديرين و مستوى الدخل القومي بدلالة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهي دراسة مقارنة بين 50 دولة،لفترات زمنية متعددة حسب توافر البيانات للمتغيرات موضع الدراسة وتراوحت بين 1960-2000.

أوضحت النتائج أهمية المؤسسات غير الرسمية في تفسير التفاوتات في مستويات الدخل،وفي بعض الحالات كان مؤشر المؤسسات غير الرسمي أكثر أهمية من مؤشر المؤسسات الرسمية في تفسير التفاوتات في مستويات الدخل بين الدول.كما أوضحت النتائج ايضا ان زيادة بنقطة واحدة في مؤشر المؤسسات غير الرسمية،تؤدي الى زيادة بنحو 0.2 % في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما بينت هذه الدراسة ان التحسن في المؤسسات الرسمية هو الذي يساعد في تحسن قيمة مؤشر المؤسسات غير الرسمية وليس العكس.

[1] Victor Polterovich and Vladimir Popov Democracie, Qualite Des Institutions Et Croissance Economique 2006.

[2] Stephen Knowles and Clayton Weatherston, Informal Institutions and Cross-Country Income Differences, University of Otago, NEW ZEALAND, 2006.

دراسة **W. A. Naude and W. F. KrugellApplied (2007)**[1] تم إستخدام كل من مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الانفتاح ،البنية التحتية ،تضخم مالي ،استقرار سياسي ،صادرات، إستثمار ،المساءلة، فعالية الحكومة، العبء التنظيمي، قواعد القانون ،سكان الحضر ،وفيات المستوطنين (نزع الملكية)، معرفة القراءة والكتابة ومتغير الناتج المحلي الإجمالي وهي دراسة مقارنة باستعمال بيانات البانل (panel data)ل 43 دولة إفريقية فترة الدراسة 1990–1970 وأوضحت النتائج أن الجغرافيا لا يبدو لها تأثير مباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا.

ونستنتج أن المؤسسات هي شكل من أشكال الاستقرار السياسي وهي بمثابة محورا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر. من منظور السياسات هذا يؤكد بشكل واضح على الأهمية الحاسمة من المبادرات لضمان الاستقرار السياسي والحكم الرشيد.

دراسة **Kristina Nyström(2008)**[2] تم إستعمال معدل البطالة ،حجم الحكومة، الهيكل القانوني ،حقوق الملكية،حرية التجارة دوليا، تنظيم الائتمان والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد وهي دراسة مقارنة باستعمال بيانات البانل (panel data)ل 23 دولة منظمة التعاون والتنمية للفترة 1972-2002 تظهر النتائج التجريبية أن تقليص حجم القطاع العام، بنية قانونية أفضل وتامين حقوق الملكية إضافة الى تقليل من القوانين او اللوائح فيما يخص الائتمان ، العمل و الأعمال التجارية تؤدي الى زيادة المبادرة والمشاريع.

دراسة **Danish Ahmed Siddiqui, and Qazi Masood Ahmed(2010)**[3] تم الإعتماد على مؤشر مركب لقياس الجانب المؤسسي للآليات الاجتماعية ،وهو مؤشر مركب يضم نحو 120 مؤشر عن الأداء المؤسسي. وقد تم استخدام المؤشر الكلي الى جانب مؤشرين فرعيين هما : أليات تقليص المخاطرة ،ويعتمد على تقييم أليات حرية تبادل المعلومات والثقة المتبادلة،أليات تقليص السلوك النفعي :ويعتمد على تقييم اليات الخلق والابداع،وتقييم القيود البيروقراطية ،وشيوع الفساد ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.

[1] Naude W. A. and KrugellApplied W. F. Investigating geography and institutions as determinants of foreign direct investment in Africa using panel data Economics, 2007.

[2] Kristina Nyström ,The institutions of economic freedom and entrepreneurship: evidence from panel data Springer Science+Business Media, LLC. 2008.

[3] Danish Ahmed Siddiqui, and Qazi Masood Ahmed, Institutions and Economic Growth: A Cross country Evidence, Munich Personal RePEc Archive, Germany, 2010.

دراسة مقارنة باستعمال بيانات البانل (panel data)ل 43 دولة ،بيانات عن فترات زمنية متعددة ولكنها في المتوسط تغطي 8 سنوات و أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيرا ايجابيا قوي للمؤشرات المؤسسية على النمو الاقتصادي وأظهر المؤشر الإجمالي للمؤسسات الاجتماعية قدرة على تفسير 59% من التفاوت في قيمة معدلات النمو بينما جاء المؤشر الخاص بتقليص السلوك النفعي الأكثر تأثيرا مفسرا نحو 20%من التفاوت في معدلات النمو بينما جاء مؤشر تقليص المخاطرة لأقل تأثيرا مفسرا نحو 57% من التفاوت في معدلات النمو.

دراسة Flávio Vilela Vieira and Aderbal Oliveira Damasceno[1] (2011) تم استعمال مؤشر سيادة القانون الصادر عن دليل المخاطر السياسية و متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهي دراسة مقارنة باستعمال بيانات البانل (panel data)ل بين 91 دولة في الفترة 1980-2004.

أوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمؤشر سيادة القانون على متوسط دخل الفرد،وأوضح النموذج المستخدم أن التغير في قيمة مؤشر سيادة القانون يفسر نحو 28% من التفاوت في قيمة متوسط دخل الفرد.

دراسة Rabah Arezki and Markus Brückner(2011)[2] تم إستعمال مؤشر الفساد . مؤشر الحقوق السياسية . الحريات المدنية المتغير التابع: ايرادت النفط في الناتج المحلي الاجمالي وهي دراسة مقارنة باستعمال بيانات البانل (panel data)ل 30 دولة مصدرة للنفط ، في الفترة 1992-2005 و توصلت الدراسة الى ان الزيادة في مداخيل النفط يؤدي الى زيادة كبيرة في الفساد ، وتدهور كبير في الحقوق السياسية ، وفي الوقت نفسه أدى ذلك الى تحسن ملحوظ في الحريات المدنية .

ويمكن تفسير ذلك بان انه لدى النخبة السياسية حافز لتوسيع الحريات المدنية لكن للحد من الحقوق السياسية في وجود مكاسب النفط للتهرب من إعادة التوزيع الدخل والصراع.

تؤيد الدراسة حجة أن هناك اثر كبير للريع على الفساد في الدول التي تساهم فيها الحكومة في إنتاج النفط ، ولعكس بالنسبة للحكومات التي تشارك بقدر ضعيف في إنتاج النفط.

[1] Flávio Vilela Vieira and Aderbal Oliveira Damasceno, Is There a Primary Role of Institutions on Explaining Cross Country Differences in Income Levels and Long-Run Economic Growth?, Instituto de Economia,2011.

[2] Rabah Arezki and Markus Brückner,Oil Rents, Corruption, and State Stability: Evidence from Panel Data Regressions The University of Adelaide School of Economics January 2011.

دراسة **Abderraouf Mtiraoui(2015)**[1] تم استخدام الاستقرار السياسي ،التعبير والمساءلة ،الديمقراطية ، فعالية الحكومة ،جودة الأنظمة الإدارية ،سيادة القانون،مكافحة الفساد، عدد السكان،الانفتاح التجاري،رأس المال البشري، الاستثمارات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد وهي دراسة مقارنة باستعمال بيانات البانل (panel data)ل20 لدول التعاون والتنمية OCDE للفترة 1998-2006.

تظهر النتائج التجريبية بالاعتماد على بيانات المقطعية Données de panel أن تأثير الحكم الراشد من خلال الجودة المؤسسية الجيدة وعامل رأس المال البشري على النمو الاقتصادي معنوي (significatif) لمنظمة التعاون والتنمية.

3. القياس الاقتصادي لتأثير المؤسسات ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي

1.3 منهجية الدراسة والنموذج المستخدم :

تتمثل منهجية الدراسة في إستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Data Method Panel من خلال استخدام ثلاثة نماذج هي : نموذج الانحدار التجميعي،(Pooled Regression Model) نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model (FEM) نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model (REM)و سوف يتم تطبيق إختبار Hausmanويستخدم من أجل الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة FEM و نموذج الاثار العشوائية REM.

1.1.3 النموذج المستخدم :

تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة(مقطع عرضي وسلاسل زمنية)مع عدد n =20 من الوحدات المقطعية i المتمثلة في 20دولة وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد t=18 من الفترات فهي بذلك تغطي الفترة السنوية t من 1996 الى غاية 2013 وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل (txn) هو360 مشاهدة. وعلى ضوء العينة المستخدمة في التحليل يتم كتابة دالة النمو وفق الصيغة الأساسية لتكديس البيانات كما يلي:

$$Y_{it}=\alpha_i+ \beta 1 dp_{it}+ \beta 2 govS_{it}+ \beta 3 invs_{it}+ \beta 4 va_{it}+ \beta 5 stp_{it}+ \beta 6 gove_{it}+ \beta 7 rq_{it}+ \beta 8 rl_{it}+ \beta 9 cc_i{}_t + \beta 10 kh_{it}+ \varepsilon_{it}$$

[1] Abderraouf Mtiraouin, Governance, Human Capital and Economic Growth in OECD countries: Applying the dynamic panel data (GMM) MPRA Paper No. 61119, February 2015.

والجدول التالي يبين التعريف بمتغيرات الدراسة :

رمز المتغير	إسم المتغير	مصادر بيانات الدراسة
Y	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويرمز له ب PIBHAB وهو يمثل المتغير التابع.	World Bank
DP	مؤشر حقوق الملكية	Freedom House
GovS	مؤشر الإنفاق الحكومي	Freedom House
Invs	مؤشر حرية الاستثمار	Freedom house
VA	مؤشر التمثيل والمساءلة	The Worldwide Governance Indicators
StP	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	The Worldwide Governance Indicators
GovE	مؤشر فعالية الحكومة	The Worldwide Governance Indicators
RQ	مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات	The Worldwide Governance Indicators
RL	مؤشر سيادة/حكم القانون	The Worldwide Governance Indicators
CC	مؤشر ضبط الفساد	The Worldwide Governance Indicators
KH	معدل عدد المسجلين في التعليم الثانوي	World Bank

المصدر: من إعداد الباحثة

2.1.3 وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة :

لقد تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات المؤسساتية المفسرة للنمو الاقتصادي ،وتتمثل المؤشرات المؤسساتية في مؤشر ضبط الفساد، مؤشر حقوق الملكية، مؤشر الإنفاق الحكومي، مؤشر حرية الاستثمار، مؤشر التمثيل والمساءلة ، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف ، مؤشر فعالية الحكومة ، مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات ، معيار سيادة/حكم القانون ، ومؤشر رأس المال البشري المتمثل في معدل عدد المسجلين في التعليم الثانوي أما المؤشر الذي يعبر عن النمو الاقتصادي هو معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

محاولة تقييم العلاقة بين المؤشرات المؤسساتية ، رأس المال البشري و معدلات النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وفيما يلي شرح مفصل لمختلف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي:

معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(Y): يمثل المتغير التابع باعتباره مؤشرا للنمو الاقتصادي الذي شاع استخدامه في كل من أدبيات النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي

المطورة من قبل Romer (1986-1990) Lucas (1988) كما أنه يشير إلى مقدار التغير في رفاهية الفرد ، أما المصدر الأساسي لهذا المتغير هو من إحصاءات البنك الدولي.

مؤشر حقوق الملكية: يقيس هذا المؤشر قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالممتلكات الخاصة وتنميتها ،وهو ما يتطلب بالتالي وجود قوانين قوية وضمان فاعليتها وضمان إنفاذ العقود وسرعة إنهاء المنازعات القضائية وغياب الفساد المضيع لحقوق الملكية،أما المصدر الأساسي لهذا المتغير هو من إحصاءات بيت الحرية Freedom House .

مؤشر الإنفاق الحكومي: يقيس هذا المؤشر حجم تدخل الدولة من خلال الإنفاق، أما المصدر الأساسي لهذا المتغير هو من إحصاءات بيت الحرية Freedom House

مؤشر حرية الاستثمار: يقيس هذا المؤشر القيود التي تضعها الحكومة على تدفقات رؤوس الأموال للداخل والخارج ويدخل فيها كذلك القيود التي توضع على المستثمرين الأجانب كحق تملك المشروعات أو العقارات كما تتأثر كذلك بمدى استقرار سوق الصرف وتوافر العملة الأجنبية،أما المصدر الأساسي لهذا المتغير هو من إحصاءات بيت الحرية Freedom House .

مؤشر التمثيل والمساءلة : يقيس هذا المؤشر الحقوق السياسية والفردية التي يتمتع بها المواطنون ويجمع مجموعة من العوامل المتعلقة بنوعية البيئة المؤسسية مثل:

- التغييرات على مستوى الحكومة،.
- شفافية ومصداقية النظام القانوني.
- درجة الحرية المدنية: حرية التعبير ،الدين والصحافة، وفي المظاهرات .
- الحقوق السياسية: يوفر هذا المؤشر الفرعي المعلومات على تعدد الأحزاب السياسية، على جودة العملية الانتخابية (لو جرت الانتخابات حرة ونزيهة)، ويعلم عن وجود في البلدان المعنية، من "مجموعة مهيمنة (والمؤشر الفرعي إعادة النظر في درجة المنافسة السياسية).

درجة التدخل العسكري في السياسة.

- الشفافية

أما المصدر الأساسي لهذا المتغير هو من إحصاءات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات الحوكمة The Worldwide Governance Indicators

مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب. ويوضح من خلال ما يلي:

- النزاعات المسلحة.

- الانقلابات.
- الاضطرابات الاجتماعية.
- التهديدات الإرهابية والعنف السياسي.
- التوترات العرقية.
- الطائفية على النطاق السياسي.
- التدابير القهرية للاحتفاظ بالسلطة.
- التعديلات الدستورية.

أما المصدر الأساسي لهذا المتغير هو من إحصاءات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات الحوكمة The Worldwide Governance Indicators

مؤشر فعالية الحكومة : يقيس مؤشر فعالية الحكومة ، نوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، نوعية صنع السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات ويفسر هذا المتغير بشكل رئيسي ما يلي:

- نوعية السياسات العامة.
- نوعية الموظفين الحكوميين.
- التقلبات يمكن أن تؤثر على نوعية الموظفين الحكوميين.
- قدرة الحكومة على تصميم برامج جديدة.
- مدى طول الفترة الزمنية التي يقضيها العوامل الاقتصادية مع البيروقراطيين. إما المعوقات البيروقراطية.
- نوعية الخدمات التي تقدمها "الدولة.
- القدرة على التنبؤ بالتغييرات في القواعد والقوانين.
- الشفافية على المستوى اللامركزي.
- اختصاص الموظفين في القطاع العام فيما يتعلق بمهارات الموظفين التي يمتلكها القطاع الخاص.
- التبذير في الإنفاق الحكومي.
- درجة التعرض للخدمات العامة في التدخل السياسي.

أما المصدر الأساسي لهذا المتغير هو من إحصاءات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات الحوكمة The Worldwide Governance Indicators

مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات: يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة والتي تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعزيزه وتشمل ما يلي:

- درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد.
- السيطرة على الأسعار والأجور.
- سياسات التجارة (الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة).
- نوعية التنظيم المالي ودعم الاستثمار المحلي والأجنبي.
- فعالية التدابير التنظيمية التي تنطبق على الصادرات.
- مراقبة الأسعار.
- تحرير الأسعار.
- اللوائح المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- سياسات المنافسة.
- درجة هيمنة المؤسسات العامة على النشاط الاقتصادي.
- فعالية السياسة المالية.

أما المصدر الأساسي لهذا المتغير هو من إحصاءات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات الحوكمة The Worldwide Governance Indicators

مؤشر سيادة/حكم القانون: هذا المؤشر يقيس مدى ثقة والتزام المتعاملين بقواعد المجتمع، وخاصة نوعية إنفاذ العقود، حقوق الملكية، الشرطة، المحاكم، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف ويفسر أيضا من قبل العديد من الجوانب مثل:

- مدى تطبيق العقود الخاصة.
- مدى التأثير في السوق السوداء.
- حماية حقوق الملكية.
- فعالية السياسات الرامية إلى حماية سلامة الأفراد.
- القدرة على التنبؤ في النظام القضائي.
- كفاءة النظام القضائي في دعمها للمعاملات التجارية.
- استقلال القضاء.
- احتمال فوز دعوى قضائية تقف ضد الحكومة.

أما المصدر الأساسي لهذا المتغير هو من إحصاءات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات الحوكمة The Worldwide Governance Indicators

مؤشر ضبط الفساد: يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، يشمل كل من أشكال الفساد الكبير والصغير، فضلا عن اقتناص الدولة من قبل النخبة والمعارف الخاصة ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

- فعالية مبادرات مكافحة الفساد.
- الفساد في الإدارة العامة.
- الفساد في النظام السياسي عائقا أمام الاستثمار الأجنبي.
- تكرار "مبالغ إضافية" للحصول على الخدمة.

أما المصدر الأساسي لهذا المتغير هو من إحصاءات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات الحوكمة The Worldwide Governance Indicators

معدل عدد المسجلين في التعليم الثانوي (KH): مخزون رأس المال البشري يقاس بمعدل عدد المسجلين في التعليم الثانوي و يعتبر من المحددات الأساسية للنمو في كل من نظريتي النمو الكلاسيكي والنمو الداخلي فهو يمثل أحد متغيرات رأس المال البشري وفيما يخص مصدر بيانات هذا المتغير فهي مأخوذة من بيانات البنك الدولي.

3.1.3 وصف عينة الدول المستعملة في الدراسة

تتكون العينة التي ستجرى عليها هذه الدراسة القياسية من 20 دولة ، وقد تم اختيار هذه الدول نظرا لتشابه اقتصادياتها و طبقا لتوفر البيانات للمتغيرات طوال الفترة محل الدراسة ، وفيما يلي شرح لمجموعات الدول التي تم اختيارها:

الجزائر: مرت الجزائر بمرحلة انتقالية من النهج الاشتراكي نحو اقتصاد السوق، في هذا النسق لعبت مواردها الطبيعية الدور الأهم. ويقدر الدخل القومي في الجزائر بأكثر من 183 مليار دولار سنة 2011 أي بزيادة قدرها 15.38 عن سنة 2010.في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 5360.70دولار امر يكي في 2013. ويشكل قطاع النفط الأساسية في الاقتصاد الجزائري، حيث يمثل حوالي 60% من الميزانية العامة، و30% من الناتج الإجمالي المحلي و97% من إجمالي الصادرات.

ارتفعت المؤشرات الاقتصادية في الجزائر في النصف الثاني من سنوات التسعينيات، ويرجع ذلك إلى دعم البنك الدولي لسياسة الإصلاحات وعملية إعادة جدولة الديون ،و رغم أن ترتيب الجزائر عالميا من

حيث الناتج المحلي الإجمالي هو 49 من أصل 190 دولة شملها التصنيف إلا أن نسبة البطالة فيها مرتفعة نسبيا إذ تبلغ 10.0% وتحتل بذلك المرتبة 109 حسب إحصائيات سنة2010

أما بالنسبة للمؤشرات المؤسساتية فمؤشر حقوق الملكية بلغت قيمتة 30 نقطة والتي تعبر عن عدم وجود حرية في حقوق الملكية. أما مؤشر محاربة الفساد فعرف تطور بحيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2013 38 %. والتي تعبر عن وضع مقارن متوسط.

المغرب: يعتبر المغرب دولة نامية، ذات اقتصاد يؤول نحو اقتصاد السوق، مع حضور قوي للسلطات العمومية في الاستثمار و توجيه السياسات الاقتصادية .المغرب هو خامس قوة اقتصادية في أفريقيا، بعد مصر، نيجيريا، الجزائر و جنوب أفريقيا بناتج محلي إجمالي يقدر ب 104 مليار دولار و 235.14 مليار باعتبار تعادل القدرة الشرائية، أي بمعدل 3108 دولارا للفرد.

ويعرف المغرب مشاكل هيكلية عميقة كالتفاوتات الاجتماعية و الجهوية، إضافة إلى اتساع رقعة الفقر و الهشاشة و البطالة، و الظواهر البنيوية المثبطة لمناخ الأعمال كالفساد و اقتصاد الريع.

وفيما يخص مؤشر حقوق الملكية فبلغت قيمتة 30 نقطة والتي تعبر عن عدم وجود حرية في حقوق الملكية أما مؤشر محاربة الفساد فعرف تطور بحيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2013 46 % والتي تعبر عن وضع مقارن متوسط.

تونس: تميز الاقتصاد التونسي في المنتدى الاقتصادي العالمي حول أفريقيا والذي انعقد في 2007 باختياره الاقتصاد ذي أعلى قدرة تنافسية في القارة، متقدما بذلك على جنوب أفريقيا، وحل في المركز 29 بين اقتصاديات العالم، والرابع عربيّاً. كما أنه يتقدم على العديد من البلدان العربية (غير الإفريقيا)،نذكر منها البحرين وعمان والأردن وسوريا وعلى بعض البلدان الأوروبية كاليونان وإيطاليا و البرتغال.

حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تونس 4316.68 دولار امريكي في 2013، أما بالنسبة للمؤشرات المؤسساتية فمؤشر حقوق الملكية بلغت قيمتة 40 نقطة سنة 2013 والتي تعبر عن عدم وجود حرية في حقوق الملكية أما مؤشر محاربة الفساد فعرف تطور بحيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2013 54 % والتي تعبر عن وضع مقارن جيد.

الأردن : يعتبر الأردن اقتصاداً مفتوحاً ومتنوعاً ويتمتع برأس مال بشري كبير تمكن الأردن من الاندماج بشكل جيد في الاقتصاد العالمي .وهو يعتبر من الاقتصادات الصغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 5213.39 دولار أمريكي في 2013وقد ظل هيكل الاقتصاد الأردني مستقر ا نسبيا في السنوات الأخيرة، ولا يزال قطاع الخدمات يهيمن عليه .وظل مؤشر

التنمية البشرية في الأردن يتحسن مع مرور الوقت(احتل الأردن المرتبة 77من أصل 187 بلد ا في عام 2014 .و بالنسبة للمؤشرات المؤسساتية فعرف مؤشر حقوق الملكية تطور بحيث بلغت قيمته 50 نقطة سنة 2013 والتي تعبر عن غياب الحرية في حقوق الملكية. أما مؤشر محاربة الفساد فبلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2013 66 % والتي تعبر عن وضع مقارن جيد.

لبنان : يعتمد لبنان على المبادرة الفردية وعلى موقعه الجغرافي للتعويض عن النقص في موارده الطبيعية. وقد أدى اعتماد الاقتصاد اللبناني على الخدمات والتجارة والقطاعين المصرفي والمالي بالإضافة إلى سوق العملات الحرة فيه الى جعله مركزا تجارياً وسياحياً رئيسياً في المنطقة العربية. وتحتل الزراعة نحو 38% من مساحة البلاد ،أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان فبلغ سنة 2013 9928.03 دولار أمريكي ، أما فيما يخص المؤشرات المؤسساتية فقد بلغ مؤشر حقوق الملكية بقي ثابتا بحيث بقيمة 02 نقطة. والتي تعبر عن عدم وجود حرية في حقوق الملكية أما مؤشر محاربة الفساد فعرف تطور بحيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2013 18 %. والتي تعبر عن وضع مقارن ضعيف.

المملكة العربية السعودية : شكل اقتصاد المملكة العربية السعودية أحد أبرز المرتكزات التنموية التي تشهدها البلاد في شتى القطاعات والميادين، فمنذ أواسط عقد السبعينيات شهد هذا الاقتصاد عدداً من القفزات المتسارعة، التي قادت في مجملها إلى مضاعفة الناتج الوطني الإجمالي أكثر من 33مرة في 28عاماً، الأمر الذي مكن المملكة من تبني وتنفيذ العديد من الخطط التنموية الطموحة، التي ارتكزت بالدرجة الأولى على إنشاء البني التحتية، وتنمية القوى البشرية، وتعزيز وتنويع الصادرات غير النفطية.

ولا شك أن النفط يمثل العصب الرئيسي للاقتصاد السعودي حيث تحتل المملكة المرتبة الأولى عالمياً في احتياطي البترول وإنتاجه وتصديره، كما تستحوذ السعودية على 25% من إجمالي الاحتياطي العالمي للبترول. وقد استطاعت أن تحقق خطوات ملموسة في هذا الصدد حيث تم تصنيف المملكة كواحدة من أكبر 20اقتصاداً في العالم، والمركز 9عالمياً من حيث الاستقرار الاقتصادي، كما احتلت المركز 11عالمياً كأفضل بيئة جاذبة للاستثمار.

حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية 25976.95 دولار امريكي في 2013، أما بالنسبة للمؤشرات المؤسساتية فمؤشر حقوق الملكية تطور بحيث بلغت قيمته 50 نقطة سنة 2006 والتي تعبر عن غياب الحرية في حقوق الملكية. مقارنة ب 40 نقطة سنة 2013 والتي تعبر عن عدم وجود حرية في حقوق الملكية. أما مؤشر محاربة الفساد فعرف تطور بحيث بلغت نسبة

هذا المؤشر سنة 2006 49% والتي تعبر عن وضع مقارن متوسط في حين بلغ سنة 2013 58 %. والتي تعبر عن وضع مقارن جيد.[1]

مصر: يعد الاقتصاد المصري من أكثر اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط تنوعاً، ويعتمد اقتصاد البلاد بشكل رئيسي على الزراعة وعائدات قناة السويس والسياحة والضرائب والإنتاج الثقافي والإعلامي والصادرات البترولية .

تنعكس مؤشرات المشهد الاقتصادي المصري في جوان 2014 في شكل معدلات تضخم مرتفعة تتراوح بين 10% و11%، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي إلى حدود 2%، وذلك أدى لزيادة معدل البطالة لتسجل ما بين 13% و14% من جملة القوة العاملة. و بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر 3314.46 دولار أمريكي في 2013.

تشير بيانات النصف الأول من العام المالي 2013 - 2014 إلى تحقيق معدل نمو قدره 1.2 %للناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل انخفض بشكل كبير عن الطاقات المتاحة في الاقتصاد، وذلك تأثراً بتراجع معدل النمو في معظم القطاعات وتحقيق قطاعي الصناعات الإستخراجية والسياحة لمعدلات نمو سالبة تأثراً بمراحل الانتقال السياسي والأحوال الأمنية ما بين عاميّ 2011 و2014 .و بالنسبة للمؤشرات المؤسساتية فمؤشر حقوق الملكية بلغت قيمتة 50 نقطة في سنة والتي تعبر عن غياب الحرية في حقوق الملكية 2013 أما مؤشر محاربة الفساد فعرف تطور بحيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2013 32 % والتي تعبر عن وضع مقارن متوسط.

إيران: يعتبر إقتصاد ايران الاقتصاد الثامن عشر الأفضل في العالم ، غني من ناحية الموارد الطبيعية بحيث يحتل المرتبة الرابعة في العالم في إنتاج النفط و الثاني في العالم في مصادر الغاز،و الدرجة الرابعة في العالم من ناحية تنوع منتجات المحاصيل الزراعية، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إيران 4763.30 دولار امر يكي في 2013، أما بالنسبة للمؤشرات المؤسساتية فمؤشر حقوق الملكية بلغت قيمتة 10 نقطة. والتي تعبر عن عدم وجود حرية في حقوق الملكية أما مؤشر محاربة الفساد فعرف تطور بحيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2010 15% والتي تعبر عن وضع مقارن ضعيف في حين بلغ سنة 2013 ، 27% والتي تعبر عن وضع مقارن متوسط.

تركيا : يعتبر الاقتصاد التركي واحد من الاقتصاديات المتقدمة في العالم وقد حقق الاقتصاد نموًا من خلال معدل نمو للناتج الإجمالي المحلي الحقيقي السنوي بلغ متوسطه 4.7 خلال الفترة من 2002 إلى

[1] QNB السعودية رؤية إقتصادية 2015 economics @qnb.com

2014. ونظرًا لارتفاع مستويات إجمالي الناتج المحلي بمقدار يزيد عن ثلاثة أضعاف لتصل إلى 800 مليار دولار أمريكي في عام 2014 بعد أن كانت 305 مليار دولار أمريكي في عام 2003، ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى 10.404 دولارًا أمريكيًا عن مستواه السابق البالغ 4.565 دولار أمريكي في نفس الفترة. اما مؤشر حقوق الملكية في تركيا بلغت قيمتة 50 نقطة والتي تعبر عن غياب الحرية في حقوق الملكية أما مؤشر محاربة الفساد فعرف تطور بحيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2013 61 % والتي تعبر عن وضع مقارن جيد.

كوريا الجنوبية: تعتبر كوريا الجنوبية من الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع، توسع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في كوريا بمعدل أكثر من 8 %سنويا من 2.7 مليار دولار أمريكي عام 1962 إلى 230 مليار دولار أمريكي عام 1989 ، وكسر حاجز ترليون دولار عام 2007 كذلك نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 103.88 دولار عام 1962 إلى 2300 دولار عام 1980 ، حيث كان يعادل ثلث مثيله في الاقتصادات الآسيوية الأخرى مثل سنغافورة وهونغ كونغ، وواصل ارتفاعه إلى 5438.24 دولار عام 1989 ووصل إلى مستوى 20.000 دولار عام 2007 و 30000 دولار عام 2010 أي ما يماثل ثلاثة عشر أضعاف مثيله في كوريا الجنوبية قبل ثلاثين عاما ، وفي عام 2009 أصبحت كوريا التي تعتبر من أوائل الدول المستفيدة من المساعدات الإنمائية، أول دولة تنتقل إلى خانة المانحين الرسميين لهذه المساعدات.

أما بالنسبة لمؤشر حقوق الملكية في كوريا فبلغت قيمته 70 نقطة. والتي تعبر عن وجود حرية شبه كاملة لحقوق الملكية أما مؤشر محاربة الفساد فبلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2013 70 %. والتي تعبر عن وضع مقارن جيد.

ماليزيا : يعدّ اقتصاد ماليزيا واحداً من أقوى النظم الاقتصادية في جنوب شرقي آسيا .في عام 2012، كان اقتصاد ماليزيا ثالث أكبر اقتصاديات منطقة جنوب شرق آسيا بعد إندونيسيا الأكثر سكانًا وتايلاند الاقتصاد الـ29 على العالم من حيث تعادل القوة الشرائية مع الناتج المحلي الإجمالي البالغ 492.4 مليار دولار أمريكي ونصيب الفرد 16,922 دولار. في عام 2010، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في ماليزيا 14,700 دولار. في عام 2009، كان الناتج المحلي الإجمالي 383.6 مليار دولار، وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 8,100 دولار.

أما بالنسبة لمؤشر حقوق الملكية بلغت قيمتة 50 نقطة والتي تعبر عن غياب الحرية في حقوق الملكية .أما مؤشر محاربة الفساد فعرف تطور بحيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2013 68 % والتي تعبر عن وضع مقارن جيد.

الصين : لقد تحولت الصين خلال 30 سنة الأخيرة من اقتصاد ينبني بالأساس على الزراعة إلى مصنع للعالم، لتنتشل بذلك 500 مليون شخص من الفقر .وهي حاليا أكبر بلد من حيث عدد السكان 1.36 مليار نسمة وأكبر مساهم في النمو العالمي، وأكبر دولة مصدرة في العالم،غير أن الصين تظل بلداً ذا دخل متوسط تواجه تحدي الارتقاء بنفسها إلى اقتصاد ذو دخل عال حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين 6807.43 دولار امر يكي في 2013، أما بالنسبة للمؤشرات المؤسساتية فيعرف مؤشر حقوق الملكية ضعف بحيث بلغت قيمته 20 نقطة سنة 2013 والتي تعبر عن عدم وجود حرية في حقوق الملكية . أما مؤشر محاربة الفساد فعرف تطور بحيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2013 46% والتي تعبر عن وضع مقارن متوسط.[1]

إندونيسيا: منذ عام 1971 ، استطاعت إندونيسيا أن تحوّل نفسها من مجتمع زراعي إلى قوة اقتصادية عالمية حافظت إندونيسيا باستمرار على نمو مرتفع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ عام 1971 ،

حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا سنة 2013 3475.25 دولار امريكي ، أما بالنسبة للمؤشرات المؤسساتية فمؤشر حقوق الملكية بلغت قيمتة 30 نقطة والتي تعبر عن عدم وجود حرية في حقوق الملكية. أما مؤشر محاربة الفساد فعرف تطور بحيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2013 31 %. والتي تعبر عن وضع مقارن متوسط.[2]

الهند: منذ الاستقلال في عام 1947 ، استطاعت الهند أن تحول نفسها إلى أحد اقتصاديات الأسواق الناشئة خلال مدة ال 67 سنة الماضية، أدخلت الهند إصلاحات زراعية هامة استطاعت من خلالها تحويل بلادها إلى دولة مصدرة للمواد الغذائية.

وإضافة لذلك، قادت الإصلاحات الهيكلية التي تمت في تسعينات القرن الماضي بهدف فتح الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى انتعاش صادرات الخدمات، وخاصة في مجالات المحاسبة، وتكنولوجيا المعلومات، وخدمة العملاء ونتيجة لذلك، بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي % 7.3 منذ عام 1991وقد جعل ذلك من الهند إحدى أسر ع الأسواق الناشئة نمواً وثالث أكبر اقتصاد في العالم على أساس تكافؤ القوة الشرائية .غير أن نصيب الفرد من من الناتج المحلي الإجمالي يظل متوسطاً 1497.5 دولار أمريكي في عام 2013 مع العلم بأن الهند هي ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان والذي يقدر بحوالي 1.23 مليار نسمة في2013 /2014.

[1] QNB الصين رؤية إقتصادية 2015 economics @qnb.com

[2] QNB إندونيسيا رؤية إقتصادية 2015 economics @qnb.com

و بالنسبة للمؤشرات المؤسساتية فعرف مؤشر حقوق الملكية بلغت قيمتة 50 نقطة والتي تعبر عن غياب الحرية في حقوق الملكية. أما مؤشر محاربة الفساد فبلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2013 35 %. والتي تعبر عن وضع مقارن متوسط.[1]

بولندا : إقتصاد بولندا هو أكبر اقتصاد في أوروبا الوسطى وسادس أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي والأكبر بين الدول الأعضاء الشيوعية السابقة في الاتحاد الأوروبي .قبل الركود الاقتصادي 2008 نما اقتصادها بمعدل نمو سنوي قدره 6.0٪ .ووفقاً لمكتب الإحصاء المركزي في بولندا كان معدل النمو الاقتصادي البولندي في عام 2010 3.9٪، والذي كان واحداً من أفضل النتائج في أوروبا. في 2014 نما اقتصادها بنسبة 3.4٪، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 3.4٪ في عام 2014 و3.7٪ في 2015 و 3.9٪ في عام 2016.

حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بولندا 13653.72دولار امريكي في 2013، أما بالنسبة للمؤشرات المؤسساتية فمؤشر حقوق الملكية بلغت قيمتة 60 نقطة. والتي تعبر عن وجود حرية معتدلة لحقوق الملكية أما مؤشر محاربة الفساد فعرف تطور بحيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2013 71 %. والتي تعبر عن وضع مقارن جيد.

روسيا : تتكون صادرات روسيا أساسا من النفط والغاز الطبيعي والمعادن بنسبة 59% وقد حققت روسيا في عهد التحول إلى إقتصاد السوق فائضا في الميزان التجاري . حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في روسيا 14611.70 دولار امر يكي في 2013، أما بالنسبة للمؤشرات المؤسساتية فمؤشر حقوق الملكية بلغت قيمتة 25 نقطة. والتي تعبر عن عدم وجود حرية في حقوق الملكية أما مؤشر محاربة الفساد فعرف تطور بحيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2013 16% والتي تعبر عن وضع مقارن ضعيف.

بلغاريا: تعتبر بلغاريا من الإقتصادات الصناعية ذات الدخل المتوسط من الفئة العليا وفقا للبنك الدولي، .ساءت المؤشرات الاقتصادية في ظل الأزمة المالية العالمية 2007-2010 بعد عدة سنوات متتالية من النمو المرتفع، وتقلص الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 5.5 % في عام 2009 وارتفعت البطالة فوق 12 % كذلك انخفض الإنتاج الصناعي والتعدين بنسبة 10 % و 31 % على التوالي .وقد استعاد النمو الإيجابي

[1] QNB الهند رؤية إقتصادية 2015 economics @qnb.com

في عام 2010 حيث سجلت % 0.2 خلافا لمعظم دول البلقان، على الرغم من أن الاستثمار والاستهلاك لا يزالان مستمران في الانخفاض بشكل مطرد بسبب ارتفاع معدلات البطالة .

في عام 2012 ، قدر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ب 104 مليارات دولار، مع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي 14235 دولار ،كما أدت السياسة الجاذبة للاستثمارات عن طريق وضع سقف % 10 لضريبة الدخل بهدف استقطاب الشركات والاستثمارات الخارجية، هذا المستوى المتدني للضرائب شكل حافزا لازدهار وثراء مجموعات المافيا والجريمة المرتبطة بالسلطة البلغارية.

أما مؤشر حقوق الملكية الملكية فبلغت قيمتة 30 نقطة والتي تعبر عن عدم وجود حرية في حقوق الملكية. أما مؤشر محاربة الفساد فعرف إنخفاض بحيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2006 55% والتي تعبر عن وضع مقارن جيد في حين بلغ سنة 2013 49 %. والتي تعبر عن وضع مقارن متوسط.

رومانيا: رومانيا هي جمهورية تقع في شرق أوروبا و يشكل القطاع الزراعي أهم قطاعات الاقتصاد الروماني، كما يشكل قطاع الصادرات جزء مهم من الاقتصاد الروماني. لدى رومانيا احتياطات نفط، غاز طبيعي، فحم، حديد، رخام و أملاح. تبلغ نسبة البطالة حوالي 10 %حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في رومانيا 9490.75 دولار امر يكي في 2013، أما بالنسبة للمؤشرات المؤسساتية فمؤشر حقوق الملكية بلغت قيمتة 30 نقطة والتي تعبر عن عدم وجود حرية في حقوق الملكية أما مؤشر محاربة الفساد فعرف تطور بحيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2009 50% والتي تعبر عن وضع مقارن متوسط في حين بلغ سنة 2013 53 % والتي تعبر عن وضع مقارن جيد.

هنغاريا: إقتصاد هنغاريا هو اقتصاد متوسط الحجم ، بنيويا وسياسيا ومؤسسيا مفتوح في وسط أوروبا وجزء من الاتحاد الأوروبي وشهد الاقتصاد هنغاريا تحرير السوق في 1990 sفي وقت مبكر كجزء من عملية الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق. و بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هنغاريا 13485دولار امريكي في 2013، أما بالنسبة للمؤشرات المؤسساتية فمؤشر حقوق الملكية بلغت قيمتة 65 نقطة. والتي تعبر عن وجود حرية معتدلة لحقوق الملكية أما مؤشر محاربة

الفساد فعرف إنخفاض بحيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2006 73% والتي تعبر عن وضع مقارن ممتاز. في حين بلغ سنة 2013 64 % والتي تعبر عن وضع مقارن جيد.

كرواتيا: اقتصاد كرواتيا هو اقتصاد قائم على الخدمات مع محاسبة صناعة الخدمات70٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وقد مرت كرواتيا بعد انهيار الاشتراكية، بعملية انتقال إلى اقتصاد السوق في عقد 1990، ولكن عانى اقتصادها بشدة خلال حرب الاستقلال الكرواتية .وبعد الحرب بدأ الاقتصاد في التحسن، وقبل الأزمة المالية 2007-2008 نما الاقتصاد الكرواتي في بيئة صحية 4-5٪ سنوياً، وتضاعف الدخل وتحسنت الفرص الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كرواتيا 13597.9 دولار أمريكي في 2013، أما بالنسبة للمؤشرات المؤسساتية فمؤشر حقوق الملكية بلغت قيمتة 30 نقطة والتي تعبر عن عدم وجود حرية في حقوق الملكية أما مؤشر محاربة الفساد فعرف تطور بحيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2013 61 % والتي تعبر عن وضع مقارن جيد.

2.3 خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج

في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج الدراسة ولعينة متكونة من 20 دولة ، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي :

1.2.3 الارتباط بين المتغيرات التفسيرية:

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات البانل، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية والتي يتم حسابها عن طريق استخدام البرامج المختلفة للاقتصاد القياسي.

وبعد الاعتماد على برنامج **Eviews 9** تحصلنا على الجدول التالي :

جدول رقم (1.5) : مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات

	PIBHAB	RL	RQ	STP	VA	INVS	GOVS	GOVE	DP	CC	KH
PIB /HAB	1.000000										
RL	0.434900	1.000000									
RQ	0.476549	0.792363	1.000000								
STP	0.376393	0.718029	0.748082	1.000000							
VA	0.248930	0.571264	0.655623	0.601785	1.000000						
Invs	0.138931	0.459053	0.566584	0.412516	0.477341	1.000000					
GovS	-0.271473	-0.302104	-0.448013	-0.509516	-0.483704	-0.352807	1.000000				
GovE	0.389685	0.783849	0.739319	0.686982	0.532845	0.320264	-0.291931	1.000000			
DP	0.270283	0.677304	0.567964	0.408596	0.414877	0.528608	-0.238254	0.548162	1.000000		
CC	0.339184	0.835284	0.690978	0.729807	0.505968	0.435599	-0.349758	0.820927	0.556744	1.000000	
KH	0.568799	0.305091	0.395356	0.409760	0.298265	0.102773	-0.539915	0.274691	0.193446	0.320035	1.000000

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews 9

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن مصفوفة الارتباط بين هذه المتغيرات التفسيرية تبين النتائج التالية:

وجود علاقة ارتباط بين متغيرين هما :معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع رأس المال البشري، بحيث قدر معامل الارتباط بينهما ب0.568799 .

كما نلاحظ أيضا بأن المتغير التابع المعبر عنه بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بشكل سلبي مع مؤشر الإنفاق الحكوميGovS بحيث يقدر معامل الارتباط المحصل عليه ب0.271473-.

2.2.3 تقدير النموذج إما بالتأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية :

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين المؤشرات المؤسساتية ،رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي :نموذج الانحدار التجميعي ،(Pooled Regression Model) نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model)

ونموذج الآثار العشوائية ،(Random Effects Model) وبالاعتماد على برنامج Eviews 9 تحصلنا على نتائج الجدول التالي:

جدول رقم (2.5) : معلمات نموذج الدراسة المقدرة بإستخدام النماذج الثلاثة

المتغير التابع : يمثل معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (PIB/HAB)			
الفترة: 1996- 2013 N= 20 T= 18 مجموع مشاهدات البانل: 360 مشاهدة			
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي	المتغيرات التفسيرية
-7226.399 ** (-2.427456)	-5980.556 **(-1.849902)	-14010.22 ***(-6.236946)	Constante
106.1902 ***(5.500050)	101.1992 ***(4.914035)	159.2291 ***(10.12296)	KH
34.17294 **(2.238213)	37.17187 **(2.388202)	-7.799893 (-0.461965)	INVS
-17.44459 (-0.940902)	-22.52872 (-1.149320)	21.59937 *(1.374209)	GOVS
16.37205 (0.508020)	8.350510 (0.237119)	50.66836 *(1.858915)	GOVE
107.0028 ***(4.255629)	107.6721 ***(4.022361)	72.38659 ***(3.049621)	RQ
85.08767 ** (2.472625)	81.72296 **(2.224963)	99.33958 ***(3.269026)	RL
-15.15463 (-0.748550)	-12.28049 (-0.576625)	-12.07189 (-0.679268)	STP
-45.01247 **(-2.098966)	-45.52921 **(-1.900408)	-28.18251 **(-2.158399)	VA
-22.71976 (-0.936189)	-18.65539 (-0.755198)	-72.13075 ***(-2.644617)	CC
74.56919 ***(4.067031)	82.62530 ***(4.122294)	12.22203 (0.705789)	DP
360	360	360	Number of observations
0.307351	0.729523	0.448650	R- squared
0.287504	0.705754	0.432852	Adjusted R- squared

المصدر:من إعداد الباحثة

إختبارHausman:

يتم استخدام إختبارHausman لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية من أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في دراستنا،والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال هذا الاختبار وذلك بالاعتماد على برنامجEviews9 :

جدول رقم (3.5) : نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects – Hausman Test Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	6.119873	10	0.8051

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews9

من خلال نتيجة اختبارHausman نلاحظ أن الاختبار غير دال إحصائيا عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.8051) ويدل هذا على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.

3.2.3 تفسير نتائج النموذج الأكثر ملائمة (نموذج التأثيرات العشوائية.)

بعد نتائج اختبار**Hausman** سوف نقدر معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة بالاعتماد على برنامجEviews9 والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4.5) :معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام التأثيرات العشوائية

يمثل معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي : المتغير التابع (PIB/HAB)	
الفترة: 1996- 2013 N= 20 T= 18 مجموع مشاهدات البانل: 360 مشاهدة	
نموذج التأثيرات العشوائية	**المتغيرات التفسيرية**
-7226.399 (-2.427456) **	Constante
85.08767 (-2.472625)**	RL
107.0028 (-4.255629)***	RQ
-15.15463 (-0.748550)	STP
-45.01247 (-2.098966)**	VA
34.17294 (-2.238213)**	INVS
-17.44459 (-0.940902)	GOVS
16.37205 (-0.50802)	GOVE
74.56919 (4.067031)***	DP
-22.71976 (-0.936189)	CC
106.1902 (5.50005)**	KH
360	Number of observations
0.307351	R- squared
0.287504	Adjusted R- squared
0.0000	Prob (F- statistic)

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews 9

يمكن التعبير على نتائج هذه الدراسة كالتالي:

وجود أثر موجب ومعنوي لرأس المال البشري (KH) على النمو الاقتصادي : أي أن هناك علاقة طردية بين متغير رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، فالارتفاع في نسبة رأس المال البشري سوف يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ،مما يعني أن زيادة نسبة التعليم تساهم في زيادة رأس المال البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، وهذا ما أثبتته هذه الدراسة من خلال معنوية وايجابية المتغير عند مستوى5% بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وكذلك دراسة (2004) Edward Glaeser التي توصلت الى نفس النتيجة.

وجود أثر موجب ومعنوي لحرية الاستثمار INVS على النمو الاقتصادي : إن هذا المتغير معنوي إحصائيا وايجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين حرية الاستثمار و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا ما يدل على أهمية حرية الاستثمار في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي، كما أن الاستثمار يخلق إنتاجا داخل الاقتصاد وهذا ما أثبتته هذه الدراسة من خلال معنوية وايجابية المتغير عند مستوى5% وبما يتوافق مع دراسة Marta Bengoa, Blanca Sanchez-Robles2002.

وجود أثر موجب ومعنوي لمؤشر حرية حقوق الملكية DP على النمو الاقتصادي : يعتبر معنوي إحصائيا عند 1% وبإشارة موجبة ،اي أن المزيد من حرية حقوق الملكية اي قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالممتلكات الخاصة وتنميتها تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي . فكلما زادت حرية حقوق الملكية ب 1 % تزيد نسبة النمو الاقتصادي ب 74.44% وتتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية و كذلك النتيجة التي توصلت اليها دراسة (2001) Maya Vijayaraghavan And William A Ward .

وجود أثر سلبي ومعنوي لمؤشر التمثيل والمساءلة V.A على النمو الاقتصادي : معنوي عند المستوى 5%وبإشارة سلبية أي أن المزيد من حرية التعبير والشفافية تؤدي إلى تناقص معدل النمو الاقتصادي. فكلما زاد زادت الحقوق السياسية والفردية التي يتمتع بها المواطنون بنسبة 1 % تنقص نسبة النمو الاقتصادي ب 45.01% وجاءت هذه النتيجة مناقضة للنظرية الاقتصادية .

وجود أثر موجب ومعنوي لمؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات RQ على النمو الاقتصادي : هو معنوي وايجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين متغير نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات و النمو الاقتصادي. أي ان كلما كانت للحكومة قدرة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة كلما زاد معدل النمو الاقتصادي وهذا ما أثبتته هذه الدراسة من خلال معنوية وايجابية المتغير عند مستوى1% وجاءت هذه النتيجة موافقة للنظرية الاقتصادية.

وجود أثر موجب ومعنوي مؤشر سيادة/حكم القانون RL على النمو الاقتصادي : يعتبر معنوي إحصائيا عند 5% وبإشارة موجبة ، أي أن هناك علاقة طردية بين مؤشر سيادة القانون و النمو الاقتصادي فكلما زادت مدى ثقة والتزام المتعاملين بقواعد المجتمع زاد معدل النمو الاقتصادي وهو ما توصلت إليه كذلك دراسة1996 Robert J.Barro .

وجود أثر سالب وغير معنوي لمؤشر ضبط الفساد C.C على النمو الاقتصادي : عدم معنوية هذا المتغير إلا أن إشارته السلبية تعتبر صحيحة نظريا أي أن كلما شاع الفساد أثر بشكل سلبي على معدل النمو الاقتصادي وهذا مايتوافق مع النظرية الاقتصادية وكذلك ما توصلت إليه دراسة A.Coopr Drury and Others (2006) ودراسةKwabena Gyimah2002

وجود أثر سلبي وغير معنوي ل حجم الحكومة GovS على النمو الاقتصادي PIBHAB : أي انه هناك علاقة سلبية بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي فكلما كبر حجم الحكومة، كلما ازداد حجم الإنفاق وبالتالي تزيد الضرائب، وتبدأ الحكومة تدريجيا بالتمتع بحرية أكبر على حساب الحريات الفردية، والاقتصادية وهذا سوف يؤدي الى إنخفاض معدل النمو الاقتصادي .وقد تم الحصول على نفس النتيجة في كل من دراسة Robert J.Barro 1996 و Richard K.Vedder and Lowell E.Gallaway (1998).

وجود أثر سلبي وغير معنوي مؤشر الاستقرار السياسي StP على النمو الاقتصادي : فبالرغم من عدم معنوية هذا المتغير إلا أن إشارته السلبية تعتبر صحيحة نظريا، بحيث أن هذا المتغير يعبر عن صدمات الدولة سواء كانت فاشلة أو ناجحة بما في ذلك الحروب إلا أنه يعتبر عائق أمام النمو الاقتصادي، وبالتالي يؤثر على النشاطات الاقتصادية والمالية وذلك كون أن بعض الدول الداخلة في الدراسة تعاني في الفترة الأخيرة من حروب وانعدام الاستقرار السياسي .

وجود أثر موجب وغير معنوي مؤشر فعالية الحكومة GovE على النمو الاقتصادي : غير معنوي إحصائيا وبإشارة موجبة أي أنه كلما زادت فعالية الحكومة (نوعية جيدة من الخدمات التي تقدمها الدولة، وكفاءة الموظفين في القطاع العام، لا للتبديد في الإنفاق الحكومي) يزيد معدل النمو الاقتصادي فكلما زادت فعالية الحكومة ب نسبة 1 % تزيد نسبة النمو الاقتصادي ب 16.37%.

4.2.3 دراسة الاستقرارية والتكامل المتزامن لبيانات البانل :

نقوم أولا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية لمختلف متغيرات النموذج الخاص بهذه الدراسة، ثم نقوم بعدها بالانتقال إلى دراسة العلاقات طويلة الأجل واختبارات التكامل المتزامن للمتغيرات

التي لها نفس درجة التفاضل، بحيث يتم ذلك عن طريق استخدام عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل.

ملخص الاستقرارية:

نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية وذلك من خلال الاعتماد على مختلف الاختبارات الأكثر استخداما وشيوعا والمتمثلة في اختبارات **IPS ، LLC،ADF.**

وهذا بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج البانل، بحيث قمنا بتطبيق هذه الاختبارات على كل متغيرة على حدى وتوصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5.5): نتائج اختبارات IPS، ADF،LLC لدراسة استقرارية معطيات البانل.

القرار	عند المستوى(1) I			عند المستوى(0) I				
	None	Individual intercept and trend	Individual intercept	None	Individual intercept and trend	Individual intercept	نوع الاختبار	المتغيرات
السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى	-26.2372 0.0000	-57.2935 0	-51.2221 0	5.27796 1	-9.76599 0	0.48302 0.6855	L L C	**PIBHAB**
		-24.3775 0	-31.024 0		-9.73956 0	-0.23604 0.4067	I P S	
	219.039 0	155.971 0	1207.14 0	63.1247 0.0113	108.052 0	87.776 0.0000	A D F	
السلسلة مستقرة عند المستوى				0.00133 0.5005	-2.48272 0.0065	-2.99177 0.0014	L L C	**RL**
					-6.11609 0.0000	-5.16961 0	I P S	
				38.0223 0.5596	115.115 0.0000	103.481 0	A D F	
السلسلة مستقرة عند المستوى				0.20156 0.5799	-14.0312 0	-8.83229 0	L L C	**RQ**
					-9.30547 0	-7.82497 0	I P S	
				45.553 0.3702	114.427 0	232.107 0	A D F	

السلسلة مستقرة عند المستوى				-2.36844 0.0089	-7.60862 0	-4.95883 0	L L C	STP
					-8.21052 0	-5.55492 0	I P S	
				37.2401 0.5952	138.467 0	139.413 0	A D F	
السلسلة مستقرة عند المستوى				-1.06776 0.1428	-11.5234 0	-9.81797 0	L L C	VA
					-8.86861 0	-8.57891 0	I P S	
				52.0547 0.0959	120.379 0	209.59 0	A D F	
السلسلة مستقرة عند المستوى	-16.6394 0.0000	-11.4455 0	-12.5629 0	-1.03476 0.1504	-1.58653 0.0563	-2.24825 0.0123	L L C	INVS
		-9.16282 0	-11.373 0		-0.50037 0.3084	-1.18785 0.1174	I P S	
	235.511 0.0000	135.122 0	157.604 0	39.3744 0.3213	36.5286 0.352	38.7739 0.2631	A D F	
السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى	-21.5 0	-14.0619 0	-12.3129 0	-3.38435 0.0004	0.4838 0.6857	-1.52317 0.0639	L L C	GOVS
		-14.1213 0	-15.9613 0		-3.06846 0.0011	-4.15661 0	I P S	
	380.938 0	213.590 0	266.792 0	41.2361 0.4164	68.7522 0.0031	84.5748 0	A D F	
السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى	-15.299 0	-13.1523 0.0000	-13.1333 0	0.25161 0.5993	-3.09339 0.001	-4.02722 0	L L C	GOVE
		-11.0788 0.0000	-10.9176 0		-1.04374 0.1483	-1.63808 0.0507	I P S	
	264.936 0.0000	169.644 0.0000	179.377 0	26.3057 0.9530	49.0936 0.1534	64.6083 0.0082	A D F	

السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى	-12.2085 0	-14.5432 0	-10.9494 0.0000	-3.41868 0.0003	-3.65932 0.0001	-2.46485 0.0069	L L C	**DP**
		-11.1695 0.0000	-9.20791 0.0000		-0.71529 0.2372	-0.9328 0.1755	I P S	
	132.965 0	160.564 0	98.3457 0.0000	60.6488 0.0062	39.7877 0.228	40.1313 0.2169	A D F	
السلسلة مستقرة عند المستوى				-0.56176 0.2871	-7.03662 0	-5.68826 0	L L C	**CC**
					-4.01747 0	-2.20336 0.0138	I P S	
				31.3838 0.8331	82.3294 0.0001	59.9885 0.0219	A D F	
السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى	-7.80685 0.0000	-8.73962 0	-7.94072 0	4.94878 1.0000	-1.3143 0.0944	0.19338 0.5767	L L C	**KH**
		-6.07 0.0000	-6.76961 0.0000		0.65928 0.7451	1.99511 0.977	I P S	
	155.654 0.0000	105.447 0	120.905 0.0000	10.1718 1.0000	34.4262 0.7188	35.5405 0.6712	A D F	

المصدر:من إعداد الباحثة

تبين نتائج الاستقرارية ان هناك سلاسل مستقرة من الدرجة الاولى وبما ان هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة(1)I فانه يمكن اجراء اختبار التكامل المتزامن .

إختبار التكامل المتزامن (Cointegration)

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية ووجود بعض المتغيرات غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل(علاقة توازنية طويلة الأجل)، يقودنا إلى القيام باختبار علاقات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستعمال اختبارPedroni والذي يرتكز على اختبارات جذر الوحدة للبواقي المقدرة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (6.5) : نتائج إختبار علاقات التكامل المتزامن

Pedroni Residual Cointegration Test			
Trend assumption: No deterministic trend			
common AR coefs	**Statistic**	**Weighted Statistic**	**Prob.**
v-Stat	-1.654085	-3.556559	0.9998
rho-Stat	1.307462	2.398209	0.9918
PP-Stat	-21.30144	-7.028528	0.0000
ADF-Stat	-11.29437	-4.412612	0.0000
individual AR coefs	**Statistic**		**Prob.**
rho-Stat	3.960842		1.0000
PP-Stat	-12.02413		0.0000
ADF-Stat	-4.274425		0.0000

المصدر :من إعداد الباحثة

تشير نتائج اختبارPedroni إلى وجود علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة المتكاملة من نفس الدرجة، حيث يتم رفض فرضية العدم لغياب التكامل المتزامن وبالتالي قبول الفرضية الأولى وهي وجود علاقات في المدى الطويل بين هذه المتغيرات.

5.2.3 دراسة العلاقة السببية لجرانجر (Causalite De Granger) لمتغيرات الدراسة : إن تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية يسمح بتحديد نوع العلاقة مابين هذه المتغيرات وهذا مايتيح لنا معلومات تمكننا من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية وبالتالي أصبحت معرفة علاقة واتجاه السببية شرطا ضروريا عند تصميم السياسات الاقتصادية .

يسمح اختبار جرانجر بمعرفة أي من المتغيرين يؤثر على الأخر ،فعموما يمكن القول أن المتغير xيتسبب في المتغير y إذا كان التنبؤ ب y الذي يعتمد بشكل كبير على معرفة ماضي المتغيرين y،x أحسن من التنبؤ بالذي يعتمد فقط على ماضي y.

الجدول رقم (7.5) : دراسة العلاقة السببية بين نوعية المؤسسات و رأس المال البشري

STP does not Granger Cause RQ	320	4.15796	0.0165
RQ does not Granger Cause STP		2.38039	0.0942
VA does not Granger Cause RQ	320	4.36214	0.0135
RQ does not Granger Cause VA		1.36456	0.2570
KH does not Granger Cause RQ	320	3.15793	0.0439
RQ does not Granger Cause KH		0.33467	0.7158
INVS does not Granger Cause RQ	320	0.05944	0.9423
RQ does not Granger Cause INVS		8.00050	0.0004
GOVE does not Granger Cause RQ	320	9.02780	0.0002
RQ does not Granger Cause GOVE		3.74612	0.0247
DP does not Granger Cause RQ	320	0.78109	0.4588
RQ does not Granger Cause DP		7.67067	0.0006
CC does not Granger Cause RQ	320	4.57200	0.0110
RQ does not Granger Cause CC		2.30525	0.1014
STP does not Granger Cause RL	320	8.35555	0.0003
RL does not Granger Cause STP		0.85251	0.4273
INVS does not Granger Cause RL	320	0.72679	0.4843
RL does not Granger Cause INVS		5.35666	0.0052
VA does not Granger Cause STP	320	3.19778	0.0422
STP does not Granger Cause VA		0.02872	0.9717
KH does not Granger Cause STP	320	3.12111	0.0473
STP does not Granger Cause KH		0.02077	0.9795
INVS does not Granger Cause STP	320	0.25489	0.7752
STP does not Granger Cause INVS		3.69097	0.0260
GOVS does not Granger Cause STP	320	3.97308	0.0198
STP does not Granger Cause GOVS		0.79360	0.4531
GOVE does not Granger Cause STP	320	3.46316	0.0325
STP does not Granger Cause GOVE		3.42877	0.0336
DP does not Granger Cause STP	320	0.13126	0.8770
STP does not Granger Cause DP		4.94746	0.0077
CC does not Granger Cause STP	320	2.02652	0.1335
STP does not Granger Cause CC		5.30027	0.0054

تابع جدول رقم (7.5)

INVS does not Granger Cause VA	320	0.12100	0.8861
VA does not Granger Cause INVS		3.52806	0.0305
GOVE does not Granger Cause VA	320	3.18750	0.0426
VA does not Granger Cause GOVE		2.77830	0.0637
DP does not Granger Cause VA	320	0.00288	0.9971
VA does not Granger Cause DP		6.15421	0.0024
CC does not Granger Cause VA	320	4.94157	0.0077
VA does not Granger Cause CC		1.07294	0.3432
GOVS does not Granger Cause KH	320	0.54600	0.5798
KH does not Granger Cause GOVS		7.53197	0.0006
GOVS does not Granger Cause INVS	320	6.61781	0.0015
INVS does not Granger Cause GOVS		0.71511	0.4899
DP does not Granger Cause INVS	320	3.47461	0.0322
INVS does not Granger Cause DP		3.58379	0.0289
CC does not Granger Cause INVS	320	2.95976	0.0533
INVS does not Granger Cause CC		0.59375	0.5529
CC does not Granger Cause GOVS	320	2.84705	0.0595
GOVS does not Granger Cause CC		3.20580	0.0419
DP does not Granger Cause GOVE	320	1.92833	0.1471
GOVE does not Granger Cause DP		8.99481	0.0002
CC does not Granger Cause GOVE	320	0.69822	0.4982
GOVE does not Granger Cause CC		6.54770	0.0016

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews 9

جدول رقم (8.5) :دراسة العلاقة السببية بين نوعية المؤسسات،رأس المال البشري و النمو الاقتصادي

KH does not Granger Cause PIBHAB	320	1.63469	0.1967
PIBHAB does not Granger Cause KH		3.70797	0.0256
INVS does not Granger Cause PIBHAB	320	1.47564	0.2302
PIBHAB does not Granger Cause INVS		3.94231	0.0204
DP does not Granger Cause PIBHAB	320	1.69463	0.1853
PIBHAB does not Granger Cause DP		3.13664	0.0409

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews 9

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (7.5) مايلي:

وجود سببية من الاستقرار السياسي وغياب العنف بإتجاه نوعية التنظيمات والاجراءات (prob=0.0165) وهذه النتيجة تبين ان الزيادة في استقرار الحكومة وإبعاد احتمال الانقلابات العسكرية والارهاب تزيد من قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة .

وجود سببية من مؤشر التمثيل والمساءلة بإتجاه نوعية التنظيمات والاجراءات (prob=0.0135) وهذه النتيجة تبين ان كلما زادت الحقوق السياسية والفردية التي يتمتع بها المواطنون تزيد من قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة .

وجود سببية من رأس المال البشري بإتجاه نوعية التنظيمات والاجراءات أو جودة التشريعات (prob=0.0439) وهذه النتيجة تبين أن الزيادة في مخزون رأس المال البشري تزيد من قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة .

وجود سببية من نوعية التنظيمات والاجراءات بإتجاه حرية الاستثمار (prob=0.0004) وهذه النتيجة تبين كلما كانت الحكومة قادرة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة وتكون تشريعاتها تتميز بالجودة تكون هناك زيادة في حرية الاستثمار.

وجود سببية من نوعية التنظيمات والاجراءات بإتجاه حقوق الملكية (prob=0.0006) وهذه النتيجة تبين كلما كانت الحكومة قادرة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة كلما زادت قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالممتلكات الخاصة وتنميتها.

وجود سببية من مؤشر ضبط الفساد بإتجاه نوعية التنظيمات والاجراءات (prob=0.0110) وهذه النتيجة تبين ان كلما زاد التحكم في ضبط الفساد زادت قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة .

وجود سببية من الاستقرار السياسي وغياب العنف بإتجاه حكم القانون (prob=0.0003) وهذه النتيجة تبين كلما كانت الحكومة تتمتع بالاستقرار وإبعاد احتمال الانقلابات العسكرية والارهاب كلما زادت ثقة والتزام المتعاملين بقواعد المجتمع.

وجود سببية من مؤشر حكم القانون بإتجاه مؤشر حرية الاستثمار (prob=0.0052) وتبين هذه النتيجة أنه كلما زادت ثقة والتزام المتعاملين بقواعد المجتمع زادت حرية الاستثمار.

وجود سببية من مؤشر التمثيل والمساءلة بإتجاه مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (prob=0.0422) وهذه النتيجة تبين ان كلما زادت الحقوق السياسية والفردية التي يتمتع بها المواطنون يزيد من استقرار الحكومة وإبعاد احتمال الانقلابات العسكرية والارهاب.

وجود سببية من رأس المال البشري بإتجاه الاستقرار السياسي وغياب العنف (prob=0.0473) وهذه النتيجة تبين أن الزيادة في مخزون رأس المال البشري يزيد من استقرار الحكومة وإبعاد احتمال الانقلابات العسكرية والارهاب .

مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بإتجاه مؤشر حرية الاستثمار (prob=0.0260) وهذه النتيجة تبين كلما زاد استقرار الحكومة وإبعاد احتمال الانقلابات العسكرية والارهاب تزيد من حرية الاستثمار.

وجود سببية من مؤشر الانفاق الحكومي بإتجاه مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (prob=0.0198) وهذه النتيجة تبين أن الزيادة في حجم تدخل الدولة يزيد من استقرار الحكومة وإبعاد احتمال الانقلابات العسكرية والارهاب.

وجود سببية من مؤشر فعالية الحكومة بإتجاه مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (prob=0.0325) وهذه النتيجة تبين أنه كلما زادت جودة نوعية صنع السياسات وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات تزيد من استقرار الحكومة وإبعاد احتمال الانقلابات العسكرية والارهاب.

وجود سببية من مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بإتجاه مؤشر فعالية الحكومة (prob=0.0336) وهذه النتيجة تبين كلما زاد استقرار الحكومة وإبعاد احتمال الانقلابات العسكرية والارهاب زادت جودة نوعية صنع السياسات وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

وجود سببية من مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بإتجاه حقوق الملكية (prob=0.0077) وهذه النتيجة تبين كلما زادت جودة نوعية صنع السياسات وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات زادت قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالممتلكات الخاصة وتنميتها .

وجود سببية من مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بإتجاه ضبط الفساد (prob=0.0054) وهذه النتيجة تبين كلما كانت الحكومة تتمتع بالاستقرار وإبعاد احتمال الانقلابات العسكرية والارهاب زاد التحكم في شيوع الفساد.

وجود سببية من مؤشر التمثيل والمساءلة بإتجاه حرية الاستثمار (prob=0.0305) وهذه النتيجة تبين ان كلما زادت الحقوق السياسية والفردية التي يتمتع بها المواطنون زادت حرية الاستثمار.

وجود سببية من فعالية الحكومة بإتجاه التمثيل والمساءلة (prob=0.0426) وهذه النتيجة تبين كلما كانت نوعية صنع السياسات جيدة وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات زادت الحقوق السياسية والفردية التي يتمتع بها المواطنون.

وجود سببية من مؤشر التمثيل والمساءلة بإتجاه حقوق الملكية (prob=0.0024) وهذه النتيجة تبين ان كلما زادت الحقوق السياسية والفردية التي يتمتع بها المواطنون زادت حقوق الملكية اي قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالممتلكات الخاصة وتنميتها.

وجود سببية من مؤشر ضبط الفساد بإتجاه مؤشر التمثيل والمساءلة (prob=0.0077) وهذه النتيجة تبين كلما زاد التحكم في شيوع الفساد زادت الحقوق السياسية والفردية التي يتمتع بها المواطنون.

وجود سببية من رأس المال البشري بإتجاه الانفاق الحكومي (prob=0.0006) وهذه النتيجة تبين أن الزيادة في مخزون رأس المال البشري يزيد من حجم تدخل الدولة.

وجود سببية من مؤشر الانفاق الحكومي بإتجاه حرية الاستثمار (prob=0.0015) وهذه النتيجة تبين كلما زاد الانفاق الحكومي اي الزيادة في حجم تدخل الدولة زادت حرية الاستثمار.

وجود سببية من مؤشر حقوق الملكية بإتجاه حرية الاستثمار (prob=0.0322) وهذه النتيجة تبين فكلما زادت حقوق الملكية اي قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالممتلكات الخاصة وتنميتها تزيد من حرية الاستثمار اي نزع القيود التي تضعها الحكومة على تدفقات رؤوس الأموال للداخل والخارج و كذلك القيود التي توضع على المستثمرين الأجانب كحق تملك المشروعات أو العقارات .

وجود سببية من مؤشر حرية الاستثمار بإتجاه حقوق الملكية (prob=0.0289) وهذه النتيجة تبين كلما زادت حرية الاستثمار وذلك بنزع القيود التي تضعها الحكومة على تدفقات رؤوس الأموال

للداخل والخارج و كذلك القيود التي توضع على المستثمرين الأجانب كحق تملك المشروعات أو العقارات زادت حقوق الملكية.

وجود سببية من مؤشر الانفاق الحكومي بإتجاه ضبط الفساد (prob=0.0419) وهذه النتيجة تبين ان زيادة الانفاق الحكومي وذلك بزيادة حجم تدخل الدولة يزيد من التحكم في شيوع الفساد.

وجود سببية من مؤشر فعالية الحكومة بإتجاه حقوق الملكية (prob=0.0002) وهذه النتيجة تبين كلما كانت نوعية صنع السياسات جيدة وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات كلما زادت حقوق الملكية.

وجود سببية من مؤشر فعالية الحكومة بإتجاه ضبط الفساد (prob=0.0016) وهذه النتيجة تبين كلما كانت نوعية صنع السياسات جيدة وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات كلما زاد التحكم في شيوع الفساد.

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (8.5) ما يلي:

وجود سببية من النمو الاقتصادي بإتجاه حقوق الملكية (prob=0.0409) وهذه النتيجة تبين الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تزيد من قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالممتلكات الخاصة وتنميتها ،وهو ما يتطلب بالتالي وجود قوانين قوية وضمان فاعليتها وضمان إنفاذ العقود وسرعة إنهاء المنازعات القضائية وغياب الفساد المضيع لحقوق الملكية.

وجود سببية من النمو الاقتصادي بإتجاه حرية الاستثمار (prob=0.0204) وهذه النتيجة تبين الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تقلل من القيود التي تضعها الحكومة على تدفقات رؤوس الأموال للداخل والخارج و كذلك القيود التي توضع على المستثمرين الأجانب كحق تملك المشروعات أو العقارات.

وجود سببية من النمو الاقتصادي بإتجاه رأس المال البشري (prob=0.0256) وهذه النتيجة تبين ان الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تزيد من مخزون رأس المال البشري والذي يقاس بمعدل عدد المسجلين في التعليم الثانوي.

خاتمة :

إن الهدف من دراستنا هو محاولة قياس أثر نوعية المؤسسات وتراكم رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، و في هذا الفصل قمنا بعرض الدراسات التجريبية السابقة التي قامت بقياس دور نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل (Donnée De Panel) و أكدت نتائج هذه الدراسات على المؤسسات الجيدة تعمل على تحسين الاداء الاقتصادي فكلما كانت قيم المؤشرات المؤسساتية إيجابية فيعود ذلك على الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي ، كما أكدت الدراسات على أن الرفع من كفاءة وفعالية رأس المال البشري تعمل على التحسين من جودة المؤسسات وبالتالي فهذا يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وأخيرا قمنا بالقياس الاقتصادي لتأثير نوعية المؤسسات ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي وتمثلت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية إيجابية بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي لمجموعة الدول محل الدراسة كما أثبتت الدراسة أن رأس المال البشري يساهم في تحسين نوعية المؤسسات وذلك من خلال كل من مؤشر نوعية التنظيمات والاجراءات أو جودة التشريعات ، مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر الانفاق الحكومي.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة :

تؤكد أغلب الدراسات الاقتصادية الحديثة حول المؤسسات والنمو الاقتصادي على الدور المهم للمتغيرات المؤسساتية في تعزيز النمو الاقتصادي كما تشير الدراسات أيضا إلى أهمية تراكم رأس المال البشري المؤهل والكفئ في زيادة تحسين نوعية المؤسسات وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي

ركزت المقاربة الجديدة لإقتصاد المؤسسات (North,Coase,Williamson) على أن تحسين نوعية المؤسسات ومن ثم أساليب إدارة الحكم (Bonne Gouvernance) تعتبر العنصر الحاسم في التمييز بين الإقتصاديات السائرة نحو تحقيق المزيد من التقدم والاقتصاديات المتخلفة.

حيث أكد الخبير الاقتصادي (J.Stigliz) بأن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب توفر رأس المال البشري المؤهل.

وبناءا على هذا حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز تأثير نوعية المؤسسات وتراكم رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.

فحاولنا الإحاطة بجوانب الإشكالية من خلال التعرف على الاقتصاد المؤسساتي في الفصل الأول حيث تطرقنا إلى المدرسة المؤسساتية القديمة فتمثلت بداية هذا الفكر في المواجهة المباشرة مع الفكر الكلاسيكي والنيوالكلاسيكي، وتمثل في مبدأ أساسي وهو أهمية العوامل التاريخية والاجتماعية والمؤسساتية بما يجعل ما أسماه الاقتصاديون الكلاسيك "القوانين الاقتصادية" متوقفا أساسا على هذه العوامل . وفي نفس الوقت فان عجز مبادئ المدرسة النيوكلاسيكية عن علاج المشاكل التي حصلت كان تمهيد لظهور المدرسة المؤسساتية والتي يمكن القول أنها كانت تمثل محاولة لإحلال المدرسة النيوكلاسيكية إلى الحد الذي دفع البعض إلى اعتبار أن هذا هو الهدف الأساسي من قيامها.

كما رفض المؤسسيين استنتاجات الكلاسيك بأن الاختلالات الاقتصادية تمثل انحرافات عن الوضع التوازني العادي ، ولكنهم أكدوا على العكس من ذلك أن هذه الاختلالات هي الوضع الطبيعي في ظل التطور الدائم للمؤسسات القائمة في المجتمع. وتقوم دراسة المدرسة المؤسسية القديمة بإسهامات كل من Thorstein Veblen، John Commons، Clarence Ayres.كما تطرقنا الى المدرسة المؤسساتية الجديدة، فيمكن وصف الاقتصاد المؤسسي الجديد بأنه برنامج بحثي يؤمن بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات في التأثير على الأداء الاقتصادي ،فهو يدرس العديد من الموضوعات الاقتصادية مع إدخال الجانب المؤسسي في التحليل بهدف تقديم فهم أفضل لعمل النظام الاقتصادي ، والواقع أن الفكر المؤسسي الجديد لا يمثل نظرية واضحة المعالم أو يمكن عرضها من خلال مجموعة من الافتراضات والمبادئ ويدرس الاقتصاد الجديد للمؤسسات نوعين من المؤسسات وهي التنظيمات المؤسساتية و البيئة المؤسساتية.

كما تناولنا ايضا النظريات الجزئية المؤسساتية ممثلة في نظرية تكاليف المعاملات ، نظرية الوكالة، نظرية حقوق الملكية وأخيرا تطرقنا إلى المقاربة المؤسساتية في النمو الاقتصادي من خلال مساهمةNorthD.C،فيرى North أن التغيير المؤسساتي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للتطور الاقتصادي طويل الأجل.

و في الفصل الثاني حاولنا تحديد المفاهيم الأساسية لكل من النمو الاقتصادي ورأس المال البشري و اتضح لنا أن العوامل المفسرة لاختلافات النمو بين الدول أعطت أهمية كبيرة لدور المؤسسات و رأسمال البشري .

إن نظريات النمو الداخلي أعطت مكان التحليل عوامل هذه الاختلافات فلا يجب النظر فقط لرأس المال المادي ،ولكن أيضا رأسمال البشري ،لا يجب فقط الأخذ بعين الاعتبار تراكم العوامل،ولكن أيضا تركيبة العوامل،الإنتاجية الكلية للعوامل،القدرات التكنولوجية،المعارف ،وبالتالي المحتوى المؤسساتي والسياسي،القواعد والمعايير.

تعتبر المؤسسات من أهم العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي حيث تحتل مكانة هامة الى جانب النظريات الحديثة للنمو (نظريات النمو الداخلي) ، كما تعتبر من أهم المحددات العميقة لمستوى الدخل إلى جانب التجارة والجغرافيا .

تؤكد الأبحاث الأخيرة أن المؤسسات تفسر كل شيء تقريبا يتعلق بمستوى بلد من التنمية الاقتصادية و أن قيود الموارد والجغرافيا الطبيعية والسياسات الاقتصادية والجغرافيا السياسية والجوانب الأخرى للهيكل الاجتماعي الداخلي لها تأثير قليلاً وليس لها تأثير على الإطلاق.

أن إختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حول العالم يرتبط بشكل وثيق بالاختلاف في نوعية المؤسسات

أما في الفصل الثالث فتناولنا الإطار المفاهيمي للمتغيرات المؤسساتية كما تم عرض الدراسات التجريبية السابقة التي إهتمت بدراسة دور المؤسسات في النمو الاقتصادي ، فقد أثبتت مختلف البحوث الاقتصادية أن للمؤسسات أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي ،وقد وجد الاقتصاديون أن البلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في رأس المال المادي والبشري وفي التكنولوجيا العالية تستطيع تحسين أداء إقتصادها وتوفير الرفاه لسكانها.

وقمنا كذلك في هذا الفصل بالتطرق إلى التغيير المؤسساتي من خلال التجارب الدولية والمتمثل في كل من كوريا الجنوبية ،ماليزيا،تركيا،جورجيا،مصر ،الأردن،تونس والمغرب وذلك بتحليل تطور المؤشرات المؤسساتية والمتمثلة في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر الحرية الإقتصادية فتعتبر كوريا الجنوبية

أكثر الدول المتقدمة التي حققت تقدما في مجال بيئة الأعمال ومجال الحرية الاقتصادية معا بالإضافة إلى استقرار تقييمها كدولة حرة في مؤشر الحقوق السياسة والحريات المدنية ففي مجال بيئة الأعمال حققت كوريا الجنوبية متوسط تقدم لتأتي في المرتبة رقم 07 في عام 2014 بعد أن كانت في المرتبة رقم 27 في عام 2006 وفي مجال الحرية الاقتصادية تقدمت بمعدل 2.28 درجة فجاءت في المرتبة 34 في عام 2011.

كما حققت ماليزيا تقدما في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ومجال الحرية الاقتصادية معا ففي مجال بيئة الأعمال حققت ماليزيا تقدم لتأتي في المرتبة رقم 6 في عام 2014 وذلك لقيامها بالعديد من الإصلاحات في هذا المجال وفي مجال الحرية الاقتصادية تقدمت فجاءت في المرتبة 37 في عام 2014.

وعملت تركيا كثيرا لتسهيل مناخ الأعمال حيث إحتلت المرتبة 2014 كما تحركت تركيا في مجال الحرية الاقتصادية وبدلك احتلت المرتبة 64 من بين 189 دولة.

عرفت جورجيا تقدما كبيرا في كل من مؤشر ممارسة نشاط الأعمال ومؤشر الحرية الاقتصادية ونظرا للإصلاحات التي تبنتها احتلت المراتب الأولى .

عملت مصر كثيرا لتسهيل مناخ الأعمال وخصوصا في مجال بدء النشاط التجاري والتجارة عبر الحدود كما تحركت مصر إلى أعلى في مجال الحرية الاقتصادية بحيث تأتي في المرتبة التاسعة في ترتيب الدول العربية وتراجع الأردن في مناخ الحرية الاقتصادية حيث احتل المرتبة ال 39 عالميا والرابعة على مستوى الدول العربية ، وذلك حسب تصنيّف المؤشر السنوي للحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة " Héritage Foundation".

وجاء هذا التراجع بعد ما حصد الاقتصاد الأردني 70.4 نقطة في مؤشر الحرية الاقتصادية من أصل 100 نقطة العام الماضي متراجعا بذلك خلال عام 2014 بواقع 1.2 نقطة أما بالنسبة لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال فهم يتسم بالمحدودية .أما المغرب فحققت تقدما في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ومجال الحرية الاقتصادية معا ففي مجال بيئة الأعمال حققت المغرب تقدم لتأتي في المرتبة رقم 87 في عام 2014مقارنة ب 189 دولة وذلك لقيامها بالعديد من الإصلاحات في هذا المجال وفي مجال الحرية الاقتصادية جاءت في المرتبة 103 في عام 2014.

وعرفت تونس تقدما في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال لتأتي في المرتبة رقم 64 في عام 2014مقارنة ب 189 دولة وذلك لقيامها بالعديد من الإصلاحات في هذا المجال وفي مجال الحرية الاقتصادية جاءت في المرتبة 69 في عام 2014.

أما بالنسبة للفصل الرابع فقد حاولنا عرض تطور المؤشرات المؤسساتية في الجزائر فلقد عرف كل من مؤشر ضبط الفساد ،مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات، مؤشر سيادة/حكم القانون،

مؤشر التمثيل والمساءلة و نتناول كذلك ترتيب الجزائر من خلال مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال. و مؤشرات الحرية الاقتصادية والمتمثلة في حرية العمل ،الحرية النقدية، حرية التجارة ،حرية الاستثمار، الحرية المالية ،حقوق الملكية، الحرية من الفساد ،الحرية الجبائية، الإنفاق الحكومي ،حرية الأعمال في الجزائر بين المستوى الضعيف والمتوسط .

كما تطرقنا إلى التطور الكمي لمؤشرات التعليم والمتمثلة في عدد الطلبة المسجلين في كل من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتعليم العالي و الإنفاق على التعليم في الجزائر وذلك للتعبير على رأس المال البشري وكذلك إلى تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر عرفت زيادة بالنسبة لكل المؤشرات.

أما فيما يخص مقارنة الجزائر مع الدول ففي ما يخص مؤشرات الحوكمة فصنفت الجزائر ضمن المستوى الضعيف في مؤشرات الحكم الراشد أما مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيظهر الترتيب أن الجزائر تصنف من بين الدول الأكثر صعوبة في ممارسة أنشطة الأعمال وفي ما يتعلق بمؤشر الحرية الاقتصادية فصنفت الجزائر كدولة يغلب عليها غياب الحرية الاقتصادية .

وفي الأخير تمكنا من خلال الفصل الخامس والمتمثل في الدراسة القياسية من إظهار تأثير نوعية المؤسسات ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي وتقدمت الإشارة في هذا الفصل إلى أن النماذج الديناميكية لبيانات بانل التي تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية،تعتبر من أهم النماذج ملائمةً لهذا النوع من الدراسات.

ونتناول كذلك في هذا الفصل الدراسات التجريبية السابقة التي قامت بقياس دور المؤسسات على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل (Donnée De Panel) والتي بحثت في دور المؤسسات على النمو الاقتصادي و أكدت نتائج هذه الدراسات على أن هناك تأثير كبير للمؤسسات على النمو الاقتصادي وكلما كانت قيم المؤشرات المؤسساتية إيجابي فيعود ذلك على الزيادة في النمو الاقتصادي ، كما أكدت الدراسات على أن الرفع من كفاءة وفعالية رأس المال البشري تعمل على التحسين من جودة المؤسسات وهذا يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وأخيرا قمنا بالقياس الاقتصادي لتأثير نوعية المؤسسات ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي و تتلخص نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي :

أثبتت الدراسة على وجود علاقة معنوية إيجابية بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي لمجموعة الدول محل الدراسة من بينها الجزائروذلك من خلال المؤشرات المؤسساتية فكان للدراسة أثر موجب ومعنوي لمؤشر حرية الاستثمار على النمو الاقتصادي كما كان وجود أثر موجب ومعنوي لمؤشر حرية حقوق

الملكية على النمو الاقتصادي و وجود أثر سالب وغير معنوي لمؤشر ضبط الفساد على النمو الاقتصادي وجود أثر موجب ومعنوي لمؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات على النمو الاقتصادي.

أثبتت الدراسة على وجود علاقة معنوية وموجبة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي فالنمو الاقتصادي يسبب رأس المال البشري أي ان الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تزيد من مخزون رأس المال البشري والذي يقاس بمعدل عدد المسجلين في التعليم الثانوي فالارتفاع في نسبة رأس المال البشري سوف يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

أثبتت الدراسة أن تراكم رأس المال البشري يحسن من نوعية المؤسسات وذلك من العلاقة السببية فكانت النتيجة وجود سببية من رأس المال البشري بإتجاه نوعية التنظيمات والإجراءات أوجودة التشريعات ،إتجاه الاستقرار السياسي وغياب العنف ،و بإتجاه الإنفاق الحكومي.

وتتمثل أهم استنتاجات الدراسة فيمايلي:

ضرورة تحسين نوعية المؤسسات وذلك من خلال العمل على ضمان حقوق الملكية ويشير إلى مستوى سيادة القانون الذي يتواكب مع الحماية الشاملة لحقوق الملكية وتوفير حرية الاستثمار وذلك من خلال السعي إلى توفير بيئة استثمارية مثلى والعمل على إزالة العقبات التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي وتحقيق أسس الشفافية والمساءلة والرقابة والمشاركة السياسية ومحاربة الفساد و هذا يحفز النمو الاقتصادي.

التركيز على زيادة تراكم الرأسمال البشري ونموه وذلك من خلال تطوير السياسات التعليمية وزيادة حجم الإنفاق على التعليم والبحث وذلك لمدى أهميته في التحسين من نوعية المؤسسات وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي

نتائج إختبار فرضيات الدراسة :

بعد محاولة الإحاطة بجوانب الموضوع تمكنا من اختبار الفرضيات التي انطلق منها موضوع الدراسة على النحو التالي:

فيما يتعلق بالفرضية الأولى والتي تنص إلى وجود علاقة معنوية بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصاد يفقد أثبت صحة هذه الفرضية فقد تبين لنا من خلال النتائج المتحصل عليها أن المؤشرات المؤسساتية وبالخصوص مؤشرحقوق الملكية، مؤشر حرية الاستثمار ومؤشر سيادة/حكم القانون والتي تعبر عن نوعية المؤسسات لها أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي

أما الفرضية الثانية التي تشير إلى أن تراكم رأس المال البشري يحسن من نوعية المؤسسات فقد ثبتت أيضا صحتها فبناءا على النتائج المتحصل عليها والمتمثلة في العلاقة السببية بين رأس المال البشري وكل من مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات ، مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر الإنفاق الحكومي وهذا ما يثبتأن تراكم رأس المال البشري وفعاليته تعمل على تحسين نوعية المؤسسات.

أفاق البحث :

في إطار الحديث عن نوعية المؤسسات و النمو الاقتصادي في الجزائر فهذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من البحث والتوسع فبالرغم من إتباعنا للخطوت والمنهجية خلال مراحل دراستنا الا ان نتائج هذه الدراسة تعتبر نتيجة فردية وذلك يرجع سواءا الى قصر حجم السلسلة الزمنية أو مصادر البيانات المعتمد عليه بالاضافة الى محدوديتنا في الإلمام بجميع الطرق القياسية ،وبالتالي فيمكن ان تكون هناك دراسات أخرى تتناول الموضوع باستخدام سلسلة زمنية اكبر كما يمكن أن تزيد من حجم عينة الدراسة كما يمكن تناول الاطار التاريخي للمؤسسات .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

Malcolm Ruthereford ، ترجمة نادر إدريس التل، المؤسسات في علم الاقتصاد ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ،الاردن ، 2009.

السعودية رؤية إقتصادية QNB 2015 economics @qnb.com .

الصين رؤية إقتصادية QNB 2015 economics @qnb.com .

الهند رؤية إقتصادية QNB 2015 economics @qnb.com .

إندونيسيا رؤية إقتصادية QNB 2015 economics @qnb.com .

أ.محمد مصطفى محمود،الاستثمار في رأس المال البشري في العائد الاقتصادي ، http://www.hrdiscussion.com/hr17172.html .

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 ، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان .

تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2012، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان ، www.doingbusiness.org

تقرير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2014، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان ، www.doingbusiness.org

تيودور شولتز، ترجمة سميرة بحر، كيفية التنمية البشرية ،مكتبة الوعي العربي القاهرة، 1982،

جيرالد بي أودريسكول لي هوسكينز ، حقوق الملكية: مفتاح التنمية الاقتصادية http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/919

د محمد عبد العزيز عجمية، د محمد علي الليثي :التنمية الاقتصادية- مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 2003 .

د. بتول محمد نوري ، د. علي خلف سلمان ،حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة ،ملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة العراق.

د. رفعت عزوز د.طارق عبد الرؤوف، إقتصاديات وتمويل التعليم ،مؤسسة طيبة للنشر الطبعة الاولى، 2009. .

د .عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي :نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، الجزء الثالث .http://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/.pdf .

د .محمد عمران، أداء و مصادر النمو الاقتصادي، صندوق النقد العربي، 2002 .

د.العربي عطية، شريفة جعدي ،المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل حوكمة الشركات، http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/fr.

الدكتور رونالد ماينارودوس تقرير الحرية الاقتصادية بالعالم العربي" لسنة 2010 http://www.scribd.com/fnfcairo.

دوغلاس نورث ، المؤسسات، معهد كيتو، منبر الحرية، 18 تشرين الأول 2006 http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/1271.

شرر فريدريك، تعريب علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002 .

شريفي براهيم ،دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1964-2010 ،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية العدد8 ،2012.

الصادق زكريا محمد ،تطور بحوث المحاسبة المالية وعلاقتها بمناهج البحث (1926-1986) ، مجلة التجارة والتمويل ،كلية التجارة جامعة طنطا ، العدد الاول .1989.

طارق عبد العال حماد ،حوكمة الشركات،المفاهيم ،التجارب المتطلبات، الدار الجامعية القاهرة، 2009.

عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،.2004 .

فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2008 .

فاروق عبده فلية ،إقتصاديات التعليم مبادئ راسخة وإتجاهات حديثة ، دار الميسرة للنشر، الطبعة الثانية، 2007.

ليث زيدان ،التجربة الاردنية في التحول الى الديمقراطية http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101870

محمد رياض الغنيمي، التنمية الاقتصادية وقضاياها المعاصرة ،القاهرة ،2010.

محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية ،إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010 .

محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط ،مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية مصر ،1999.

محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم، دار القاهرة،2001 .

مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات وموضوعات،دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة 01، 2007.

ناجي بن حسين، الفساد :أسبابه، أثاره واستراتيجيات مكافحته، إشارة لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب العربي الكبير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006 .

ناجي بن حسين ،دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 2007.

وصاف سعيدي وعونيا مولود ،الاستثمار البشري كمحدد أساسي لنمو القطاع التصديري، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة ، 2004.

وعيل ميلود،المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر،2014.

المراجع باللغة الأجنبية :

A.Coopr Drury and Others,Corruption ,Democracy and Economic Growth, International Political Science Review ,Vol 27 No 2,SAGE Publications, London, UK ,2006.

Abdelmalki Lahsen et Mundler Patrick , Économie de l'environnement et du développement durable, De Boeck Supérieur, 2010.

Abderraouf Mtiraouin, Governance, Human Capital and Economic Growth in OECD countries: Applying the dynamic panel data (GMM) MPRA Paper No. 61119, February 2015.

Abdiweli M.Ali and W.Mark Crain ,Institutional Distortions,Economic Freedom and Growth,Cato Journal,Vol21,No.3,2002.

Abouni Abdeljabbar et Said Hanchane , ouverture ,capital humain et croissance économique fondement theoriques et identification des liens à l'aide de données panel, université de la méditerranée ,2003.

Acemoglu .D et Robinson .j. A ,why nations fail – the origins of power, prosperity, and poverty crown publishers,2012 .

Agassi Joseph, institutional individualism, British journal of sociology ,1975.

Aghion. P et Howitt. P , théorie de la croissance endogène, édition dunod, paris, 2000.

Alice sindzinge ,développement et pauvereté AFD, document de travail , N°20 ,juillet, 2006.

Arestoff Florence, taux de rendement de l'education sur marché du travail d'un pays en devloppement, université de paris IX dauphine ,2000.

Arrous Jean ,les theories de la croissance ,la pensée economique contemporaine 3, editions du seuil paris, 1999.

Atsus Limi, Decentralization and economic growth revisited :an empirical note ,Japan Bank for International Cooperation (JBIC)Institute and International Monetary Fund,Washington,dc,USA,2005.

Ayres Clarence. E, The theory of economic progress a study of the fundamentals of economic development and cultural change ,university of north Carolina ,press first edition ,1944.

Barro And Lee , international comparisons of educational attainment , journal of monetary economics ,vol 32, 1993.

Barro Robert .J, Determinants of Economic Growth : A Cross-Country Empirical Study,national bureau of Economic Research (Nber),Cambridge,1996.

Barro.R and Lee, international data on education al attainment:up dates implications ,oxford economic paper,2001.

Baudry Bernard, l'pport de la theorie des organisation à la conception néo institutionnelle de la firme, une relecture des O.Williamson , revue économique ,vol 50 N°01 ,1999.

Begg David , Fischer Stanley et al : exercices et probléme corriges macro économie,2 eme edition, Dunod paris ,2002.

Benhabib J. et Spiegel M.M., The Role of Human Capital in Economic Development: Evidence from Aggregate Cross-Country Data, Journal of Monetary Economics, 1994.

Bourbonnais Regis,econometrie ,7e edition DUNOD, 2009 ,P337-339.

Bourbonnais Regis,econometrie ,9e edition DUNOD, 2015, P358.

Chavance Bernard ,l'économie institutionnelle, la découverte paris, 2007.

Colette Neme ,La pensée économique contemporaine depuis Keynes, économica, 2001.

Corei Thorstein,l'economie institutionaliste les fondateurs ,ed economica, 1995.

Daniel Berkowitz And Karen Clay,Initial Conditions ,Institutional Dynamics And Economic Performance : Evidence From The American States,The William Davidson Institute At The University of michigan Business School,USA ,2004.

Danish Ahmed Siddiqui, and Qazi Masood Ahmed, Institutions and Economic Growth: A Cross country Evidence, Munich Personal RePEc Archive, Germany, 2010.

Darreau Phelippe, Institution Selon Douglass North, version online www.unilim.fr/.../philippe.darreau/institutions%20et%20croissance%20.

Dutraive Véronique, Economic Development and institutions, Revue de la régulation n°6/2e semestre, 2009.

Edward L. Glaeser and other, do institutions cause growth? , National Bureau Of Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138, June 2004.

El morchid Brahim, Ajustement des reformes en Afrique : la condition d' un développent réussi, http://www.codesria.org/generat-assembll11/paper/elmorched.pdf .

Eleanor Doyle and Inmaculada Martínez-Zarzoso, The Productivity, Trade, & Institutional Quality Nexus: A Panel Analysis, University College Cork, Ireland,2005.

Flávio Vilela Vieira and Aderbal Oliveira Damasceno, Is There a Primary Role of Institutions on Explaining Cross Country Differences in Income Levels and Long-Run Economic Growth?, Instituto de Economia,2011.

Gerard charreaux, la théorie positive de l'agence : positionnement et apport, Decembre 1999 . http://leg.u-bourgogne.fr/wp/0991201.pdf

Ghertman Michel, applications pratique de la théorie des couts de transactions , Groupe HEC,France,1998.

Gwartney James.D And Others, Economic Freedom, Institutional Quality And Cross-Country Differences In Income And Growth, Cato Journal, Vol. 24, No. 3, Fall 2004.

Hali Edison ,qualité des intitutions et résulats économiques un lien vraiment étroit ? ,FMI ,finances et dévloppement ,juin 2003.

Hedoin Cyril , les théories institutionnalistes du comportement économique de T.veblen et J.R.commons :éléments d'une approche réaliste et évolutionniste en économie , université de reims ,2005.

http://droit-des-affaires.blogspot.com/2007/02/thories-contractuelles-de-la-firme.html.

James D.Gwartney and others , economic freedom,institutional quality,and cross-country differences in income and growth Cato Journal, Vol. 24, No. 3 , 2004.

Kaufmann Daniel, Art Kraay, Massimo Mastruzzi, Governance Matters VII : Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2007, World Bank 2008.

Klaes Matthias , the history of the concept of transaction costs: neglected aspects ,journal of history economic thought, volume.22 ,2000.

knowles Stephen and Weatherston Clayton , informal institutions and cross country income differences,university of otago new zealand ,2006 .

Kristina Nyström ,The institutions of economic freedom and entrepreneurship: evidence from panel data Springer Science+Business Media, LLC. 2008.

Kwabena Gyimah,Corruption, economic growth, and income inequality in Africa -Brempong Economics of Governance Springer ,verlag 2002.

Luc Moers, How important are institutions for growth in transition countries ?University of Amsterdam, Faculty of Economics and Econometrics, Netherlands, 1999.

Mahmoud Khalil And Others , the institutions and economic development in OECD ,International Research Journal of Finance and Economics EuroJournals Publishing, Inc. 2007.

Marcus Dejardin, Guio Anne-Catherine Et Luc Marechal, Croissance endogène spatialisée et développement régional, OCDE, 2004.

Marta Bengoa, Blanca Sanchez-Robles ,Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America Department of Economics, University of Cantabria, 22 July 2002.

Maya Vijayaraghavan and William A .Ward , institutions and economic growth: empirical evidence from a cross- national analysis, clemeson university, 2001.

Menard.C. Shirley ,Handbook Of New Institutional Economics, springer , printed in the Netherlands , 2005.

Mincer j , investment in humain capital and personal incoe distribution , journal of political economy, 1958.

Mokhtari Fayçal , les sources de la croissance economique en Algerie essai de modelisation , these de doctorat en sciences economiques,2009.

Mtiraoui Abderraouf,qualité institutionnelle,capital humain et croissance économique dans la zone MENA : application sur les données de panel dynamique (GMM) , http://www.institut-numerique.org/qualite-institutionnelle-capital-humain-et-croissance-economique-dans-la-zone-mena-application-sur-les-donnees-de-panel-dynamique-gmm-

Naude W. A, W. F. Krugell Applied Investigating geography and institutions as determinants of foreign direct investment in Africa using panel data Economics, 2007.

North Douglass.C , Institutional change: a framework of analysis.Institutional change: Theory and empirical findings, 1993.

North Douglass.C ,Economic Performance Through Time. The American Economic Review, Vol. 84, No. 3. Jun., 1994 .

North Douglass.C ,Institutions and Economic Growth : an historical introduction.word development ,1989 .

North Douglass.C, institution institutional change and economic performance, Cambridge university Press, first Publisher, 1990.

North, Douglass C, The new institutional economics and development, Washington Univesity, St. Louis, 1991.

North, Douglass C. The new institutional economics. Journal of Institutional and Theoretical Economics (JITE)/Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft, , vol. 142, no 1, 1986.

Patrick sevestre ,econometrie des données de panel ,DUNOD Paris,2002 ,P.6

Perspectives économiques en Afrique , Banque africaine de développement /OCDE 2008 .

Peter Nunnenkamp ,Economic Policy ;Institutional Dévelopment ;and Income Growth :How Arab Countries Compare with other Developing Countries,Kiel Institule for Word Economics,Germany,2003.

Poilon Gwenaëlle, éducation, investissement public et croissance en Europe ; une étude de panel , Paris, Septembre 2006.

Rabah Arezki and Markus Brückner,Oil Rents, Corruption, and State Stability: Evidence from Panel Data Regressions The University of Adelaide School of Economics January 2011.

Raymond Fisman,Decentralization and Corruption :Cross-Country and Cross-State Evbidence,Columbia Business School and Devlopement Research Group,The World Bank,Colombia 1999.

Richard K.Vedder and Lowell E.Gallaway ,Government Size And Economic Growth,Ohio University,Washington,USA ,1998.

Rousseau Stéphane, Théories contractuelles de la firme : Théorie des droits de propriété ,

Saul Estrin and others ,Better Means More :Property Rights and Hight-Growth Aspiration Entrepreneueship,The Institute for the Study of Labor (IZA),Germany,2009.

Stefan Voigt and Lorenz Blume,The Economic Effects of Direct Democracy-A Cross-Country Assessment,University of Kssel ,Germany,Unknown date. Kyklos, Vol. 60 No. 4, November 2007.

Stephen Knowles and Clayton Weatherston, Informal Institutions and Cross-Country Income Differences, University of Otago, NEW ZEALAND, 2006.

The Heritage Foundation, 2015 Index of Economic Freedom Database http://www.heritage.org.

Tomas Strobel, institutions and innovations as sources of productivity growth cross-country evidence, Ifo Working Paper, No. 87 2010.

Veblen Thorstein, The theory of the leisure class, An Economic Study in the Evolution of Institutions , Macmillan ,1899, online version http:xroads.vitginia.edu .

Victor Polterovich and Vladimir Popov Democracie, Qualite Des Institutions Et Croissance Economique 2006.

Whalen .Charles. J, John R. Commons and John Maynard Keynes on Economic History and Policy: The 1920s and Today, Journal of Economic Issues, 2008.

Williamson. Oliver. E ,The New Institutional Economy; Taking Stock. locking ahead, Journal of Economic literature, September 2000.

Wiltold J .Henisz , the institutional Environment For Economic Growth, march 2000.

World Bank Doing Business 2015, www.doingbusiness.org . .

world governance indicators http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.

Yelena Kalyuzhnova,Ali M Kutan And Taner Yigit ,corruption and economic development in enrgy-rich countries,paper presented at the ACES annual conference in new orleans on 4 january 2008 ,comparative economic studies,2009.

Zekane Ahmed, dépences publique productive, croissance à long terme et politique éconimique :essai d'analyse économique appliqué au cas de l'Algérie thèse de doctorat en science économique, 2003.

الملاحق

الملحق رقم 01 : نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: PIBHAB
Method: Panel Least Squares
Sample: 1996 2013
Periods included: 18
Cross-sections included: 20
Total panel (balanced) observations: 360

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RL	81.72296	36.73004	2.224963	0.0268
RQ	107.6721	26.76838	4.022361	0.0001
STP	-12.28049	21.29719	-0.576625	0.5646
VA	-45.52921	23.95760	-1.900408	0.0583
KH	101.1992	20.59391	4.914035	0.0000
INVS	37.17187	15.56480	2.388202	0.0175
DP	82.62530	20.04352	4.122294	0.0000
CC	-18.65539	24.70264	-0.755198	0.4507
GOVE	8.350510	35.21652	0.237119	0.8127
GOVS	-22.52872	19.60178	-1.149320	0.2513
C	-5980.556	3232.904	-1.849902	0.0652

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.729523	Mean dependent var	5734.673
Adjusted R-squared	0.705754	S.D. dependent var	5155.074
S.E. of regression	2796.341	Akaike info criterion	18.78967
Sum squared resid	2.58E+09	Schwarz criterion	19.11351
Log likelihood	-3352.140	Hannan-Quinn criter.	18.91843
F-statistic	30.69198	Durbin-Watson stat	0.704602
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 02 : نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: PIBHAB
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Sample: 1996 2013
Periods included: 18
Cross-sections included: 20
Total panel (balanced) observations: 360
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RL	85.08767	34.41188	2.472625	0.0139
RQ	107.0028	25.14384	4.255629	0.0000
STP	-15.15463	20.24532	-0.748550	0.4546
VA	-45.01247	21.44506	-2.098966	0.0365
KH	106.1902	19.30713	5.500050	0.0000
INVS	34.17294	15.26796	2.238213	0.0258
DP	74.56919	18.33504	4.067031	0.0001
CC	-22.71976	24.26834	-0.936189	0.3498
GOVE	16.37205	32.22719	0.508020	0.6118
GOVS	-17.44459	18.54029	-0.940902	0.3474
C	-7226.399	2976.944	-2.427456	0.0157

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	3502.911	0.6108
Idiosyncratic random	2796.341	0.3892

Weighted Statistics

R-squared	0.307351	Mean dependent var	1060.422
Adjusted R-squared	0.287504	S.D. dependent var	3294.362
S.E. of regression	2780.753	Sum squared resid	2.70E+09
F-statistic	15.48628	Durbin-Watson stat	0.656026
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.375557	Mean dependent var	5734.673
Sum squared resid	5.96E+09	Durbin-Watson stat	0.317161

الملحق رقم 03 : إختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	6.119873	10	0.8051

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
RL	81.722964	85.087674	164.917849	0.7933
RQ	107.672094	107.002834	84.333926	0.9419
STP	-12.280486	-15.154634	43.697614	0.6637
VA	-45.529209	-45.012465	114.075865	0.9614
KH	101.199200	106.190205	51.343816	0.4861
INVS	37.171875	34.172941	9.152379	0.3215
DP	-82.625303	-74.569185	65.569029	0.3198
CC	-18.655391	-22.719760	21.268269	0.3782
GOVE	8.350510	16.372046	201.611317	0.5721
GOVS	-22.528717	-17.444590	40.487176	0.4243

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: PIBHAB
Method: Panel Least Squares
Date: 05/03/16 Time: 10:50
Sample: 1996 2013
Periods included: 18
Cross-sections included: 20
Total panel (balanced) observations: 360

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5980.556	3232.904	-1.849902	0.0652
RL	81.72296	36.73004	2.224963	0.0268
RQ	107.6721	26.76838	4.022361	0.0001
STP	-12.28049	21.29719	-0.576625	0.5646
VA	-45.52921	23.95760	-1.900408	0.0583
KH	101.1992	20.59391	4.914035	0.0000
INVS	37.17187	15.56480	2.388202	0.0175
DP	-82.62530	20.04352	-4.122294	0.0000
CC	-18.65539	24.70264	-0.755198	0.4507
GOVE	8.350510	35.21652	0.237119	0.8127
GOVS	-22.52872	19.60178	-1.149320	0.2513

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.729523	Mean dependent var	5734.673
Adjusted R-squared	0.705754	S.D. dependent var	5155.074
S.E. of regression	2796.341	Akaike info criterion	18.78967
Sum squared resid	2.58E+09	Schwarz criterion	19.11351
Log likelihood	-3352.140	Hannan-Quinn criter.	18.91843
F-statistic	30.69198	Durbin-Watson stat	0.704602
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 04 :اختبارات IPS، ADF،LLC لدراسة الاستقرارية

1. معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Pibhab

عند المستوى(0) I

None

Panel unit root test: Summary
Series: PIBHAB
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	5.27796	1.0000	20	335
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	63.1247	0.0113	20	335
PP - Fisher Chi-square	58.2857	0.0309	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: PIBHAB
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.76599	0.0000	20	327
Breitung t-stat	2.40590	0.9919	20	307
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.73956	0.0000	20	327
ADF - Fisher Chi-square	108.052	0.0000	20	327
PP - Fisher Chi-square	174.346	0.0000	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: PIBHAB
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.48302	0.6855	20	335
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.23604	0.4067	20	335
ADF - Fisher Chi-square	87.7760	0.0000	20	335
PP - Fisher Chi-square	66.4595	0.0054	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

عند المستوى(1) I

None	Individual intercept and trend	Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: D(PIBHAB)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-26.2372	0.0000	20	309
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	219.039	0.0000	20	309
PP - Fisher Chi-square	287.211	0.0000	20	320

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(PIBHAB)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-57.2935	0.0000	20	309
Breitung t-stat	-2.16340	0.0153	20	289
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-24.3775	0.0000	20	309
ADF - Fisher Chi-square	155.971	0.0000	20	309
PP - Fisher Chi-square	246.274	0.0000	20	320

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(PIBHAB)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-51.2221	0.0000	20	313
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-31.0240	0.0000	20	313
ADF - Fisher Chi-square	1207.14	0.0000	20	313
PP - Fisher Chi-square	1488.57	0.0000	20	320

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

2. مؤشر سيادة/حكم القانونRL

عند المستوى(0) I

None

Panel unit root test: Summary
Series: RL
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.00133	0.5005	20	330
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	38.0223	0.5596	20	330
PP - Fisher Chi-square	41.1772	0.4189	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: RL
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.48272	0.0065	20	323
Breitung t-stat	-0.35236	0.3623	20	303
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.11609	0.0000	20	323
ADF - Fisher Chi-square	115.115	0.0000	20	323
PP - Fisher Chi-square	174.383	0.0000	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: RL
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.99177	0.0014	20	327
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.16961	0.0000	20	327
ADF - Fisher Chi-square	103.481	0.0000	20	327
PP - Fisher Chi-square	179.698	0.0000	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

3. مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات Rq

عند المستوى(0) I

None

Panel unit root test: Summary
Series: RQ
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.20156	0.5799	20	337
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	45.5530	0.2521	20	337
PP - Fisher Chi-square	42.3433	0.3702	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: RQ
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-14.0312	0.0000	20	332
Breitung t-stat	0.75934	0.7762	20	312
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.30547	0.0000	20	332
ADF - Fisher Chi-square	114.427	0.0000	20	332
PP - Fisher Chi-square	134.578	0.0000	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: RQ
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.83229	0.0000	20	324
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.82497	0.0000	20	324
ADF - Fisher Chi-square	232.107	0.0000	20	324
PP - Fisher Chi-square	206.171	0.0000	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

عند المستوى(0) I

None

Panel unit root test: Summary
Series: STP
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.36844	0.0089	20	331
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	37.2401	0.5952	20	331
PP - Fisher Chi-square	53.4958	0.0751	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: STP
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.60862	0.0000	20	326
Breitung t-stat	-0.60674	0.2720	20	306
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-8.21052	0.0000	20	326
ADF - Fisher Chi-square	138.467	0.0000	20	326
PP - Fisher Chi-square	177.805	0.0000	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: STP
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.95883	0.0000	20	329
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.55492	0.0000	20	329
ADF - Fisher Chi-square	139.413	0.0000	20	329
PP - Fisher Chi-square	222.623	0.0000	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

عند المستوى(0) I

None

Panel unit root test: Summary
Series: VA
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.06776	0.1428	20	329
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	52.0547	0.0959	20	329
PP - Fisher Chi-square	69.1195	0.0029	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: VA
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.5234	0.0000	20	327
Breitung t-stat	0.74656	0.7723	20	307
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-8.86861	0.0000	20	327
ADF - Fisher Chi-square	120.379	0.0000	20	327
PP - Fisher Chi-square	163.601	0.0000	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: VA
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.81797	0.0000	20	325
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-8.57891	0.0000	20	325
ADF - Fisher Chi-square	209.590	0.0000	20	325
PP - Fisher Chi-square	193.805	0.0000	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

عند المستوى(0) I

None

Panel unit root test: Summary
Series: KH
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	4.94878	1.0000	20	331
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	10.1718	1.0000	20	331
PP - Fisher Chi-square	5.44292	1.0000	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: KH
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.31430	0.0944	20	325
Breitung t-stat	2.48700	0.9936	20	305
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.65928	0.7451	20	325
ADF - Fisher Chi-square	34.4262	0.7188	20	325
PP - Fisher Chi-square	22.3034	0.9894	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: KH
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.19338	0.5767	20	331
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.99511	0.9770	20	331
ADF - Fisher Chi-square	35.5405	0.6712	20	331
PP - Fisher Chi-square	56.8508	0.0407	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

عند المستوى(1) I

None

Panel unit root test: Summary
Series: D(KH)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.80685	0.0000	20	312
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	155.654	0.0000	20	312
PP - Fisher Chi-square	172.299	0.0000	20	320

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: D(KH)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.73962	0.0000	20	315
Breitung t-stat	-1.89132	0.0293	20	295
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.07000	0.0000	20	315
ADF - Fisher Chi-square	105.447	0.0000	20	315
PP - Fisher Chi-square	126.529	0.0000	20	320

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: D(KH)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.94072	0.0000	20	313
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.76961	0.0000	20	313
ADF - Fisher Chi-square	120.905	0.0000	20	313
PP - Fisher Chi-square	125.836	0.0000	20	320

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

عند المستوى(0) I

None

Panel unit root test: Summary
Series: INVS
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.03476	0.1504	18	304
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	39.3744	0.3213	18	304
PP - Fisher Chi-square	41.7255	0.2359	18	306

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: INVS
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.58653	0.0563	17	281
Breitung t-stat	-1.45428	0.0729	17	264
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.50037	0.3084	17	281
ADF - Fisher Chi-square	36.5286	0.3520	17	281
PP - Fisher Chi-square	26.5957	0.8134	17	289

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: INVS
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.24825	0.0123	17	288
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.18785	0.1174	17	288
ADF - Fisher Chi-square	38.7739	0.2631	17	288
PP - Fisher Chi-square	37.2326	0.3226	17	289

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

عند المستوى(1) I

None	Individual intercept and trend	Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: D(INVS)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-16.6394	0.0000	14	223
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	235.511	0.0000	14	223
PP - Fisher Chi-square	238.275	0.0000	14	224

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(INVS)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.4455	0.0000	18	284
Breitung t-stat	-7.32262	0.0000	18	266
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.16282	0.0000	18	284
ADF - Fisher Chi-square	135.122	0.0000	18	284
PP - Fisher Chi-square	178.903	0.0000	18	288

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(INVS)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-12.5629	0.0000	14	220
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.3730	0.0000	14	220
ADF - Fisher Chi-square	157.604	0.0000	14	220
PP - Fisher Chi-square	180.207	0.0000	14	224

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

عند المستوى(0) I

None

Panel unit root test: Summary
Series: GOVS
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.38435	0.0004	20	325
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	41.2361	0.4164	20	325
PP - Fisher Chi-square	50.5505	0.1225	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: GOVS
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.48380	0.6857	20	320
Breitung t-stat	-0.34742	0.3641	20	300
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.06846	0.0011	20	320
ADF - Fisher Chi-square	68.7522	0.0031	20	320
PP - Fisher Chi-square	78.3146	0.0003	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: GOVS
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.52317	0.0639	20	326
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.15661	0.0000	20	326
ADF - Fisher Chi-square	84.5748	0.0000	20	326
PP - Fisher Chi-square	93.4353	0.0000	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

عند المستوى(1) I

None	Individual intercept and trend	Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: D(GOVS)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 o 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-21.5000	0.0000	20	306
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	380.938	0.0000	20	306
PP - Fisher Chi-square	397.000	0.0000	20	320

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(GOVS)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-14.0619	0.0000	20	310
Breitung t-stat	-9.91623	0.0000	20	290
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-14.1213	0.0000	20	310
ADF - Fisher Chi-square	213.590	0.0000	20	310
PP - Fisher Chi-square	289.080	0.0000	20	320

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(GOVS)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-12.3129	0.0000	20	303
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-15.9613	0.0000	20	303
ADF - Fisher Chi-square	266.792	0.0000	20	303
PP - Fisher Chi-square	775.604	0.0000	20	320

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

عند المستوى(0) I

None

Panel unit root test: Summary
Series: GOVE
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag l ngth selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.25161	0.5993	20	334
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	26.3057	0.9530	20	334
PP - Fisher Chi-square	30.9082	0.8484	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: GOVE
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.09339	0.0010	20	329
Breitung t-stat	-2.42590	0.0076	20	309
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.04374	0.1483	20	329
ADF - Fisher Chi-square	49.0936	0.1534	20	329
PP - Fisher Chi-square	38.9759	0.5162	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: GOVE
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.02722	0.0000	20	332
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.63808	0.0507	20	332
ADF - Fisher Chi-square	64.6083	0.0082	20	332
PP - Fisher Chi-square	38.2236	0.5504	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

عند المستوى(1) I

None	Individual intercept and trend	Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: D(GOVE)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 o 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-15.2990	0.0000	20	317
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	264.936	0.0000	20	317
PP - Fisher Chi-square	280.481	0.0000	20	320

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(GOVE)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-13.1523	0.0000	20	307
Breitung t-stat	-6.71416	0.0000	20	287
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.0788	0.0000	20	307
ADF - Fisher Chi-square	169.644	0.0000	20	307
PP - Fisher Chi-square	243.005	0.0000	20	320

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(GOVE)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-13.1333	0.0000	20	317
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.9176	0.0000	20	317
ADF - Fisher Chi-square	179.377	0.0000	20	317
PP - Fisher Chi-square	216.731	0.0000	20	320

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

عند المستوى(0) I

None

Panel unit root test: Summary
Series: DP
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.41868	0.0003	18	295
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	60.6488	0.0062	18	295
PP - Fisher Chi-square	64.2839	0.0026	18	306

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: DP
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.65932	0.0001	17	285
Breitung t-stat	-1.73737	0.0412	17	268
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.71529	0.2372	17	285
ADF - Fisher Chi-square	39.7877	0.2280	17	285
PP - Fisher Chi-square	34.8353	0.4281	17	289

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: DP
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.46485	0.0069	17	286
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.93280	0.1755	17	286
ADF - Fisher Chi-square	40.1313	0.2169	17	286
PP - Fisher Chi-square	42.1530	0.1590	17	289

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

عند المستوى(1) I

None	Individual intercept and trend	Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: D(DP)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-12.2085	0.0000	8	124
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	132.965	0.0000	8	124
PP - Fisher Chi-square	153.210	0.0000	8	128

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(DP)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-14.5432	0.0000	18	280
Breitung t-stat	-8.24949	0.0000	18	262
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.1695	0.0000	18	280
ADF - Fisher Chi-square	160.564	0.0000	18	280
PP - Fisher Chi-square	202.556	0.0000	18	288

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(DP)
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.9494	0.0000	8	124
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.20791	0.0000	8	124
ADF - Fisher Chi-square	98.3457	0.0000	8	124
PP - Fisher Chi-square	146.783	0.0000	8	128

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

عند المستوى(0) I

None

Panel unit root test: Summary
Series: CC
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.56176	0.2871	20	334
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	31.3838	0.8331	20	334
PP - Fisher Chi-square	36.6938	0.6199	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: CC
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.03662	0.0000	20	329
Breitung t-stat	-1.40390	0.0802	20	309
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.01747	0.0000	20	329
ADF - Fisher Chi-square	82.3294	0.0001	20	329
PP - Fisher Chi-square	66.3079	0.0056	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: CC
Sample: 1996 2013
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.68826	0.0000	20	331
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.20336	0.0138	20	331
ADF - Fisher Chi-square	59.9885	0.0219	20	331
PP - Fisher Chi-square	56.3092	0.0451	20	340

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير نوعية المؤسسات ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي،فبعدالتعرض في الجانب النظري للدراسات النظرية و التجريبية حول الموضوع، و لتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على الدراسة القياسية وذلك باستخدام نماذج بيانات بانل (Panel Data) على عينة تتكون من20 دولة خلال الفترة من عام1996حتى عام2013، و تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية و إيجابية بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي ،كما تشير أن هناك علاقة معنوية و إيجابية بين تراكم رأس المال البشري و نوعية المؤسسات فتراكم رأس المال البشري وفعاليته تعمل على تحسين نوعية المؤسسات.

الكلمات المفتاحية : المتغيرات المؤسساتية، رأس المال البشري، النمو الاقتصادي، بيانات بانل. (Panel Data)

Résumé :

Ce travail analyse l'effet de la qualité des institutions et du capital humain sur la croissance économique. L'approche théorique et empirique révèle l'existence d'une forte causalité entre la qualité des institutions et la croissance économique. L'étude se base sur les données de panel sur un échantillon de 20 pays durant la période 1996 à 2013. Les résultats indiquent l'existence d'une relation significative et positive entre la qualité des institutions et la croissance économique, et indiquent aussi qu'il existe une relation significative et positive entre l'accumulation du capital humain et la qualité des institutions et que l'accumulation du capital humain influence la qualité des institutions sur le long terme.

Mots-clés: variables institutionnelles, capital humain, croissance économique, données Panel.

Abstract:

This research analyzes the effect of quality of institutions and human capital on economic growth. The theoretical and empirical approach reveals the existence of a robust causality between institutional quality and economic growth. The study is based on panel data of 20 countries during the period 1996 to 2013. The results indicate the existence of a significant and positive relation between quality of institutions and economic growth, and also indicate that it is a significant and positive relation between accumulation of human capital and the quality of institutions, and accumulation of human capital influences the quality of institutions during long period.

Keywords: institutional variables, human capital, economic growth, panel data.